الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسميلت

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة في الجزائر

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه (ل. م. د) مشروع دراسات لغوية

تخصص: لسانيات عامة

# أثر نظـــرية الأصـــل والفـــرع في توجيه الدّرس اللّغوي بين القديم والحديث

إعداد الطالب:

ساكر مسعود

إشراف الأستاذ الدكتور:

غـــربي بكاي

لجنة المنـــــــاقشة:

| الأستاذ | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| مـــرسي رشيد | أستاذ التعليم العالي | جـــامعة تيسمسيلت | رئيـــسًا |
| غـــربي بكاي | أستاذ التعليم العالي | جـــامعة تيسمسيلت | مُشرفًا ومُقرّرًا |
| رزايقية محمود | أستاذ التعليم العالي | جـــامعة تيسمسيلت | مناقشـــا |
| بن جلول مختار | أستاذ التعليم العالي | جـــامعة تيارت | مناقشـــا |
| العيمش محمد | أستاذ محاضـــر-أ- | جـــامعة تيارت (قصر الشلالة) | مناقشـــا |
| أرفيس بلخـــير | أستاذ التعليم العالي | جـــامعة المسيلة | مناقشـــا |

السنة الجامعية: 1443-1444هـ/ 2022-2023م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسميلت

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة في الجزائر

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه (ل. م. د) مشروع دراسات لغوية

تخصص: لسانيات عامة

# أثر نظـــرية الأصـــل والفـــرع

# في توجيه الدّرس اللّغوي بين القديم والحديث

إعداد الطالب:

ساكر مسعود

إشراف الأستاذ الدكتور:

غـــربي بكاي

لجنة المنـــــــاقشة:

| الأستاذ | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| مـــرسي رشيد | أستاذ التعليم العالي | جـــــامعة تيسمسيلت | رئيـــــسًا |
| غـــــربي بكاي | أستاذ التعليم العالي | جـــــامعة تيسمسيلت | مُشرفًا ومُقرّرًا |
| رزايقية محمود | أستاذ التعليم العالي | جـــــامعة تيسمسيلت | مناقشـــــا |
| بن جلول مختار | أستاذ التعليم العالي | جـــــامعة تيارت | مناقشـــــا |
| العيمش محمد | أستاذ محاضـــــر-أ- | جـــــامعة تيارت (قصر الشلالة) | مناقشـــــا |
| أرفيس بلخـــير | أستاذ التعليم العالي | جـــــامعة المسيلة | مناقشـــــا |

السنة الجامعية: 1443-1444هـ/ 2022-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان:

نتوجه بالشكر أولا إلى من خلقنا فأحسن خلقنا، ووهبنا نعمة العقل، ويسر سبيلنا إلى كل ما نسمو إليه في سبيل العلم القائل في كتابه الكريم ﴿وَلَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

فاللهم لك الحمد حتى ترضى عنا ولك الحمد إن رضيت ولك الحمد بعد الرضا

أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور: **غربي بكاي** الذي ساعدني على كشف الحجب المستترة في هذه الأطروحة، وإلى كل أعضاء لجنة المناقشة.

إلى كل من ساندنا من قريب أو بعيد نهدي ثمرة جهدنا لهؤلاء جميعا.

# إهداء:

إلى من نضح من جبينه عرقا...

ليعلمني ويربيني

والدي الحبيب عمر

إلى موطني الأوّل...

منطلقي إلى لغتي الأمّ

أمي الحبيبة بوقرة مايسة

إلى آخر دفء في حياتي

قرة عين عيني ...في ألق

زوجتي نور فاطمة الزهراء

إلى روح ابن مضاء القرطبي

معلمي الأول

إلى جامعة تيسمسيلت التي استقبلتني باحثا

فشكرا لكل ذرة هواء تنفستها في ذُرى الونشريسي

وشكرا لأستاذي-غربي بكاي-الذي بارك خطواتي في التحصيل المعرفي.

ساكر مسعود

# مقـــــــدمة

**مقدمة:**

قدمت اللسانيات عبر تاريخها الطويل نظريات متعددة ومناهج متنوعة، وذلك من خلال تشخيصها للظواهر اللغوية وفق منهج رصين وأسس علمية لا مكان فيها للذوق والانطباعات الشخصية.

ذلك لأنَّ اللغة كائن يتطور بتطور العصور، يحيا ويموت متغير غير ثابت، ولأنها كذلك أخذ رواد الدرس اللغوي العربي بالبحث في أسرار هذا الكيان بهدف حفظه من التغير والزوال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى للوقوف على العنصر الجمالي الذي تقدمه اللغة من خلال بناها وتراكيبها.

ومنه حاول الخليل بن أحمد الفراهيدي أن يقدم دراسة لسانية معمقة في علم الأصوات والعروض والنحو تبقى وفق قواعد معيارية مطردة لأجيال عبر العصور، ولأن هدفه نفعي تبعه جل النحاة من بعده وأولهم سيبويه الذي قدم هو الآخر دراسة شملت المستوى الصوتي، فالصرفي، فالتركيبي لغرض الوقوف على نظام اللغة العربية.

وعمله هذا ينم عن سعة إدراك، وأفق معرفي، ورصيد علمي، واحتكاك ثقافي واجتماعي بالحياة الأدبية في عصره، فسعة إدراكه تكمن في أنه جرد وصنف جميع الأبواب النحوية من المستوى غير الدال إلى المستوى التركيبي الذي عليه لغة العرب، وأفقه المعرفي يتمثل في أنه حدد معايير الفصاحة والمستويات التي تبنى عليها، وأما الرصيد العلمي فيكمن في تجريد الوحدات والتراكيب وتعليلها وفق منهج علمي أساسه الدقة والموضوعية في الطرح، في حين أن الاحتكاك الثقافي والاجتماعي يلتمس من أنه جارى كلام العرب في إعرابهم وتصريفهم من خلال الاستشهاد بشعرهم ونثرهم للوقوف على ما تكلموا به.

والنظام اللغوي الذي وقف عليه النحاة عرف في تحليله العديد من النظريات نذكر منها: نظرية الاختصاص في النحو، ونظرية البناء الرياضي للقاعدة النحوية، ونظرية الإعراب والبناء،

ونظرية الأصل والفرع، وهذه الأخيرة نظرية تقوم على التقابل الثنائي، لكونها تتحكم في عدد هام من المعاني النحوية، كما أنها ثنائية تقوم على ضرب من التلازم والتواصل بين الطرفين.

وتقوم هذه الثنائية التي شكلت نظرية خالصة عند النحاة على ركنين في الفكر القياسي (المشبه والمشبه به)، ولأنها كذلك نقلت إلى فضاء العلل، وكونت صنفا مستقلا بنفسه يجري في المسائل الصوتية والصرفية والإعرابية، وحتى البلاغية.

وتكوينها لهذا الصنف جاء نتيجة أن اللغة بطبيعتها لا تخضع لمنطق الاطراد المطلق، فحينما اصطدم النحاة بنصوص تخرج عن المعيار؛ أي بنصوص تخرج عن معيار نصوص أخرى رأوا أن يصنفوا الوحدات والتراكيب إلى أصول وفروع، لتبرير الصنف الذي خرج عن نظام نظائره.

فكانت هذه النظرية معيارا نحويا وقانونا في ضبط الكلام وتعليله وفق التسلسل التراتبي، فمن خلالها ربط النحاة بين النظائر والأشباه، فكانت الأصول تستبطن النظائر، والفروع تستبطن الأشباه للانتقال من الجزئي إلى الكلي حتى تطرد القواعد عن طريق ربط بعضها ببعض.

ولأنَّ هذه الثنائية تتصل اتصالا تلازميا بالظاهرة اللغوية جاء أثرها جليا في كل مستوى من مستويات النظام اللغوي، ولأنها كذلك جاءت دراستنا لتبحث في خبايا وأثر هذه النظرية في النظام اللغوي، فوقع اختيارنا على موضوع: أثر نظرية الأصل والفرع في توجيه الدرس اللغوي بين القديم والحديث، وهو موضوع لا يبحث في الشق النسقي والفلسفي والتركيبي الغامض في الدراسات التراثية فقط؛ بل يتعداه إلى ما أنتج في العصر الحديث من أبحاث تقترب من هذه النظرية، لكون الدراسات الحديثة خاصة ما بعد الوصفية أخذت البحث في البنى السطحية والعميقة، بل وفي الاسترسال التراتبي بين المعجم والصواتة والتراكيب وفق تصنيف لا يحيد عن هذه الثنائية التراثية.

فكان هدف هذه الدراسة تتبع أثر هذه النظرية في التحليل اللغوي في درسنا القديم وما قدمه من جهود فذة لا يمكن لأحد أن يغض النظر عنها بأي شكل من الأشكال، لكونها تجسم الثنائية في التعليل اللغوي، وهذا بغية سبر أغوارها واستنطاق مكامنها، ومعرفة خبايا هذه النظرية

التي جعلت من النحو كله أصولا وفروعا خاصة؛ وأنك لا تجد كتابا من كتب النحو إلا ويقول: الفروع تنحط أبدا عن درجة الأصول، أو إن الأصول لها قوة التمكن والتصرف ما لا تتصرفه الفروع.

وما كُتب عنها في الدراسات الحديثة لمحاولة إضافة شيء جديدا لما قدمه الأقدمون، لهذا كان هدف هذه الدراسة إعادة قراءة النظرية في ضوء مستجدات الدرس اللغوي الحديث للكشف عن طبيعتها العلمية والتعليمية.

ومنه سعت هذه الدراسة في أهميتها إلى تقريب الصورة التي اشتغل عليها النحاة وما قالوه عن نظرية الأصل والفرع إلى المتلقي العربي خاصة وأنها ترتبط بقضايا الاستعمال اللغوي، والقياس، والعلة، والعامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم جعل القارئ حبيس ماضيه، بل سعت هذه الدراسة إلى محاولة تأصيل نظرية الأصل والفرع في الدرس اللغوي الحديث خاصة الدرس العرفاني منه.

ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع لأننا نرى أن بعضا من القضايا النحوي-والأصل والفرع من هذه القضايا-بحاجة إلى قراءة ثانية من خلال الاستئناس بمعطيات الدرس اللغوي الحديث، حتى نرسم معالمها-كما تمثلها النحاة-ونوضح آثارها، إذ يجب وعي الأنظار النحوية قبل الحكم عليها، وعدم الاكتفاء ببحث أبواب النحو التطبيقية وأحكامها التقريرية.

ومن مقتضيات البحث العلمي أنه لا ينطلق من فراغ، وإنما من تصور عام للموضوع مركزا على جملة من التساؤلات التي يطرحها، والتي يحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة، وعليه فإن البحث يحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

- كيف أسهمت نظرية الأصل والفرع في توجيه الدرس اللغوي بين القديم والحديث؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة أهمها:

- كيف جرَّدَ وصنَّفَ النُّحاة معايير ثنائية الأصل والفرع في مستويات الدرس اللغوي؟
- ما البُعد المعرفي والخلفية الإبستمولوجية لنظرية الأصل والفرع في الفكر النحوي؟

- ما الأسس والمرتكزات العلمية المعتمدة في هذا التَّصنيف؟
- ما هو أثرها في تصنيف الأصول إلى أصول والفروع إلى فروع؟
- ما الرابط الجامع بين بين الأصل والفرع؟، وهل هو ربط يخضع للاستعمال اللغوي أو إلى التَّجريد والتَّصنيف النَّحوي؟
- ما الخلفية المعرفية التي تركتها هذه الثنائية عند الباحثين العرب المعاصرين من حيث القبول والرفض؟
- ما أوجه التلاقي بين نظرية الأصل والفرع والنظرية التوليدية التحويلية والعرفانية على الرغم من تغاير المنطلقات المعرفية والفلسفية؟

ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالات والتساؤلات فقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، وقدمت لهذه الفصول بتمهيد عالج معطيات الدرس اللغوي في ضوء مكتسبات النظرية اللسانية الحديثة، ناقشت فيها بعض المفاهيم التي اهتمت بالتأريخ للنحو من جهة، ومن جهة أخرى إلى بعض الاتجاهات التي حاولت إعادة قراءة التراث بمنظور إصلاحي، للوقوف على المزايا والنقائص في الدرس العربي القديم كما قدمته الأبحاث اللسانية.

حمل الفصل الأول عنوان (الأصل والفرع بين ماهية المفهوم والنشأة ودلالة الاستعمال)، تعرضت فيه لمفهوم الأصل والفرع من حيث التعريف متجاوزا في ذلك إلى الانتقال للكتب التراثية، إضافة إلى تطور مفهوم الأصل والفرع من حيث دلالة النشأة والاستعمال، وقد اقتضى الحديث في ذلك إلى توضيح القيمة المصطلحية لمرادفات الأصل والفرع وتنوع العلاقة بينهما، لأختم هذا الفصل بتأثّر الأصل والفرع بالعلّة المنطقية والاستدلال الذهني من ناحية، ومن ناحية أخرى أن التصنيف التراتبي الذي يقوم على الأصل والفرع تصنيف عربي خالص.

وعنونتُ الفصل الثاني ب:(أثر ثنائية الأصل والفرع في توجيه الظاهرة اللغوية من مستواها غير الدال إلى المستوى التركيبي الأكبر) وتحدثت فيه عن أثر هذه الثنائية في المستوى الصوتي، والأصوات الأصول والفروع وفق دراسة تحليلية وصفية، متجاوزا ذلك إلى أثر هذه الثنائية في بنية

الأدوات مبينا خلاف النحاة في الأداة الواحدة أهي أصل أم فرع؟ لأنتقل بعد ذلك إلى الأصل والفرع في بنى المفردات اللغوية لكون بعض البنى أصل لأخرى لعلل قدمها النحاة منها علة العلامة وعلة الأصل المفترض، وساقني الحديث بعد ذلك إلى مناقشة هذه المقولة في فلسفة العامل النحوي، إذ تبين أن نظرية العامل هي نظرية في الأصل والفرع أساسها التدرج والاسترسال في عمل الأسماء العاملة وحروف المعاني.

وخصصت الفصل الثالث المعنون ب:(نظرية الأصل والفرع في الدراسات اللغوية الحديثة- دراسة في ضوء النقد الوصفي والنظريات ما بعد وصفية) للحديث إشكال خضوع هذه النظرية للتَّجريد والتَّأويل العقلي، مناقشا نقد الوصفيين لها، ومثبتا آراء الذين رأوا أن هذه النظرية نظام أساسي في الوصف والتحليل اللغوي كونها تلتقي مع روافد المدرسة التوليدية التحويلية، وقادني الحديث بعد ذلك إلى تأصيل الأصل والفرع كمقولة تراثية في نظرية النموذج الأصل (الطرازية) كما تمثلها العرفانيون للوقوف على التوافق الكبير بين النظريتين.

واجتهدت في جمع هذه المباحث والفصول في إظهار شخصية بحثية تدرك بأن هناك مشكلة تحتاج إلى حل، فتفترض الفروض أحيانا وتدعمها بالأدلة الشخصية، لا تكتفي بنقل الآراء وسرد الأنظار النحوية قبل الحكم عليها لأن نظرية الأصل والفرع نظام نحوي يسعى إلى تفسير الواقع اللغوي وتأويله بإلحاق الشيء بالشيء لحكم جامع، وهذا ما يحتاج إلى نظر وتمحيص.

أما المنهج المتبع في الأطروحة فكان منهجا وصفيا قائما على الاستقراء خاصة في الفصل الأول، والتحليل والوصف في الفصل الثاني والثالث من الأطروحة.

وحرصت على الإفادة من المصادر والمراجع المتصلة بموضوع البحث وجزئياته، وتوثيق النصوص، فمنها من سبقنا إلى التكلم عن هذه النظرية-كدراسة سابقة- إلا أن دراستهم لم تكن بالعمق الكافي فتأخذ من مستويات اللغة ما يناسب هذه الثنائية، ومحاكمة ما توصل إليه سلفنا من آراء في هذه الثنائية وفق اتجاه يستثمر أوجه الاتفاق بين أنظار نحاة العربية وأنظار الباحثين

والمدراس الغربية الحديثة، فكتاب الأصول في كتاب سيبويه، ل"عبد الحليم عبد الله"، وكتاب الأصل والفرع لحسن خميس الملخ على الرغم من جديتهما إلا أنهما وقفا محبوسي التراث دون التطرق بالشكل الكافي والمعمق لما أوجزناه في الأصالة والفرعية الصوتية والصرفية والعاملية، ودون تجاوز الماضي للحاضر لتأصيل هذه النظرية في ضوء الدرس الحديث للكشف عن نظرية النحاة الأصلية.

ومنها مصادر ومراجع تراثية على رأسها الكتاب ل"سيبويه" والخصائص "لابن جني"، وشرح الكافية والشافية "لابن الحاجب" والجنى الداني في حروف المعاني ل"المرادي"، ومراجع حديثة كثيرة ومتنوعة منها الصوتية ككتاب "غانم قدوري الحمد"، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، وبعض الكتب التي اختصت بقراءة الفكر النحوي من أصوله، ك "كتاب البنى النحوية ل"عبد الرحمان الحاج صالح"، وكتاب "المنصف عاشور" دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أو لبية الوسم الموضعي، وأيضا كتاب "توفيق قريرة"، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية الذي أفدت منه كثيرا في العملية النظرية والتأصيلية للفكر الغربي الحديث في ضوء التراث النحوي العربي.

والحق أنه واجهتني صعاب كثيرة طيلة عملي في هذه الأطروحة، لعل في مقدمتها التصنيف، لكون مسائل هذه النظرية متداخلة فتجد تعليلا للمسألة الواحدة في غير بابها، كأن تجد تعليل قوة الأصل وضعف الفرع في كتب أصول النحو، لا كتب أبواب النحو التطبيقية، وهو ما جعل من تصنيف هذه المادة وتحليلها بالأمر الصعب، ضف إلى ذلك أن بعض النظريات في علم اللغة الحديث لا تزال حديثة ولم تستوف كل شروطها، ولم تذلل صعابها في الكتابات التمهيدية العربية على غرار مفاهيم النظرية العرفانية التي صعب تأصيل المقولة التراثية في ضوء معطياتها، خاصة وأن العرفانية تتخذ من المفاهيم الحسية والوقائع المادية كوسيلة للتحليل.

وختاما لا أزعم بأن عملي هذا قد ارتقى إلى رتبة الكمال، فالكمال لله وحده سبحانه، فإن أصبت في شيء منه فبتوفيق من الله أولا، ثم بمتابعة حثيثة من المشرف المقرر لهذه الأطروحة

الأستاذ غربي بكاي الذي كان له بالغ الأثر في تذليل الصعاب، فكنت أفيد من اقتراحاته وآرائه وأستنير بملاحظاته ومشورته فله مني الشكر الجزيل والتقدير العظيم.

-الطالب: ساكر مسعود.

-تيسمسيلت في:2022/10/11.

# مدخل

## مفاهيم الدرس اللغوي العربي القديم في مرآة اللسانيات

## بين المزايا والعيوب

I-مزايا الدّرس اللّغوي في ضوء مكتسبات النّظرية

II-ثغرات ونقائص الدرس اللّغوي العربي القديم في ضوء مكتسبات النّظرية

**توطئة:**

أخذ الدرس اللغوي على مرّ التاريخ يُقوّم طرق وأساليب اللغات المراد درسها بالبحث والتوجيه، وذلك بفضل علماء للغة هدفهم البحث في مكامن أسرار الظاهرة اللسانية، أو بفضل علماء دين أخذوا البحث في اللغة التي جاء بها الكتاب المقدس، أو بفضل فلاسفة رأوا من اللغة ظاهرة كونية وجب دراستها.

ومن هذا التأسيس كان للعرب جهودهم القيمة في دراسة لغتهم، لأهداف وإن اختلفت فهي تصب في قالب جامع، وهو حفظ لغة دينهم-القرآن الكريم-، إذ جعلوها غايةً وهدفا، لها أسرار ضمنية كما لها أسرار سطحية، خاصة حينما لاحظوا أن معانيها كثيرة تختلف باختلاف الأساليب والأغراض، قائمة على قرائن وقرينتها الرئيسية الإعراب في الجمل والتراكيب.

ومنه برز رجال يُقعّدون لهذه اللغة، وذلك بالكشف عن المفاهيم اللّغوية، "والمفهوم هو الفكرة التي أخذت طريقها إلى مجال التطبيق والالتزام، والمفهوم اللّغوي هو الفكرة ذات الصّلة باللغة، والتي اتّخذت منطلقا وأساسا ببناء كثير من الأفكار وإجراء جملة من التطبيقات[1] المطبقة على مستويات النظرية النّحوية، ولكل مستوى من هذه المستويات مفهوم سواء في البنية الصوتية أو الصّرفية أو التركيبية، وهذه المفاهيم -التي أخذت طريقها إلى مجال التطبيق والالتزام- عُدّت قواعد تخضع لشروط صورية وجب على دراسي العربية أن يلّم بها لا يزيغ عنها ولا يزاغ؛ أصّلت أكثر مع كتب المتون والشروح حتى أصبحت كالعلم المضبوط.[2]

وبهذا عُدّت القواعد كالنص المغلق لا يضيف ولا يُضاف له، وأي نحوي أو باحث أراد أن يضيف وجد نفسه مُكررا لما قاله أسلافه الأوائل، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى أخذت الصحوة العربية إلى التراث في عمومه واللّغوي في خصوصه تساير الفكر الحديث، وذلك نتيجة

1 - ينظر: فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي-في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، الأردن، 2010، ص 29.

2 - ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب-النحو-فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، د.ط، القاهرة، 2000، ص 57.

الصدمة التي ولّدتها الحداثة بعد احتكاك العرب بالثقافات الغربية، يقول نصر أبو حامد واصفا هذه العودة، بأن الخطاب العربي كان "مسكونا بخطاب الآخر الأوروبي في بنيته، ذلك أن الأسئلة والإشكاليات التي انشغل بها خطاب النهضة كانت مطروحة عليه من خارجه، أي من الخطاب الأوروبي، ويعتبر هذا الوضع الناتج عن مسكونية خطاب الآخر في خطاب النهضة مسؤولا إلى حد كبير عن القراءة التلفيقية الموجهة إيديولوجيا، والتي أنتجت خطاب النهضة عن التراث العربي الإسلامي".[1]

ومنه شهد التفكير اللّغوي عودة إلى ساحة العلم اللغوي، وذلك للحاق بركب التوجهات اللسانية الحديثة، فكان من ثماره قراءات في التراث اللغوي العربي؛ الذي هو في نظر البعض من القرّاء زاد علمي ولغوي تركه لنا أسلافنا الأوائل، وهو في نظر البعض الآخر عبارة عن مفاهيم معيارية صعبة التعلّم وجب تجديدها بتجدد الأبحاث والتطورات اللّغوية التي تشهدها الساحة اللّسانية، وهو في نظر آخرين قوالب علمية كشفت عنها اللّسانيات الغربية الحديثة.

إن كل هذه القراءات هي قراءات في مفاهيم الدّرس اللّغوي القديم ضمن ما يعرف بالتأريخ للنّحو العربي، وهذا التأريخ شهد تسارعا خاصة ببروز المنهج الوصفي البنيوي؛ إذ ظهر نخبة من القرّاء العرب المحسوبين على هذا المنهج، فنقدوا النّحو العربي في مفاهيمه التي وصفوها بالغموض، وعدم الوضوح والالتباس، وإلى جانب ذلك هناك من قرأ النحو بالاستناد إلى الآراء التي تتفق وما جاء به **كوهن** الذي يرى: أن التّأريخ لأي مفهوم من مفاهيم العلم لا يتوصل إليه إلا بإبراز المكوّنات التاريخية للعلم أو الأفكار في زمنه، يقول: "بدل أن يبحثوا في العلم السابق عن مساهماته الدائمة في تطوير الحاضر أن يبرزوا المكوّنات التاريخية التي تكوّن هذا العلم في زمانه، فلا يطرحون أسئلة مثلا عن العلاقة بين آراء غليلي وآراء العلم الحديث، بل عما يربط تصوراته مقارنة بمجموعة أساتذته ومعاصريه ومن أتى بعده".[2]

1 – نصر حامد أبو زيد، النص والسلطة الحقيقية–إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي، ط5، الداء البيضاء، 2006، ص 24.

2- Kuhn, (T), La Structure Des révolutions Scientifique, 1970, p 17.

وهذا ما نجده عند عبد الرحمن الحاج صالح الذي أعاد قراءة التراث ليس على ضوء النظرية الحديثة فقط، وإنّما بدراسة إبتسمولوجية دقيقة لمفاهيم النّحاة وتصوراتهم وطرق تحليلهم، بدون إسقاط أي تصور آخر على تصور النّحاة الأوائل، سواء المتأخّرين منهم أو الغربيين[1]، غير أنه لو توقف عند البحث في التراث فقط بالمقارنة بين مفاهيم رواد النّحو الأوائل لبلغ السعي المشكور في نظرنا كون النظريات اللسانية الحديثة خضعت لعمليات تطوير وتجديد، ويكون وافق ما جاء به **كوهن** الذي نراه أرّخ لتأريخ العلم أحسن تأريخ.

وإلى جانب هذين القراءتين هناك قراءة تمحورت في تجاوز المقولات النحوية الكلاسيكية، وانطلقت من آراء علم اللّغة الحديث في الوصف المطبّق على العربية كصنيع الاتجاه التفسيري الذي يمثله من النخب العربية الباحث المغربي الفاسي الفهري، وبهذا يكون الجيل المؤسس للدّرس اللّساني في مدارج المؤسسات العلمية قد أخذ مرحلة هامة من مراحل اللّسانيات العربية وهي مرحلة المجاورة التي اقتضت مجاورة المفاهيم الحديثة في اللّسانيات، ومحاولة تمثيلها أو ما يقابلها في التراث النّحوي العربي، وقد أتى بعد هذه المرحلة جيل من الرّواد الذين شرعوا في تجاوز مرحلة المجاورة، بما قدموه من أبحاث ساهمت إلى حد ما في تغيير وجهة النظّار إلى التفكير النّحوي؛ هذا الأخير دخل بتأني وثبات وباحتراز من الوقوع في الزّلل مرحلة تجاوزت الوافد من النظريات، فكان نتاج ذلك جملة من الأعمال الأكاديمية التي تلقى اهتمام الدّارسين شرقا وغربا.[2]

فما هي المزايا الواردة في الدّرس اللّغوي العربي الموروث التي كشفت عنها اللسانيات كما قدمته القراءات الحديثة؟، وما هي الثغرات والنقائص التي نُقد بها وعدّت عائقا إشكاليا في الدّرس النّحوي العربي؟

1 – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للّغات، السجل العلمي للندوة، استخدام الحاسوب في تقنيات المعلومات، الكويت، 1987، ص 39.

2 – محرز بودية، في إعادة قراءة النّحو العربي، أعمال الندوة العلمية الثانية، مراجعة المنصف عاشور، سرور اللحياني، مخبر تحليل الخطاب، كلية الآداب والفنون، منونة، 2014، ص168

## I–مزايا الدّرس اللّغوي في ضوء مكتسبات النّظرية:

ترتبط مزايا الدّرس اللّغوي العربي القديم في ضوء مكتسبات النّظرية اللّسانية الحديثة بكل ما له علاقة بالوصف والتقعيد النّحوي الذي أنتج مفاهيم تجريدية صُنِّفت في أبواب ومسائل وفق تفكير النّحاة.

وهذه المزايا نجدها مبثوثة في كتب الاتجاه التّأصيلي الذي سعى إلى تأصيل جوانب من نظرية النحو العربي وفق منهج تقابلي يتّسع ويضيق عند بعضهم للمقابلة بين جوانب من نظرية النحوي العربي وجوانب من مناهج النّظر اللّغوي الحديث[1]، كالذي نجده عند عبد الرحمن الحاج صالح ونهاد الموسى.

إن هذه المزايا قد تضيق وقد تتسع، فضيقها قد يقتصر على مقابلة بين جانب من جوانب نظرية النحو العربي، وجوانب من منهج لغوي واحد كالمنهج الوصفي أو التوليدي أو الوظيفي أو غير ذلك، وقد تتسع فتجدها في مستويات النظرية، كالمزايا الصوتية والصرفية والتركيبية، كون المفاهيم الواردة في هذه المستويات –كما يرى رواد هذا الاتجاه – قد سبق وأن وظفت، وبُحثت في الدراسة اللغوية العربية القديمة قبل أن تُوَظَّف في اللسانيات الغربية التي لها الفضل في الكشف عن هذه المقدمات والتصورات اللسانية في نظريتنا النحوية، وهذا تفصيل لذلك:

### أولا: مزايا الدرس الصوتي في ضوء مكتسبات النظرية

حقق الدرس الصوتي العربي القديم وصفا شاملا للغة العربية الأدائية، سواء في المنحنى الفونيتيكي أو الفونولوجي –وإن كنا نستثني بعض النقائص التي ترتبط بطبيعة تعليل القضايا الصوتية–، وهذا الوصف الشامل عُدَّ مزيةً تحفل بها الدراسات اللغوية العربية.

فعمل النّحاة وعلماء التجويد عند دراستهم للمصفوفات الصوتية وقضاياها النطقية والوظيفية هو ما أكدته المكاسب اللسانية الحديثة، فعندما يُعرفون الصامت بأنه الصوت اللغوي

1 – ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، د.ط، الأردن، 2000، ص 241.

الذي يحدث عندما يعترض النفس حاجز في مجراه ثم يفسح له ويمثله في العربية 29 حرفا، وعندما رأوا أنَّ الصوائت القصيرة أبعاض من المدود[1]، فهذا ما تقر به اللسانيات الحديثة، رغم بعض الفروق الفرعية بينهما.

كما أن مزايا هذا الدرس لا تتوقف عند النظر التحليلي والتعريفي لأقسام الحروف، وإنما تتخطى إلى الوصف العلمي الدقيق، وذلك حينما رأى النّحويون وعلماء التجويد أن ازدواج الصفات يُزوِّد التركيب الصوتي بنوع من الاقتصاد اللّغوي[2]، ويبرز هذا في تضاد الصفات التي هي "طريقة نطق الصوت في المخرج والموضع والوترين الصوتيين وشكل اللسان"[3]، ويظهر تجليه في المقابلات بين الجهر والهمس والشدة والرخاوة، والاستعلاء والاستفال والإطباق والانفتاح، والانزلاق والإصمات والتفخيم والترقيق.

فهذه ظواهر صوتية متضادة "تتقابل فيها صفات قوية وأخرى ضعيفة، ثم يتسرّب بينها صفات ثالثة خالصة منها القوية كالمد والصفير والانحراف، والتكرار والإشراب والتفشي والاستطالة والقلقلة والنفخ، ومنها الضعيف كاللّين والهُوي والخفاء والغنّة، فيكون عن ترددها وتوزيعها في النسج التعبيري تنويع مستبعد للتداخل والثقل والمعاضلات، مع ضرب من التنغيم للأداء الصوتي.[4]

ومن مزايا الدرس الصوتي القديم في مكتسبات النظرية اللسانية الحديثة كما قعدّه النحاة، هو وصفهم الدقيق لما عرف بالمجهور والمهموس[5]، وإن كان للمحدثين نقدهم الذي يبقى نسبي وذلك عندما اتهموا النحاة بعدم تعريفهم للمجهور والمهموس دون الاستناد إلى الوترين الصوتيين، وهو قول مردود عليهم لأننا لو عدنا وتأملنا تعريفهم للمجهور والمهموس لوجدنا كلاما ضمنيا

1 – ينظر: فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردة، طبع دار نوبار، ط1، القاهرة، 2000، ص 48.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص 48.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص 48.

4 – ينظر: المرجع نفسه، ص 49.

5 – الجهر عند سيبويه هو حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفس أن يجري معه، والمهموس أضعف الاعتماد في موضعه وجرى معه النفس، ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد الإسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1982، ج4، ص 434.

يشير إلى تقارب الوترين الصوتيين من عدمه، لقول سيبويه معرفا الحروف المجهورة بأنها" حروفا أشبع الاعتماد في موضعها ومنع النفس أن يجري معها حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت معه"[1] وهذا ما يُؤكّده حسام النعيمي بقوله: "ولا شك أن جريان النفس يؤدي إلى تباعد الوترين الصوتيين وإخراج ما يشبه الهاء، وقد جرّبتُ ذلك في كل الحروف المهموسة فأمكنني إخراجها مع جري النفس، وإخفاء الصوت، وفهمها السامع، وجربت مع الطاء فسمعت تاء، ومع القاف فسمعت الباء، أما الهمزة فلا يمكنني إجراء النفس معها ابتداء لأنها لا تكون إلا بغلق الوترين وحصر الهواء وراءهما".[2]

فسعيد النعيمي هنا استند إلى الشق الغامض من تعريف سيبويه السابق وابن جني في تفسير معنى الجهر والهمس، وهو ترديده الحرف مع جري النفس، ومن هنا نخلص إلى أن هذا تصور منهجي قدمته لنا اللسانيات، وذلك بالعودة إلى قراءة ما قاله القدماء وفهم أحكامهم التي تناولوها وفق مقدمات لسانية حديثة لأنَّ العرب "بحككم مميزات حضارتهم أفضى بهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهد إليه البشرية إلا مؤخرا بفضل ازدهار علوم اللسان في مطلع القرن العشرين".[3]

**ثانيا: مزايا التحليل في المستوى المفرداتي في ضوء مكتسبات النظرية**

برع النّحاة العرب في الوصف العلمي الرياضي لأبنية المفردات وأوزان الكلم، فعلى مستوى الوحدات المعجمية وبالعودة لأول معجم وصل إلينا –معجم العين للخليل–نلاحظ أنه معجم بني على نظام الدقيق، وهذا النظام حصر به مالا يمكن حصره إلا بالعمليات الحسابية.

1 – سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

2 – حسام سعيد النّعيمي، الدراسة اللّهجية والصوتية عند ابن جني، بغداد، 1980، ص 313.

3 – مصطفى غلفان، جدلية العلم وتاريخية اللسانيات والتراث اللغوي العربي نموذجا، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج28، ع7، 2020، العراق، ص 254.

إذ نتج عن هذه الصيغة الرياضية ما يقارب "من 12.5 مليون كلمة في الجذر، الممكن منها 6.5 مليون كلمة، والمستحيل 6 مليون والمستعمل نصف مليون[1]"، وهذا النوع الحسابي كما يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "لم يُعرف إلا في عصرنا هذا في أوروبا وهو الآن باب من أبواب الجبر التركيبي وتسمى صيغته الرياضية بالعاملي *Factarial*".[2]

فالملاحظ أن الخليل استقصى كلام العرب ما تكلموا به وما رغبوا عنه بفضل النظرية التبادلية "الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو، قد ودق، شد ودش، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مدسوسة نحو ضرب، وضبر، وبرض، بضر، ورضب، وربض، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها، وذلك أن حروفها أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه، فتصير أربعة وعشرين وجها... والكلمات الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها، وذلك أن حروفها، وهي خمسة تضرب في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون وجها فتصير مائة وعشرين وجها يستعمل أقله ويهمل أكثره".[3]

فكل عملية تركيبية لها نظيرها بقلب الاتجاه، فتقاليب المجموعة المعجمية (ض-ر-ب) هي احتمالاتها التبديلية، وهذه الاحتمالات ستة هي: ضرب، برض، ربض، رضب، بضر، ضبر، وهذه الاحتمالات مشتركة في المدخلات أو المعطيات الأولية، وليست مشتركة ضرورة في الدلالة اللغوية، لأنها في الحقيقة ثلاثة أشكال معكوسة هي:

ضرب ← عكسها ← برض.

ربض ←عكسها ← بضر.

ربض← عكسها← ضبر.

1 - حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، ط1، عمان، 2006، ص 16.

2 - عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، د.ط، الجزائر، 2012، ص 221.

3 - الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق، مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ط، بغداد، 1980، ج1، ص 66.

وهذه التقاليب المعكوسة ممثلة في الدائرة التي تمثل قسم تراكيب الحروف فهي دائرة ذات اتجاهين متقابلين ووضع عليها ثلاث أحرف متباعدة.[1]

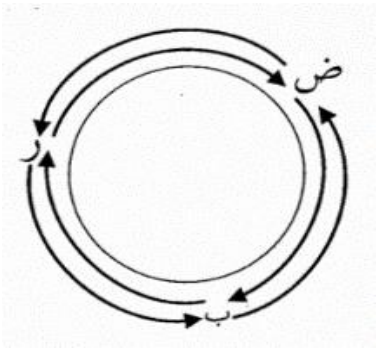


وقد تخطى التفكير الرياضي الوحدات المعجمية إلى الأبنية الصرفية، إذ أحصوا أبنية الاسم الثلاثي وفق الجداء الذي يُعرف بالجداء الديكارتي، يقول الرضى الأستراباذي "إنما كانت القسمة تقتضي اثنتي عشرة صيغة لأنَّ اللام للإعراب أو للبناء فلا يتعلق به الوزن...وللفاء ثلاثة أحوال: فتح وضم وكسر، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بساكن، وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاثة، والسكون، وثلاثة في الأربعة اثنتا عشر، سقط المثالان [فِعُلَ، وفِعِلَ] لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل المخالفة".[2]

وإلى جانب التفكير الرياضي في هذه القسمة، يتبين أن النحاة يُراعون الاقتصاد اللغوي الذي في الجهود، فكسر مع ضم، وكسر مع كسر يوّلد ثِقل في نطق الكلمات، لهذا سقط المثالان {فِعُل، وفِعِل} من كلام العرب رغم أن القسمة تقتضيه، لكون للفاء وللعين وللام أحوالا بحسب ما تقتضيه الحركات والسكون وإليك تمثيله.

| | فتحة a | ضمة u | كسرة i | سكون Ø |
|---|---|---|---|---|
| فتحة a | Aa<br>فَعَلَ | au<br>فَعُلَ | Ai<br>فَعِلَ | aØ<br>فَعْلَ |

1 – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص222، الملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، ط1، عمان، 2006، ج1، ص 16.

2 – الأستراباذي، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982، ج1، ص35.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ضمة u | ua<br>فُعَلَ | uu<br>فُعُلَ | Ui<br>فُعِل | uØ<br>فُعْل |
| كسرة i | ia<br>فِعَل | iu<br>فِعُل | Ii<br>فِعِل | iØ<br>فِعْل |
| | | | اقتصاد صوتي في الصيغ تميل العربية إلى إسقاطه من النطق العربي | |

**ثالثا: مزايا التحليل التركيبي في ضوء مكتسبات النظرية اللسانية**

انطلق النحاة في الوصف والتفسير اللّساني من منطلق عام هو مراعاة كلام العرب التي تنطق على سجيتها، وحاولوا توصيف هذا النطق وفق قواعد عامة خاضعة لشروط العلم المضبوط وفق أسس تجريدية تداولية.

ولهذا جاءت الكثير من قضاياهم الوصفية تتفق ومكتسبات النظرية اللسانية الحديثة، إن هذا الاتفاق يتمحور خاصة في الجانب التركيبي للجمل العربية مع ما جاءت به النظريتان: النظرية التوزيعية والنظرية التوليدية التحويلي.

فمن أصول البنيوية التوزيعية وتحليلها القائم على توزيع الوحدات اللّغوية بطريقة الاستبدال، باستبدال وحدة لغوية لها السمات التوزيعية نفسها[1]، وهو ما يماثل عبارة **بلوم فيلد** ***Bloomfield*** الذي يقول: « *The Meaningful arrangements of forms in a language Constitue its grammar*».[2]

فالصفة في الإنجليزية مثلا كلمة يمكن أن تقع بين أداة التعريف (أل) (*the*) ولا تقبل (*s*) في الجمع مطلقا[3]، وهو ما وقف عنده النحاة العرب في هذا المبدأ على حقيقته، كما في تفسير

1 – ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، ومكتبة وسام، ط2، الأردن، 1987، ص 37-38.

2 – إن ترتيب الأشكال ذات المغزى في لغة تمثل قواعدها الخاصة.

3 – ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 38.

العلاقات المطردة الثابتة في بنية الجملة العربية بالاختصاص في العمل، فاختصاص (لم) بالفعل المضارع، يعني أن ما بعدها فعل مضارع مجزوم.[1]

وهذه العلاقات النحوية الممكنة التي تربط العناصر المختلفة تكُوْن وفق الاتساق المطلوب «لصبغ عملية ربط العناصر الجملية بعضها إلى بعض، ولقد دعا الجرجاني هذا الجانب بالنظم *Harmonuzation*، بحيث يقوم المتكلم بربط أحد العناصر إلى غيره على نحو يجعل هذه العناصر متناغمة".[2]

ويستشهد حسن خميس الملخ بالمثال السابق الذي طرحه نهاد الموسى وفق صيغة رياضية تجعل من أداة الجزم تتسق مع فعلها المضارع الذي غيّرت من حركاته الإعرابية وفق الصيغة التالية: (لم+ س) يعني أن (س) فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، والسمات التوزيعية في تعلّقها لا تشمل المعايير الشكلية فقط، وإنما تتعدى إلى المعنى الوظيفي الذي تؤديه الجمل، وهو ما يمثل له الأستاذ إبراهيم صفا بجملة (أحمد طويلٌ شاعرٌ) (أو: وشاعرٌ)، فهذه الجملة صحيحة من منظور قواعد التعلّق، ومع ذلك فإن هناك إحساس بأن الجملة السابقة بالنسبة للشخص المتمرس غير جيّدة، إذ لا تناسب بين الخبر وصفته، مع أن الأخيرة تطابق الأولى في مظاهر: الحالة الإعرابية والجنس والعدد، وهذه المظاهر تمثل المعنى النحوي الاتباع *Subordination* الذي هو أحد قرائن التعلق المعنوية[3]، أما الأصول النظرية التوليدية في التراث النحوي العربي سنخصص لها مجال في الفصل الأخير من هذه الدراسة، وذلك حينما نتحدث عن اشتراك نظرية الأصل والفرع مع معطيات هذه النظرية.

## II–ثغرات ونقائص الدرس اللّغوي العربي القديم في ضوء مكتسبات النّظرية:

لا شك أن الظاهرة اللّغوية –قبل أن تتحول إلى نظرية لها أسسها وأركانها التي تقوم عليها من حيث الشروط أو الموضوع أو المجال أو الإجراء: المتمثل في مجال الاستعمال ومجال النظام،

1 – ينظر: المرجع نفسه، ص 39–40.

2 – فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي–في اللسان العربي، ص 16.

3 – المرجع نفسه، ص 16–17.

والذي ينطوي عنه هو الآخر الجمع والوصف والتحليل والمقارنة والتصنيف والتعميم والشرح والتفسير والتعليل-وجب أن تخضع للشيوع والعموم والاطراد والكثرة والاستمرار والبروز.[1]

ومن كل هذه الأسس نأخذ الأساس الثالث المتمثل في الإجراء بأشكاله، كون هذا الأساس كان المحور الذي تبلورت فيه أفكار النحاة في النظام اللغوي، وما من نقد وُجِّه إلى النحو إلا واستهدف هذا الأساس الذي هو في نظر الكثير من الباحثين أنّه فلسف القواعد العربية وأخرجها من جانبها الوصفي إلى جانبها التعليمي المعياري.

فبعد أن جرد النّحاة الوحدات وصنّفوها وأخضعوا هذا التجريد التصنيفي إلى الشروح والتفسير والتعليل الذي هو في نظر ناقدي النحو -وخاصة المحسوبين على المنهج الوصفي الحديث- أنه من أثر المنطق والفلسفة في النحو[2]، إذ أخذ رواد هذا المنهج تبسيط القواعد بعيدا عن الحدس والتخمين للوصول إلى نحو وصفي يُعيد وصف مفاهيم النحاة القدامى، وهذا ما يظهر في عناوين المؤلفات التي ظهرت على غرار ما نجده عند: محمد صلاح الدين مصطفى، الذي ألف كتابا بعنوان: "النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم"، وعبد الفتاح الحموز الذي ألف هو الآخر كتاب بعنوان: "الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر"، وتمام حسان في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية"، وعبد الرحمن أيوب ومحمد عيد اللّذان خصا دراستهم في أركان النحو وأصوله؛ الأول جاء كتابه بعنوان: "دراسات نقدية في النحو العربي"، والثاني بعنوان: "أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث"، ومن أشهر النقائض والثغرات المفاهيمية نذكر نماذج مختارة هي كالتالي:

**أولا: ما يتعلق بأقسام الكلِم**

منذ ثلاثينيات القرن الماضي، أخذ المنشغلون على التيسير إعادة وصف المفاهيم النحوية الموروثة، وكشف أخطاء النحاة التي وقعوا فيها في سياق دراستهم اللغوية عبر السنين، فنقدوا

1 - تنطوي هذه المعطيات تحت المفاهيم الكلية للنظرية اللغوية التي تربط النحو وأصوله ونظريته التي يقوم عليها، ينظر: فصيح مقران، المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، دار الوسام العربي، ط1، الجزائر، 2011، ص 259.

2 - ينظر: أنيس فريحة، نظرات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، 1959، ص 132، 159.

آراءهم وتأويلاتهم ونظرياتهم، خاصة ما تعلق بها في العناية بالشكل على حساب المعنى أو العكس.

فكان التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم محور النقد والتجديد، لأنهم وجدوا بعض الأمثلة لها خصائص متعددة تنتمي إلى أكثر من صنف من أصناف الكلمة، ولا يمكن إدراجها ضمن صنف من الأصناف إلا بالتعليل الذهني الذي لا طائل منه "فلفظ (هيهات) على سبيل المثال و(شتان) لم يعدّا فعلين ماضيين بسبب من رفض تصنيفهم تحت صنف من تلك الأصناف[1]، ومع ذلك فقد أكرهوا كلمات على أن تكون أفعالا ماضية على الرغم من عدم قبولها لعلامة التأنيث".[2]

ومرادهم في هذا الخلط المنهجي-كما يزعم النقاد-العناية بالقضايا الشكلية المحصورة في الإعراب، ويرى عز الدين مجدوب أن هذا الزعم قال به إبراهيم مصطفى قبل أن يتبعه الذين جاءوا من بعده لكون رائد الإحياء يتهم القدماء بأنهم درسوا اللفظ -يعني بذلك الإعراب-وأهملوا المعنى الذي في الجمل.

ولا يقتصر الأمر عند القرينة الإعرابية التي أدت بالخلط المنهجي في اعتماد القسمة الثلاثية، فإبراهيم أنيس يتهم النحاة بالآخذين عن المنطق الأرسطي لقوله: "قد اقتنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف، متبعين في ذلك ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة، سموا الاسم والكلمة والأداة، ولما حاول اللّغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق عليهم الأمر...".[3]

1 - لو تأملنا كلام المحدثين في هذا الجانب لوجدناهم مجرد مقلدين لما ذكره ابن صابر الذي يرى: أن أسماء الفعل هي قسم رابع زائد على الأقسام الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) سماه الخالفة، لكون هذه الكلمات جاءت مبنية، وعاملة وليست بأفعال، كما أنها ليست بالأسماء الخالصة لعملها عمل الفعل، لها فاعل مستتر، ومفعول منصوب، يقول السيوطي: "زعم ابن صابر قسما رابعا زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة سماه الخالفة" ينظر: السيوطي جلال الدين، همع الهمع، تحقيق: عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975، ج1، ص104.

2 - فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي، ص 05.

3 - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة، 1978، ص 279.

**ثانيا: ما يتعلق بالجملة وأحكامها–موضوعها أنموذجا**

ومن العيوب التي نقدها المحدثون نظام الجمل والتراكيب، لا يكاد يخرج عن الأساس الذي ذكرناه فيما تعلّق بأقسام الكلم، وهو اعتماد الشكل على حساب المعنى ، وجعل علم النحو علم إعراب في الألفاظ لا التراكيب، وهناك من يرى أن نظام الجمل في النحو الموروث لم يحدد موضوع الجملة بل وسع من دراستها ذلك حينما اشترط النحاة الإفادة، وبهذا يكون عند المحدثين اعتراضان، أحدهما يرى أن موضوع الجملة بحاجة إلى ربطه بالمعنى، والآخر ينقد النحاة أنهم ربطوا الجملة بمعناها الاستعمالي الواقعي لا النموذج التركيبي الذي تبنى عليه قاعدة العلم المضبوط، والأساس الأول يعود إلى إبراهيم مصطفى، والثاني يعود إلى عبد الرحمن أيوب، وهذا تفصيل لذلك:

## 1–النقد في موضوع الجملة بالتضييق:

يتهم إبراهيم مصطفى النحاة بالقصور في الضبط المنهجي في تحليل الجمل، وتضييق مجال البحث فيها، لكون النحو عند القدماء يقتصر على قرينة الإعراب الذي في أواخر الألفاظ، وما دامت قرينة الإعراب تظهر في أواخر الألفاظ فهو بحث في الكلم المفردة، لا في الكلمات المركبة، يقول إبراهيم مصطفى ناقدا النحو كما رسمه النّحاة "يقول النحاة في تحديد علم النحو إنه علم يُعرفُ به أحوال أواخر الكَلِمِ إعرابًا وبناءً، فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء، ثم لا يعنون كثيرا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه، وإنما يجعلون همهم بيان أسبابه وعلله، فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب"[1].

وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي له أن يتناوله، فإن النحو كما نرى يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام، وبيان

1 – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التراث، د.ط، القاهرة، 1951، ص 01.

لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها".[1]

ونخلص من كل هذا النقد، أن إبراهيم مصطفى يرى أن النحو كما فهمه المؤسسون الأوائل لا يهتم بالمعنى، فالمعنى الذي عند الجرجاني وهو الذي يريده في عبارته الأخيرة –قانون تأليف الكلم...– المتجاوز للعلامة الإعرابية، غير أن نقد إبراهيم مصطفى فيه نظر، لأنه استند على تعريف الكتب التعليمية[2]، ولم يستند في حد النحو إلى كتب التأسيس من أمثال كتاب سيبويه، لأن علم النحو في كتب التأسيس لا يعني دراسة الكلم المفردة، وأن الإعراب ليس لفظا بل معنى يستوجب تركيب الكلم إلى كلم أخرى هي عواملها وفق قوانين كلية، ونستشهد بقول لابن يعيش الذي يُدحض فيه دعوى المحدثين من أن موضوع الجملة هو موضوع الكلم المفردة لا المركبة يقول:" هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها. ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو وبالسكون من غير إعراب لم يُعلم الفاعل من المفعول، ولم يُوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب"[3] هذا وقد حظيت أقوال صاحب كتاب إحياء النحو بعناية اللّغويين بعده، وعُدّت مسلّمات بحثة اجتهدوا بطرق مختلفة في تطبيقها وتبنيها، نلمح أثرها واضحا في أعمال إبراهيم أنيس، وإن كان عدّل منها، كما نلمح أثرها أيضا عند مهدي المخزومي وتمام حسان.

## 2–النقد في موضوع الجملة بالتوسع:

ويمثل هذا النقد عبد الرحمن أيوب الذي اعتبر أن النحاة العرب لم يُحدّدوا موضوع دراستهم القائمة على النماذج التركيبية، بل وسعوها لتشمل الأحداث الواقعية والتي سماها علماء اللغة المحدثون بالكلام.[4]

---

1 – نفسه، ص 01.

2 – يرى عز الدين مجدوب أن رائد كتاب احياء النحو استند على تعريف الفاكهي مع شيء من التأويل، كما استند على تسمية الزمخشري في خطبة كتابه النحو بعلم الإعراب، دون أن يرجع إلى بقية كتاب الزمخشري، ولا إلى شرحه، ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي، ص133.

3 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، عالم الكتب، د.ط، بيروت، د.ت، ص72.

4 – عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، القاهرة، مصر1957، ص 125.

وما هذه الأحداث الواقعية إلا أمثلة تطبيقية اتخذها النحاة في دراسة الجملة التي هي في عرف النحاة مرادفة للكلام القائم على الجانب الإسنادي بحسب بعض النحويين، والقائم على الإسناد والوظيفة بحسب نحاة آخرين لقول ابن هشام: "الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة".[1]

واللفظ ما دلّ على أكثر من معنى مفرد (أي بالإسناد) وأفاد إفادة تامة، ووجه الخطأ عند عبد الرحمن أيوب يبرز في الإفادة التي يراها مرتبطة بعلم المعاني والأحداث الواقعية، لا بالنماذج التركيبية التي ترتبط بعلم النحو الذي هو كيان نظري مجرد، يقول: "المسَّلم به أن النموذج مسند + مسند إليه لا يفيد فائدة لغوية تامة كما تفيد عبارة (رائد محمد قائم) التي هي تطبيق لهذا النموذج".[2]

وبهذا نخلص إلى أن عبد الرحمن أيوب يناقض الاتجاه الأول القائل بتضييق دراسة الجملة، بل واتهم النحاة بخلط علم النحو بعلم المعاني حينما اشترطوا الإفادة.

**ثالثا: النقد في التحليل اللغوي**

يبرز نقد المحدثين للدراسات النحوية العربية سواء في التعليل أو التحليل النحوي الذي اتخذه النحاة في توجيه الظواهر اللغوية كقواعد معيارية، وذهبوا يرفضون مسائل تعد عناصر أساسية في التحليل النحوي على غرار نظرية العلل[3]، والتقدير[4]، والعمل، والاستتار...، كل هذه المسائل في نظرهم تُنم عن ارتباط النحو بالمنطق والفلسفة، اللذان لا يتناسبان مع الدراسة الوصفية للغة[5]

1 – ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت، ص 11.

2 – عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 125.

3 – نظرية العلل عند عبد الرحمن أيوب مبنية على الوضع المنطقي الذي يُصرّ النحاة على اتباعه كتعليلهم مسائل الإعراب والبناء.

4 – يقول في التقدير: والتقدير –لا شك–أمر غير واقعي فحين يقول النحاة أن المصدر المؤول مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة كما في (أريد أن أقومَ) فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، ونحو نرفض نظرية التقدير لعدم واقعيتها، ينظر: المرجع نفسه، ص 51–52 بتصرف.

5 – المرجع نفسه، ص 127.

التي تقوم على الدراسة الشكلية الخارجية في وصفها نحوا وصرفا وصوتا، لذلك ينفر رواد هذا المنهج "من التعليل القائم على التأويل والتقدير، والمقايسة العقلية لا الشكلية بين الظاهرتين أو حكمين، لأن العلّة المقبولة عندهم تلخصها قولة –هكذا نطقت العرب–".[1]

1 – حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص225.

# الفصل الأول

## ماهية الأصل والفرع في التفكير النحوي العربي القديم من حيث دلالة النشأة وحد التصنيف والارتباط.

I -الأصل والفرع بين ماهية المفهوم والنشأة ودلالة الاستعمال

II -مفهوم الأصل والفرع (في نظر بعض علماء العربية)

III -الأصل والفرع وحد الارتباط بالعلة المنطقية والاستدلال الذهني

IV -الأصل والفرع ومقياس التصنيف والمقولة بين التأثر الأرسطي والتجديد النحوي

## I –الأصل والفرع بين ماهية المفهوم والنشأة ودلالة الاستعمال:

### أولا: مفهوم الأصل

جاء في مقاييس اللغة "أن الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعدة بعضها من بعض أحدهما أساس الشيء...فالأصل أصل الشيء".[1]

ويطلق ابن منظور على الأصل أسفل الشيء بقوله: "الأصل أسفل كل شيء، وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك، وهو اليأصول، يقال أصل مؤصل واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصيل".[2]

إن الرابط الجامع بين هذين التعريفين يوحي بأنَّ الأصل هو مَنْبَتُ الشيء وقاعدته وجذوره التي يرتكز عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[3]، فالله تبارك وتعالى جعل كلمة التوحيد كالشجرة المثمرة التي نبتت في الأرض وضربت جذورها فيها، والجذور أصل الشجرة وأسفلها عكس الأغصان التي تكون في عنان السماء، وبهذا يكون الأصل أساس الشيء الذي يستند إليه، وهو رمز القوة الذي منه تتفرع الأشياء.

ويري توفيق محمد بن زايد محمد الفهمي أن الخصائص النظرية لمقولة الأصل والفرع كما وردت في المعاجم تنقسم إلى قسمين: قسم يشمل التعريفات الكلية، وقسم يشمل الأمثلة الحسية، يقول:" المعجم في تناوله لشرح قضية الأصل والفرع يستعمل نوعين من القوائم؛ هما[4]:

1–القائمة الوصفية التجريدية: فيذكر في التعريف الكلي بنظرية الأصل المسرودات التالية

- أصل الشيء: أسفله، وفرعه: أعلاه

1 – أحمد بن فارس أبو الحسن، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979، ص 109.

2 – ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صيدا، بيروت، لبنان، د.ت، ج11، ص 16.

3 – سورة إبراهيم، الآية 24.

4– توفيق بن زايد محمد الفهمي، فلسفة الأصل النحوي دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد08، العدد، 12، المملكة العربية السعودية، ص72–73.

- الأصل: ما يستند وجود الفرع إليه
- أصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه
- أصل الشيء: منشؤه الذي ينبت منه
- استأصل الشيء: ثبت أصله، وقوي، ثم كثر

2-قائمة المثال الحسّيّ للوصف التجريديّ: ويعد منها:

- أصل الشجرة: جذورها، وفرعها: أغصانها.
- الوالد: أصل، والولد: فرع
- النهر: أصل، والجدول: فرع.

وهاتان القائمتان تمثلها أغلب التعريفات المعجمية التي تناولت خصائص الأصل في مقابل الفرع، "فالأصل: أصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه، ومنشؤه الذي ينبت منه، وقيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه"[1] وفي هذا تعريف وليس مجرد بيان للفظة كالذي تمثله قائمة الأمثلة الحسية" الأب أصل الولد، والنهر أصل الجدول، والجمع أصول"[2]

والأصل في عرف النحاة الاصطلاحي لا يكاد يخرج عن معناه اللغوي، الذي قال به علماء الأصول، تبعا لقول سعد الشثري:" إن مراد الأصوليين بتعريف الأصل لغة هو ربط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي، ومن ثم كان اهتمام أكثرهم منصبا على كون المعنى اللغوي صالحا لأن يتحقق به الربط بينه وبين المعاني الاصطلاحية للأصل، ولا يلتفتون إلى كونه جامعا للمفردات اللغوية"[3] فمادام هو أصل الشيء وأساسه فهو المحتاج إليه، أو المفتقر إليه، فكان للأصل مزية عند النحاة لا توجد في الفرع، يقول عبد الرحمن حاج صالح معرفا الأصل:

1- حسن يوسف عبد الفتاح الصعيدي، الإفصاح في فقه اللغة، مكتبة الإعلام الإسلامي، ط1، قُمْ، إيران، 1415هـ، ص 309.

2- نفسه، ص309.

3- الشثري سعد بن ناصر، الأصول والفروع، دار كنوز إشبيليا، ط1، الرياض السعودية، 2005، ص31.

- الأصل في عمومه ما كان سابقا في الوجود بالنسبة لغيره، كوحدة أو صيغة أو حدث أو غير ذلك.
- وما استمر وجوده لفظا أو معنى إما في فروعه وإما كقانون.
- وقد يكون الأول في المرتبة دون أن تكون فروعه متفرعة عنه لفظا مثل الاسم بالنسبة للفعل.
- ويكون أيضا أصلا مفترضا غير موجود في الاستعمال لفروعه الموجودة في الاستعمال، لأن قسمة التركيب أو قياس نظائره يقتضيه منطقيا ورياضيا مثل قوم بالنسبة لقام.[1]

**ثانيا: مفهوم الفرع**

بما أن الأصل هو أسفل الشيء ومنبته، فإن الفرع في اللغة بحسب المعاجم هو العلو، لقول ابن منظور: "فرع كل شيء: أعلاه والجمع فُروع"[2]، والعلاقة علاقة انبناء على الضد والتقابُل، لكون الفرع (العلو) يُضاد الأصل الذي هو أسفل الشيء، وعلو الشيء مفتقرٌ إلى أسفل الشيء، فالولد مفتقر للأب، لكون الأصل هو ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد[3]، ولو عدنا إلى السمات الفارقة بين الأصل والفرع في التعريف المعجمي بالنظر إلى ثنائية الوجود والعدم- لوجدنا أن الفرع يلزم من وجوده وجود الأصل، وليس الأصل كذلك، إذ لا يتحقق وجود الفرع إلا من خلال الأصل، وبالتركيب مع الأصل؛ لأنه وببساطة: محتاج بذاته إلى الأصل احتياجا ضروريا حتى يحقق وجوده، فالقمر الذي هو فرع محتاج إلى الشمس التي هي أصل حتى ينير، والجدول محتاج بذاته إلى النهر حتى يتفرع، والجدار محتاج بذاته إلى الأساس حتى يقوم، وقد يتحول الفرع إلى أصل، يقول ابن منظور: "وقوس فرع: عُمِلت من رأس القضيب وطرفه"[4]، لكون طرف القضيب (فرع القضيب)، وبعد الاستعمال يصير الطرف أصلا للقضيب.

1 - ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، د.ط، الجزائر، 2012، ص 144.
2 - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، د.ط، بيروت لبنان، ج2، ص 246.
3 - ينظر: الفيومي أحمد بن محمد، المصباح المنير، د-ط، القاهرة، مادة (أصل)، 1926.
4 - ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص 247.

أما قوله: "وفرعت في الجبل تفريعا أي انحدرت، وفرعْتُ في الجبل صعدت، وهو من الأضداد"[1]، فيقصد به الانحدار من أعلى أي شيء إلى أسفله، أي أن الفرع الذي هو العلو ينحدر من الأصل الذي هو أسفله الشيء ومنبته.

ولقد أسقط نحاتنا هذا التعريف اللغوي على كل ضروب استقرائهم للوحدات اللغوية، فكان الفرع عندهم هو ما تولد عن أصل وثاني لأول.

## II –مفهوم الأصل والفرع (في نظر بعض علماء العربية):

حاول الدكتور أشرف ماهر النواجي أن يستقرئ تنوع مصطلحات علم أصول النحو وتعدد أقسامها، فتبين له أن لمصطلح الأصل مفاهيم متعددة تناولها النحاة من زوايا مختلفة وهي على النحو التالي[2]:

الأول: أن مصطلح الأصل من المصطلحات التي عرفها الخليل بن أحمد فقد استخدمها في معجمه العين حيث قال:" ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة"[3].

ويفهم من هذا النص أن مصطلح (الأصل) عند الخليل هو المصطلح المقابل لمصطلح الزائد، وأن الأصل هو الذي يكون أساس بناء الكلمة، وما فوق ذلك فهو زائد، ولعلنا نتوقف بشيء من التفصيل مما أراده الخليل من تصنيف الأبنية حسب الأصل والزائد وعدد الحروف الأصول.

1 – نفسه، ج8، ص 247.

2 – ينظر: أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي، دار غريب القاهرة، 2001، ص13-16.

3- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج1، ص49.

## أولا: تصنيف حسب الأصل في صيغ الأفعال

صيغ الأفعال عند النحاة تصنف إلى أفعال مجردة، وأخرى مزيدة، والأفعال المجردة هي ما تجرد من الزيادة، وما اشتمل على حروفه الأصول، والأفعال المزيدة هي ما تلحقها زيادة على حروفه الأصول، والمزيدة ما لحقتها زيادة بحرف أو حرفين أو أكثر تضاف إلى حروفها الأصول، وأقصى ما تبلغه الأفعال المزيدة بالزيادة ستة أحرف، وأقل ما تكون عليه هذه الأفعال ثلاثة أحرف، وإن وجدت أقل من ذلك فهو يعود لعلَّة صرفية.

وأصل الأفعال في صيغة بنائها أربعة أحرف، وهي الصيغة التي تعرف في كتب النحو بالصيغة المجردة المنقسمة بدورها إلى الثلاثي المجرد: وهو ما كان على ثلاثة أحرف أصول، والرباعي المجرد: ما كان على أربعة أحرف أصول.

ومنه يعد الثلاثي ثلاثة أبنية، والرباعي بنية واحدة نوضحها في الجدول التالي:

| | | |
|---|---|---|
| الثلاثي | فَعَل | بالفتح نحو: قرأ |
| | فَعِل | بالكسر نحو: سمِع |
| | فَعُل | بالضم نحو: كبُر |
| الرباعي | فَعْلَل | نحو: دَحْرَجَ |

## ثانيا: تصنيف حسب الأصل في صيغ الأسماء

الأسماء عند البصريين في أصل صيغتها صنفان:

ثلاثي: وهو الاسم الثلاثي المجرد غير المزيد وله عشرة أبنية ثابتة[1] عن العرب استعمالا.

والرباعي: فخمسة أبنية على أوزان جَعْفَر، زِبْرِج، بُرُثُن، دِرْهَم، قمطْر.

والخماسي: أربعة على أوزان سَفَرْجَل، قِرْطَعْب، جحمرش، قُذَعمل.[2]

1- ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ص35.

2- المرجع نفسه، ص 48.

أما سيبويه وشارح كتابه: الرماني، فيعتبر أن "الأصل أول يبنى عليه ثانٍ...والفرع ثان يبنى عليه أول"[1]، والأصل بهذا الاعتبار ما كان سابقا في الوجود، فنلحظ أن الرماني تناول المصطلح بالنظر إلى أصل الشيء وأوليته في الوجود دون النظر إلى الزيادة أو عدمها، ولهذا جاء مقابلا لمصطلح الفرع.

وهذا التأسيس كان سيبويه أول من أشار إليه عندما جعل المبتدأ أولا، والخبر ثاني له، لقوله:" المبتدأ الأوَّل والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه"[2]، فالمبتدأ أصل والخبر فرع، فالمبتدأ مبني عليه والخبر مبني، والمبتدأ متبوع والخبر تابع، وكذلك فإن التذكير أصل والتأنيث فرع، فمصطلح الأصل يقابل مصطلح الفرع، وهو الأول والفرع ثان، وهو متبوع والفرع تابع ويتضح ذلك في الجدول التالي:

| أصل | فرع |
|---|---|
| مبني عليه | مبني |
| متبوع | تابع |

ويرى أشرف ماهر النواجي[3] أن ابن السراج سبق الرماني في استخدامه لمصطلح الأصل بهذا المفهوم فقال:" الأسماء المبنية التي تضارع المعربة وهذه الأسماء على ضربين: مفرد ومركب، فنبدأ بذكر المفرد، إذ كان هو الأصل، لأن التركيب هو ضم مفرد إلى مفرد"[4]، فالمفرد أصل والمركب فرع عند ابن السراج، لأن المركب يبنى من ضم مفرد إلى مفرد.

والسيرافي كذلك سبق الرماني في فكرة أولية الأصل، وما يميز الرماني أنّه عرف المصطلح ويتضح ذلك من شرح السيرافي لباب المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه فقال: " فيه أربعة أوجه

1- الرماني، الحدود في النحو، تحقيق: إبراهيم السمرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، د.ت، ص73 .

2- سيبويه، الكتاب، ج2، ص126 .

3 - ينظر: أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي، دار غريب، القاهرة، 2001، ص14.

4 - ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1996، ج2، ص111.

أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث، والخبر والمسند إليه عنه، والوجه الثالث أن يكون المسند هو الثاني في التركيب على كل حال، والمسند إليه هو الأول، ويكون بمنزلة الشيء والمبني عليه..."[1].

وبما أن نظرية الأصل والفرع لم تؤثر في قواعد النحو وحسب، وإنما امتد تأثيرها إلى قضايا علم الاشتقاق وعلم التصريف، فهذا ابن جني يُعَرف الأصل بحسب الميزان الذي وضعه النحاة كتجريد للكلمة، فما هو المفهوم الثاني كما جاء عنده؟:

يقول: ابن جني معنى قولنا أصل: أن يكون الحرف فاء الفعل أو عينه أو لامه، ومعنى قولنا زائد أن يكون الحرف لا فاء الفعل ولا عينه ولا لامه، والبدل أن يقام حرف مقام حرف إما ضرورة، وإما استحسانا وصنعة، فإذا كان أصلا وقع فاء أو عينا أو لاما[2].

وهذه النظرة -كما يرى فيها أشرف ماهر النواجي-[3] تختلف عن نظرة الرماني لكون ابن جني ينظر إلى الأصل باعتبار الحرف الأصلي في الكلمة، أما الزائد فهو المتغير في الكلمة الذي لا يستقر في تصرفاتها، وهذا هو ثاني مفهوم من مفاهيم مصطلح الأصل، فنجد مصطلح الأصل من هذه النظرة مقابلا لمصطلح الزائد، لكون الأصل هنا " عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفاتها إلا أن يُحذف شيء من الأصول تخفيفا، أو لعلّة عارضة؛ فإنه لذلك في تقدير الثبات وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قالوا به في التمثيل من الفعل، والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه، وقابلوا بزيادة لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار، ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه بل لفظوا به البتة من ذلك قولنا: قعد فعل...فالحروف إذاً كلها أصول فإذا قلت يقعد زدت الياء وصار مثاله يفعل".[4]

1 - السيرافي شرح كتاب سيبويه، ص75.

2 - ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي، مطبعة شركة التمدن الصناعية الغربية، طَ1، مصر، د.ت، ص5-6.

3 - ينظر: أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص15.

4 - ابن جني التصريف الملوكي ص5-6.

أما المفهوم الثالث كما جاء في كتب التراث فإنه يرتبط بما أشار له عبد الرحمن الحاج صالح بالأصل المفترض غير موجود في الاستعمال لفروعه الموجودة في الاستعمال، لأن قسمة التركيب أو قياس نظائره يقتضيه منطقيا ورياضيا مثل (قَوَمَ) بالنسبة (لقام).[1]

فيتقابل فيه الوجود النظري والتقديري في مقابل الوجود الحقيقي لقول ابن جني": "هذا الموضوع كثير الإيهام الأكثر من يسمعه...وذلك كقولنا الأصل في قَام قَوَمَ، طال طَوُلَ، وفي خاف خَوِفَ، وفي شدّ شَدَدَ، وفي استقام اسْتَقْوَمَ، وفي يستعين يَسْتَعُونَ، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها –مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه– قد كان مرّة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع **قَامَ زَيْدٌ، زَيْدٌ قَوَمَ**... وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللّفظ إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا أنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيئ الصحيح ولم يعلّل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا"[2] ، وربما جاء الشيء من ذلك على أصله صحيحا غير معلل يكون دليلا على الأصول المغيّرة وذلك قولهم: الصيد، الحيد، الجيد والقود والأود والحوكة....[3]

ويوضح أشرف ماهر النواجي[4] هذه الفكرة بالجدول التالي:

| الوجود الحقيقي | الوجود النظري |
|---|---|
| كتب | كتب |
| فعل | فعل |
| قول/ أصل مفترض ونظام نظائره يقتضيه | قال/ فرع موجود في الاستعمال |

1 – ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، د.ط، الجزائر، 2012، ص 144.

2 – ابن جني، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1952، ج1، ص256.

3 – ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق، 1993، ص688.

4 – ينظر: أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص16.

## ثالثا: تطور مفهوم الأصل والفرع من حيث النشأة ودلالة الاستعمال

وقد هذان المصطلحان من علم أصول الفقه[1]، وأفاد منهما النحاة واللغويون كما أفادوا من مصطلحات أخرى، وَوُظّفا تقريبا بالدلالة نفسها التي وظفا بها في الفقه، فالأصل كما يراه علماء أصول الفقه" هو ما يُبنى عليه سواء كان الانبناء حسيا كالجدران على الأساس، أو عقليا كالمعلول على العلة، والمدلول على الدليل، ويُستعمل في الأصول بمعنى (كل ماله فرع) كالصلاة لها فرع هو السجود أو الركوع، ويعبرون به عن معنى الطريق إلى الشيء كالكتاب: أصل الأحكام، وكذلك يطلقونه على أصل القياس، أي: الحكم المقيس عليه، وعلى الحكم الذي لا يقاس عليه غيره، كدخول الحمام لغير عوض مقدّر، وهذا بالمعنى المجازي، وقد يطلقونه على الشيء الذي لا يصلح العلم بغيره إلا مع العلم به، كالموصوف والصفة، وقد يوصف الشيء بأنه أصل الصفة، فالعلم بصفة الشيء يتفرع على العلم بالشيء، وقد يتفرع عليه العلم بالشيء بأن يكون طريقا إليه كما ذكروا في الكتاب، أو يكون طريقا إليه بطريق التشبيه، وهو أصل القياس، فهذان الضربان بالمعنى الحقيقي، هو ما يتفرع عليه غيره، ويستند إليه كقولهم الأصل براءة الذمة وهو الراجح".[2]

والفرع في أصول الفقه ما استند وجوده إلى غيره استنادا ثابتا فَيُحْتَرَز بهذا من المشروط ونحوه، ممَّا استنادهُ وجوده إلى غيره عرضيٌّ لاقتضاء العقل أو الشرع توقفَهُ على وجوده، وليس هو من ذاته...وأما قولهم (هذا من فروع الدين وهذه المسألة فرع من كذا) فهو مجاز إذ ليس فيه تبعيض ولا استناد ذاتيّ والفرع من أركان القياس اسمٌ الشيء يُبْنى عليه الأصل.[3]

فمصطلحا الأصل والفرع بهذا الاعتبار يشيران إلى أنهما تطورا فصارا يطلقان على مفاهيم كثيرة، وتوظيفهما في النحو وأصوله كغيرهما في الفقه يشيران إلى مفاهيم متعددة، يقول أبو البقاء

1- أصول الفقه "تركيب إضافي كالكلمة الواحدة اصطلح به على معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية، فهو بحث في الحكم، وفي مصادر الحكم، وفي كيفية استنباط هذا الحكم، فيشمل الأدلة الإجمالية، وجهات دلالتها على الأحكام الشرعية" ينظر: هيثم هلال، معجم مصطلح الأصول، دار الجيل، ط1، 2003، ص34.

2 - نفسه، ص33.

3 - نفسه، ص234.

الكفوي:" الأصل يُطلق على الراجح بالنسبة للمرجوح، وعلى القانون، والقاعدة المناسبة المنطبقة على الكليات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما يبنى عليه غيره".[1]

**فالراجح**: كما يقال الكتاب أصل بالنسبة إلى القياس أي الراجح

**والقانون**: كقول النحاة في علم النحو:" علم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء"[2]

**والقاعدة المناسبة**: كالذي رصده ابن السراج، وهي جملة الأصول والقواعد والأصول النحوية منها:

- أصل النداء: تنبيه المدعو ليقبل عليك، وتعرض فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والندبة
- أصل الإضافة: التعريف ...نقض لأصول الإضافة
- أصل الصفة: أن تقع للنكرة دون المعرفة لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها
- أصل الأسماء: كلها الصرف وإنما في بعضها ترك الصرف، " والمفرد هو الأصل
- الأصل في كل مبني أن يكون المرفوع والمنصوب والمخفوض على صيغة واحدة
- أصل الاستفهام: بحروف المعاني لأنها آلة إذا دخلت الكلام أعلمت أنَّ الخبر استخبار

**الدليل**: وهو ما رادف أصول النحو التي هي أدلة النحو الاجمالية وأقيسته التي تفرعت منها، وهي المصادر والموارد كما عبر عنها ابن جني بقوله"...وهذا موضع نفرد له بابا بإذن الله تعالى فيما بعد"[3]، وإنما أريد هذه الفصول من الكتاب لأنه موضع الغرض، فيه تقرير الأصول، وإحكام معاقدها والتنبيه على شرف هذه اللغة، وسداد مصادرها ومواردها، وبه وبأمثلة تخرج أصنافها، وتبعج أحضانها، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه"[4]، وهذه الأدلة على الأشهر

1 – أبو البقاء الكفوي، الكليات، اعداد عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة، بيروت، 1983، ص118.

2 – محمد عبد الغني الأردبيلي، شرح الأنموذج، تحقيق: لخضر شعلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د–ط، الجزائر، 1992، 39.

3 – يقصد به الإعراب.

4 – ابن جني الخصائص، ج1، ص77.

أربعة: السماع: وهو منقول الأصول، والقياس: وهو معقول الأصول، والإجماع واستصحاب الحال.

وتندرج تحت هذا الباب كل ماله علاقة بأصول ضبط الاستدلال النحوي نحو[1]:

- من تمسّك بالأصل خرج عن عُهدة المطالبة بالدليل.
- من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل.
- استصحاب الحال من أضعف الأدلة.
- من تمسّك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال.
- العُدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا حجة له.

**ما يبنى عليه غيره:** وهو كل ما انبنى على الأصل بزيادة عليه.

## رابعا: القيمة الاصطلاحية لمرادفات الأصل والفرع وتنوع العلاقة بينهما في التعليل النحوي

عبر النحاة عن المدلول الواحد بدوال مختلفة تتفق حينا في دلالتها الوظيفية وتختلف حينا آخر بحسب التوظيف أو التعليل للمسائل النحوية، ومصطلحا الأصل والفرع كغيرهما من المصطلحات التي عبر عنها النحاة بمصطلحات أخرى جاءت موازية في بنيتها العميقة لهذه الثنائية نحو: الأول، والمستغني بنفسه، والأقوى، والأكثر...بالنسبة للأصل، والثاني والمفتقر إلى غيره، والأضعف... بالنسبة للفرع، كما تطالعنا مصطلحات على غرار الحد والقياس جاءت القيمة نفسها لما يدل عليه مصطلح الأصل، وإن كانت هده المصطلحات ترتبط بأبواب معرفية في النحو وأصوله، فكيف وُظّف هذان المصطلحان الأخيران للدلالة على مفهوم الأصل؟، وماهي الصفات التي تطلق على الأصل والفرع في التوصيف النحوي كعلاقة بينهما؟

القياس: جاء مصطلح القياس في كثير من الأحيان بالقيمة الاصطلاحية نفسها التي يحملها مصطلح الأصل، فقد جاء في كتاب سيبويه ما يُعبر عن الأصل بمصطلح القياس نحو:

1 - ينظر تمام حسان، الأصول، ص67.

حديثه عن عمل ما المحمولة على ليس، يقول:"كما أنّ ما ك "ليس" في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك، أو قُدّم الخبر رجعتْ إلى القياس وصارت اللغات فيها كلغة تميم".[1]

فالأصل في (ما) عدم العمل، لأنَّ بني تميم يجرونها مجرى (أما) و(هل)، كما أنها في حالة العمل تكون فرعا لـ "ليس" لأنها محمولة عنها عند الحجازيين، ولهذا اشترط فيها أن لا يتقدم خبرها عليها لقوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، فإن قدم رجعت إلى الأصل، أي: عدم العمل، وهو ما عبّر عنه سيبويه بالقياس، كما نجده وظف مصطلح القياس بالقيمة الدلالية نفسها لمصطلح الأصل في المسألة المشهورة عن النحاة حينما عُدل عن النعت، يقول:" ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام (هذا جُحْرُ ضَبّ خِرب) فالوجه الرفع، وهو أكثر كلام العرب وأفصحهم، وهو القياس".[2]

أي وهو الأصل لأن النعت يتبع منعوته في الرفع، والجر، والنصب، والتعريف، والتنكير ... لأن الخرب هنا نعت للجحر والجحر جاءت مرفوعة، إلا أن بعض العرب جاءت بالنعت على سبيل الجر، لأنه ليس بنعت لضب، وإنما نعت للذي أضيف إلى الضب.

وللإشارة فإن سيبويه يقصد بالقياس في هذه المسائل، ليس هو القياس المستنبط من أصول الفقه الذي جاء به ابن الأنباري؛ وهذا الخلط المنهجي بين القياسين جعل من عبد الحليم عبد الله[3] يرى أن سيبويه جعل بأن القياس أصل من أصول النحو، أي القياس القائم على ( المقيس، والمقيس عليه، والحكم، والعلة)، وهذا عكس ما يراه عبد الرحمن الحاج صالح بأن سيبويه" لا يقول أصل يقاس عليه كما سيفعل نحاة القرن الرابع كثيرا"[4]، كما نبه الحاج صالح القراء إلى "أنه يتحفظ أشد التحفظ من كل ما كتبه المتأخرون من العلماء في تحديدهم القياس النحوي، ويخص بالذكر

1 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص122.

2 – نفسه، ج1، ص436.

3 – عبد الحليم عبد الله، الأصول في كتاب سيبويه دراسة في الأصول النحوية والصرفية في الكتاب، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 2005، ص19.

4 – عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص241.

ابن الأنباري الذي ألف كتابا في أصول النحو، وأخذ تحديد الفقهاء الأصوليين للقياس، وجعله مماثلا لقياس النحو، فتعود الباحثون في عصرنا على الاكتفاء بما قاله في ذلك في الغالب، فيذكر أكثرهم أن القياس يتكون من أربعة أركان: المقيس عليه وهو الأصل، والمقيس وهو الفرع، والحكم والجامع وهو الشبه، ولا يتطرقون إلى أهم صفة في القياس النحوي، وهو أنه يخص البُنى اللغوية إفرادا وتركيبا[1]، لكون عبارة المقيس عليه لا تلتقي مع الأصل الذي هو وحدة لغوية قبل أن يُصيبها تغيير، وإنما تلتقي مع ما عُرف بعد زمان سيبويه بالقياس المستمر، أو الأصل الذي يماثل القانون، يقول عبد الرحمن الحاج صالح:" أما تلاقي القياس والباب مع الأصل عند من جاء بعد سيبويه فلدلالة القياس المستمر، والباب المطرد على معنى الثبوت واللزوم فصار يعاقب الأصل الباب والقياس، وبهذا المعنى تعوّدوا بعد سيبويه أن يقولوا أصل يقاس عليه".[2]

الحدّ: لم يجد سيبويه غضاضة في الجمع بين الحد والأصل[3]، ويحملهم قيمة اصطلاحية واحدة، وإن كان الحدّ مرتبط بالإجراء اللفظي، والأصل يشمل الإجرائين معا اللفظي والمعنوي.

فالحدّ كما جاء عند سيبويه، وكما استقراه عبد الرحمن الحاج صالح هو" التحديد الرياضي الذي يُميز الشيء بسلسلة العمليات المولّدة له، وهو النّمط الذي تتحدّد به البنية التي هي نتيجة لهذه العملية"[4]، لهذا جاء الحدُّ عند سيبويه بمعنى الأصل أثناء التوليد في البنية أو المجرى، يقول سيبويه:" وزعم الخليل –رحمه الله–أنه يُستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول ضرب زيدا عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدما، وهذا عربي جيد".[5]

1 – عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص159.

2 – نفسه، ص241.

3 – سبقنا عبد الحليم عبد الله في توضيح هذه المسألة غير أنه لم يبين الغرض من هذا الاستعمال كما سنوضحه، وإنما اكتفى بإسقاط الشواهد من الكتاب.

4 – عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص241.

5 – سيبويه، الكتاب، ج2، ص128.

فسيبويه عندما أراد وصف مجرى التركيب الذي عليه المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول جاء بلفظة الحد للدلالة على الأصل الذي يكون عليه التركيب الذي في الجملة الفعلية والاسمية، لأن المتعارف عليه أن العلاقة بين الزوج المرتب (ع، م1) والمعمول الثاني(م2)، هي علاقة انبناء، أي أن المعمول الثاني(م2) يبنى على المعمول الأول(م1) وهو ما يجوز فيه التقديم والتأخير نحو:

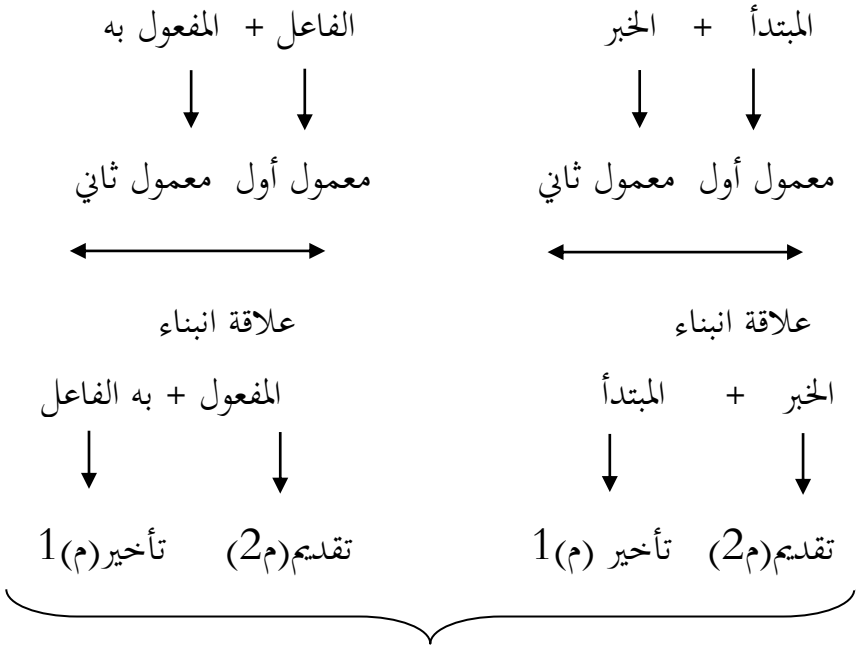


سلسلة العمليات المولدة التي يتخذها المجرى تقديما وتأخيرا وهذا هو الحد

لهذا يرى سيبويه أنَّ العلاقة مادامت علاقة انبناء يجوز فيها التقديم والتأخير، وإن كان الحدّ(الأصل) يقتضي أن يكون المبتدأ مقدما على الخبر كتقديم الفاعل على المفعول به، ويقبح أن تقول قائم زيد على نية أن يكون زيد فاعلا لاسم الفاعل الذي أصبح مبتدأ.

ومنه يتضح أن سيبويه يستعمل مصطلح الحد بالقيمة الاصطلاحية نفسها للأصل وذلك في سلسلة العميات المولدة التي يتخذها المجرى تقديما وتأخيرا، وبالنمط الذي تتحدد به البنية التي هي نتيجة لهذه العملية، ونؤكد هذه الفكرة باستشهاد ثاني من الكتاب يأتي فيه الحد بمعنى الأصل

لقول سيبويه" الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"[1]، فالأصل أن يتقدم العامل على معمولاته، وهو نمط تتحدد به بنية الفعل داخل التركيب.

الأول في مقابل الثاني: عبَّر سيبويه وغيره من النحاة المتأخرين على مصطلح الأصل بالدال الأول، وهذه قيمة اصطلاحية تشير إلى المفهوم نفسه الذي عليه الأصل (الحالة السابقة لوحدة لغوية قبل أن يصيبها تغيير أو تحويل)، فالنكرة والإفراد والتذكير أصول لأنها أوائل لثواني، يقول سيبويه:" اعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأنَّ الواحد أوَّل".[2]

ويقول أيضا" النَّكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكنا، لأنَّ النكرة أَوَّلُ ثم يدخل عليها ما تُعرّف به".[3]

المستغني بنفسه في مقابل المفتقر إلى غيره: يُعبر هذا المفهوم كغيره من المفاهيم الأخرى على القيمة الاصطلاحية نفسها للأصل، ولمسنا هذا المفهوم عند ابن الأنباري حينما جعل المفرد مستغنيا بنفسه، يقول:" والمفرد مستغنيا بنفسه وما كان مستغنيا بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره".[4]

الأقوى في مقابل الأضعف: عبّر عنه ابن جني في مسألة تعليق الأسماء عن الإضافة مقارنة بالحروف، لقوله:" الأسماء أقوى وأعم تصرّفا من الحروف، وهي الأُوَل والأصول...وليس للحرف قوة الاسم وتصرفه"[5]، كما يرى أن المصادر لقوتها يتصرف فيها كون الوصف فيها يجري على المذكر والمؤنث لكونها أصول، أما ما جرى مجرى الصفة فلا يتصرف تصرف المصدرية لأنه فرع

1 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص120.

2 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

3 – نفسه، ج1، ص22.

4 – ابن الأنباري الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ط4، مصر، 1961، ص237.

5 – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص299.

والفرع يتوقف به، يقول ابن جني: "...فالأصول لقوتها يتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها".[1]

وكذلك التذكير بالنسبة إلى التأنيث، كون الأوَّل أصل والثاني فرع، ومنه كان الأوّل أدل على المصدرية وأحمل لها من المؤنث لأنه فرع والفروع تنحط عن درجة الأصول، يقول ابن جني:" الأصل لقوته أحمل لهذا المعنى، من الفرع لضعفه"[2]، ويعلل في موضع آخر سبب تأنيث المصادر التي هي في أصلها مذكرة كونها دالة على العموم والجنس، لكون المذكر أصل التأنيث، لهذا جاز أن تلحقه علامة التأنيث لفظا، يقول:" فإن قيل فلم أُنّثَ المصدر أصلا؟ وما الذي سوّغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس، وكلاهما إلى التذكير، حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك: إنَّه الأصل، وإنَّ الأصولَ تحمل مالا تحمله الفروع".[3]

الخفة في مقابل الثقل: تطلق الخفة-الخفة اللسانية والعقلية- على الأصل لكونها كثيرة الاستعمال، ونظير الخفة الثقل الذي يُطلق على الفرع، وهو ما قلَّ استعماله، لهذا جاءت الضمة أثقل من الفتحة لارتباطها بالفاعل الذي قل في كلام العرب، وناسبت الفتحة المفعول لكثرته في كلام العرب يقول ابن يعيش:" إنَّ الفاعل أقلّ من المفعول، إذ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو: ضرب زيد عمرا، وأعطيت زيدا درهما، وأعلمت زيدا عمرا خير الناس، فيتعدى إلى مفعول واحد، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة، وذلك أن تأتي بالمصدر بعد ذلك الحال والاستثناء، والضمة أثقل من الفتحة، فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو ثقيل، وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف، وإنما فعلوا ذلك لوجهين:

أحدهما:...ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون وهو الضمة، والثاني: أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلا في الكلام، فيكون ثقل الرفع موازيا لقلة الفاعل، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول، ومثله مثل من نُصِب بين يديه حجران، أحدهما خمسة أرطال والآخر

1- ابن جني، الخصائص، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت لبنان، د-ت، ج2، ص204-205.
2- نفسه، ج2، ص204-205.
3- نفسه، ص206.

عشرة أرطال ثم قيل له: عالج إن شئت الخفة عشر مرات، وإن شئت عالج الثقل خمس مرات، فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل فيكون جاريا على منهاج الحكمة والعدل".[1]

وكذلك الأسماء أخف من الأفعال لأنها أصول، والأصول لخفتها جاءت كثيرة في تركيب الكلام من حيث أن الفعل الواحد قد يقتضي فاعلا ومفعولات كثيرة، ومن كل ما سبق يتضح أن الأصول عند النحاة لها قوة التمكن، وأصالة في الأحكام، وتتصرف ما لا تتصرفه الفروع، وأما الفروع فهي عندهم محمولة على الأصول، وهي أبدا تنحط عن درجة الأصول، كما أن الأصول لا يُسْأَلُ عن عِلَلها على عكس الفروع التي تُطلَبُ عِلَلُها.

وبهذا الاعتبار تعامل النحاة مع النحو العربي حتى جعلوه أصولا وفروعا، وقد اهتم ابن جني (بالخصوص) بهذا الموضوع اهتماما بالغا وأفرد له أبوابا في كتاب الخصائص فنراه يقول:" واعلم أنَّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته وعرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنَّه منها أقوى بال".[2]

والنحاة في استقرائهم للبُنى والتراكيب اللغوية لم يكتفوا بحمل الفروع على الأصول وحسب، وإنما تعدوا ذلك وحملوا الأصل على الفرع حتى جعلوا الأصل فرعا والفرع أصلا لعلة المشابهة يقول ابن جني:" وقد دعاهم إثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع"[3] والذي دعاهم إلى ذلك هو أن الفروع إذا تمكَّنت قويت قوة تُسوّغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفروع والشهادة لها بقوة الحكم".[4]

وللباحثين عبد الرحمن فرهودن وأسعد خلف العوادي، رأي مردود عليهم سنناقشه في الصفحات القادمة من هذه الدراسة وهو ذهابهم إلى أن " نشوء الأصول والفروع النحوية هو النحاة أنفسهم وهي من اختراعهم، فأينما وجدوا شيئا يشبه شيئا آخر في العمل أو في الإعراب

1 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص75

2 - ابن جني الخصائص، ج1، ص301.

3 - نفسه، ج1، ص113.

4 - نفسه، ج1، ص184.

أو في أمر آخر قالوا: إن أحدهما فرع والآخر أصل، وحملوه عليه، ووضعوا له العلل، وهذا لا وجود له في كلام العرب وإنما هو من صنيع النحاة وتخيلهم، فما الحجازية مثلا عندما وجدوها عاملة عمل ليس قالوا إنها فرع على ليس لمشابهتها لها، وكذلك الفعل المضارع لما وجدوه معربا والأفعال مبنية قالوا إنه فرع على الاسم لأنه أشبهه، وعادوا مرة أخرى وحملوا اسم الفاعل على الفعل المضارع فعكسوا الأمر فأصبح الأصل فرعا والفرع أصلا، وهذا يدل على ضعف ما يدعون، فكيف يكون الأصل فرعا والفرع أصلا، وما ذلك إلا من وضعهم وافتراضهم، والعرب لم تشبه شيئا بشيء ولم تفرض أن أحدهما أصل والآخر فرع، وإنما النحاة هم من ادّعى ذلك وتخيله".[1]

## III –الأصل والفرع وحد الارتباط بالعلة المنطقية والاستدلال الذهني:

من المعلوم أن النحاة ينطلقون في وصف الظاهرة النحوية من الشاهد المحسوس ثم يصلون به إلى التجريد العقلي الخاضع لمعطيات التأويل، وذلك للوصول إلى مبادئ تُعد أصولا، وهذه الأصول تتحول إلى قواعد وجب تعليلها وفق معطيات يقتضيها الفكر النحوي، خاصة عندما تخرج هذه القواعد عن أصل وضعها، يقول أبو البقاء الكفوي: "والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد".[2]

وبهذا القول يكون لنا قاعدتان، قاعدة أصلية جاءت بحسب ما يقتضيه الوضع اللغوي، وقاعدة فرعية تعد استثناءً خرجت عن القاعدة الأصلية، وهذا ما بيّنه تمام حسان حينما جعل أصل الوضع أساس القواعد التي استخرجها النحاة بواسطة التجريد من المسموع، فسموا (أصل الحرف، وأصل الكلمة، وأصل الجملة)، وما خرج من هذه الأصول (أي ما كان استثناء) كان على النحاة أن ينصُّوا على ذلك فيقولوا مثلا القاعدة كذا إلا في حالة كذا ...وعند إذ فرق النحاة بين القاعدة الأولى وسموا الاستثناء القاعدة الفرعية.[3]

1 – عبد الرحمن فرهود، أسعد خلف العوادي، دراسات في ظواهر نحوية، تقديم: فاخر الياسري، دار الحامد، عمان الأردن، 2009، ص36-37.

2 – أبو البقاء الكفوي، الكليات، اعداد محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، ط2، دمشق، 1982، ج1، ص189.

3 – ينظر: تمام حسان الأصول، ص108.

ومنه كانت اللغة عندهم مراتب أحدهما أصل والآخر فرع، وهذه الثنائية ترتبط – في بعض القضايا- بالاستدلال الذهني القائم على التحليل والبرهان، لكون الاستدلال الذي وضعه النحاة في تعليل المسائل وتقسيمها يعود" إلى المحاكمات العقلية التي تستهدف استنباط الحكم أو تصحيحه عن طريق القياس أو العلة أو ما شابههما من وسائل الاستدلال"[1]، فهذا الكيشيّ يمزج العلة النحوية بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية، إذ يقول في تعليل أصالة الإعراب في الأسماء دون الأفعال والحروف" والاسم إعرابه بالأصالة، لأنه يدل على الذات، والذات تختلف عليه الأحوال، فيستحق إعرابا ليدل عليها، والفعل لا يستحقُّ لذاته الإعراب، فإنه يدل على الأحوال، والأحوال لا تطرأ على الأحوال، فلا يستحق إعرابا، والحرف أيضا، لا يستحقه، لأنه دلّ على معنى غير مستقل بالمفهوميّة فلا يتجدد على معناه الحال".[2]

فمصطلح الذات والحال من المصطلحات المنطقية التي صيغت بها القاعدة النحوية، لكون النحو في تشكيله قام على ركيزتين أساسيتين: الوصف ثم التفسير، وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة، أما التفسير فهو اجتهاد من النحويّ في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف، يفسرها وفق مؤثرات مختلفة، منها قدرته العقلية، والثقافية، والمذهبية، وخبرته اللغوية، وقد دفع النحاة إلى التعليل أن القاعدة النحوية مبنية على استقراء جزئي، فالتعليل تعويض عن نقص الاستقراء من جهة، وبرهنته على صحة القاعدة من جهة أخرى لأن لبعض قواعد النحو سمة القواعد الرياضية من حيث التلازم في الترتيب كضرورة تأخير الفاعل عن فعله، أو التلازم في الاحتياج، كاحتياج المبتدأ إلى خبره، وحرف الجر إلى المجرور به، والقاعدة الرياضية كما هو مقرر في الرياضيات تبرهن قبل القياس عليها[3] ولنا في كثير من المسائل التي جعلها النحاة

1 – محمد خير الحلواني، أصول النحو، ص90.

2 – الكيشيّ، الإرشاد، إلى علم الإعراب، تحقيق: عبد الله الحسيني ومحسن العميري، جامعة أم القرى مكة المكرمة، 1989، ص 82.

3 – ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في الحو بين القدماء والمحدثين، ص99.

أصول وفروع خير دليل لخير شاهد على ارتباط هذه الفكرة بالعلة المتجاوزة للاستدلال الذهني نحو:

**أولا: الأصل والفرع والاستدلال الذهني في بابي القياس**

نقصد بالقياس الذي هو أحد أحكام أصول النحو القائم على الأركان التي ترتبط بأركان أصول الفقه نحو:(المقيس، والمقيس عليه، والعلة والحكم)، لا القياس الذي نسبه عبد الرحمن الحاج صالح لسيبويه والنحاة الأوائل.

فالنحاة يعللون قياس (لا رَجُلَ) التي هي فرع في نظرهم على (خمسةَ عَشَر) التي هي أصل، ونسبوا حكم البناء الذي في الأصل إلى الفرع، وعلى هذا تكون:

لا رجل: فرعا أو مقيسا عليه.

وخمسة عشر: أصلا أو مقيسا عليه.

والبناء على الفتح: هو الحكم.

أما العلَّة الجامعة بين الفرع والأصل فهي على النحو التالي: أصل: خمسة عشر هو (خمسةٌ وعَشَرَة)، لأنَّ معنى الجمع واضح فيها، ولكن حُذفت الواو لفظا وبقي معناها، ورُكّب الجزءان تركيبا مزجيا، وأدّى ذلك إلى حذف علامة التأنيث من الجزء الثاني اكتفاء بها في الجزء الأول.

فهذا هو الأصل، والفرع كذلك مثله لأنَّ أصل (لا رَجُلَ) هو: (لا مِنْ رَجُلٍ)، ف "من "زائدة تفيد استعراق النفي ولكنها حُذفت لفظا كما حُذفت الواو في الأصل، وبقي معناها، ورُكّبت (لا) مع (رجل) كما رُكّبت (خمسة) مع (عشرة).

فالهدف من هذا الاستدلال لا يتوقف على تفسير الظاهرة اللغوية، بل النفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه.[1]

1 – ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار النشر الأطلسي، د.ط، الرباط، المغرب، 1983، ص108.

## ثانيا: الأصل والفرع وعلة البساطة والتركيب

يرى النحاة، وخاصة البصريين منهم يرون أن البساطة أصل، والتركيب فرع، لأن الصناعة في النحو تقتضي أن يكون الأصل بسيطا في لفظه ومعناه، إذ نقل السيوطي عن الشلوبيين "أن الأصل عدم التركيب ومأخذنا في هذه الصناعة تقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها، لذلك لم نقل: ضرب ويضرب ونضرب واضربا واضرب وضارب ومضروب أنها أصول كلها بل جعلنا واحدا أصلا والباقي فروعا عليه".[1]

وتطالعنا كتب التراث –وخاصة كتب الخلاف النحوي–بقضايا ومسائل نحوية لأنَّ الصراع بين النّحاة احتدم في تعليل حروف المعاني بين المدرستين، أهي بسيطة (أصل) أم مركبة (فرع)، ومنه كانت مقولة الأصل والفرع في حروف المعاني تنحو منحى الخلاف، فهناك من قال إنَّ الأصل في الأدوات البساطة، ولا يدَّعى التركيب إلا بدليل قاطع، وهناك من أخضع اللغة بحسه اللغوي للتطور وقال بتركيب الحروف وما صورها النهائية إلا فروع لأصول، وهذا تفصيل لذلك:

### 1–رأي البصريين في بساطة الأدوات وتركيبها:

التركيب مصدر للفعل ركّب، ويشير هذا الفعل لغة إلى عدة معان منها "العلو والإتيان"[2]، والتركيب مصطلح عرفته اللغة العربية، فهو يقابل الإفراد، وفي النحو العربي التركيب فرع والمفرد البسيط أصل، فالكلمة في اللغة إن رُكّبت بجمع أو ضم الحروف البسيطة ولَّدت معاني جديدة لم تكن موجودة قبل التركيب، والتركيب في اللغة العربية عُرِف في أقسام الكلام الثلاثة، فهناك المركبات الاسمية، وبعض المركبات الفعلية كما في حبذا: فعل مركَّب من (حبَّ، وذا ) أما المركبات في القسم الأخير من الكلام وهو الحروف، ففيه خلاف بين النحاة، إذْ تباينت الآراء في أصل الأداة أهي بسيطة (أصل)، أم مركبة (فرع).

---

1 – السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، 2003، ص234–235.

2 – ابن منظور، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1993، مادة ركب.

ومنه تخبرنا كتب التراث التي تناولت حروف المعاني ميل نحاة المدرسة البصرية إلى بساطة الأدوات، لا إلى تركيبها، والذي قادهم إلى ذلك ملاحظة بنية الأداة دون الحاجة إلى مسلك تاريخي، على عكس الخليل بن أحمد الذي كان ميالا إلى القول بالتركيب إذ ثبت عنه "أن الكلمتين إذا رُكّبتا مع بعضهما البعض ولكل منهما معنى وحكم صار لهما بالتركيب معنى جديد".[1]

فالأداة (إذن) بسيطة عند جمهور البصريين لا مركبة، في حين عدها الخليل بن أحمد الفراهيدي مركبة من (إذ، وأن)، وضعف المالقي القول بالتركيب فقال:" هذا فاسد من وجهين: إحداهما أن الأصل في الحروف البساطة، ولا يدّعى التركيب إلا بدليل قاطع، والثاني لو كانت مركبة من (إذ، وأن) لكانت ناصبة على كل حال تقدمت أو تأخرت".[2]

ومن هنا يتضح أن العمل النحوي له علاقة في تعليل بنية الأدوات أَمُركَّبة هي أمْ بسطة، وتقوى هذه العلة في الأداة(منذ) التي عدها البصريون بسيطة لا تركيب فيها، إلا أن بعض النحاة جعل للتركيب أثرا في اختلاف عملها بقوله:" إنها مركبة من ( من، وإذ)، وأصلها (من إذ)، ومن هي الجارة، وإذا الظرفية، إلا أنَّ الهمزة حُذفت وَوُصِلت ب(مِنْ والذال)، وضُمَّت الميم للفرق بين (من) مفردة وبينها مركبة، فإذا جررت ما بعدها غُلّبت حكم (من) الجارة، وإذا رفعت ما بعدها علّبت حكم (إذ)الظرفية، والمرفوع بعدها يكون بتقدير فعل، لأن الفعل يحسن بعد (إذ)، فجُعل العمل لأحد الحروف الأصلية المركبة منها( منذ) بعد أن يغلبه على الحرف الآخر".[3]

كما حكم البصريون على بساطة الأدوات بالعودة إلى كثرة الاستعمال أو عدمه، فالأداة(هلا) حكم البصريون على أن تكون أصلا بنفسها، ذلك لأن هاءها ليست بدل من

1 – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص305.

2 – المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، د–ط، دمسق، سوريا، ص80.

3 – الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، د–ط، بيروت لبنان، د–ت، ص146.

الهمزة – فيكون الأصل (ألا) كما قال بعض النحاة من مدرسة الكوفة-" فلا يدّعي أن الهمزة بدل من الهاء، بقلة وجود بدل الهمزة من الهاء".[1]

وينحو سيبويه منحى البساطة في أكثر الأدوات، فقد ذهب في الأداة (كم) إلى أنها بسيطة وُضعت لمبهم العدد[2]، كما عد البساطة في بعض الحروف" لأنها نادرة البناء لا مثال لها في الأسماء والأفعال، ومن أمثالها الأداة (لكنَّ) المثقلة في جميع الكلام فهي بمنزلة (إنَّ)[3]، أما الأداة (لن)فهي بسيطة كذلك عند سيبويه، ومركبة عند الخليل من ( لا النافية، وأن الناصبة)، فأصلها عنده ( لا أن) ثم خُففت همزة (أنَّ) بالتسهيل فصارت (لا أن)، ثم حُذفت الألف للاتقاء الساكنين[4]، وقد رفض بعضهم القول بتركيب هذا الحرف قياسا على معنى (لولا) المركبة من (لو) حرف امتناع لامتناع، و(لا النافية) مراعين في ذلك دلالة الحروف المؤلفة لها فقيل:" وليست "لم" من هذا القبيل لأن( لم) و(لا أن) في المعنى واحد".[5]

وبعد هذه الأحكام التعليلية تبين للبصريين أن الأصل هو البساطة لا التركيب الذي هو عدول عن الأصل، لكن هل التزم البصريون بأصلهم هذا ولم يحيدوا عنه؟

الإجابة لا "لأن (أل) التعريف عندهم مركبة والخليل قال ببساطتها، والأداة (أما) عندهم مركبة وكذلك كأن، وكما، ولما، ولات، ومهما".[6]

## 2-رأي الكوفيين في تعليل بساطة الأدوات أبسيطة هي أم مركبة:

برزت مدرسة الكوفة بآراء وأسس تكاد تخالف أحكام المدرسة البصرية، إذ اختلفوا مع البصريين في بنية الأدوات، واقتفوا أثر الخليل بن أحمد القائل بأن الكلمتين إذا رُكّبتا وكان لكل منهما حكم ومعنى أصبح لهما بالتركيب حكم جديد، ذلك لأنهم تلامذته الآخذون عنه؛ بنوا

1 – المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص408.

2 – سيبويه، الكتاب، ج2، ص156.

3 – ينظر: نفسه، ص145.

4 – ينظر: المالقي، رصف المباني، ص285.

5 – نفسه، ص286-287.

6 – عامر فائل بلحاف، الخلاف النحوي في الأدوات، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2011، ص46.

عليه آراءهم في كثير من الاستقراء النحوي في الأدوات كان الدارسون من البصريين يعتبرونها بسائط لا تركيب فيها، لأن البصريين أمعنوا في منهجهم العقلي، والكوفيين اعتمدوا على الحس اللغوي في تتبع الظواهر اللغوية[1]، ويظهر الجدول التالي أهم الأدوات التي قال الكوفيون في تركيبها:

| الأداة | تركيبها | صاحب الرأي بالتركيب |
|---|---|---|
| إذن | إذ + أن | الكوفيون |
| أل التعريف | أ + ل | الكوفيون |
| إلاّ | إن + لا | الفراء |
| أمّا | إن + ما | ثعلب |
| كأنّ | ك + إن | الفراء |
| كلاّ | ك + لا | ثعلب |
| كم | ك +ما | الكسائي والفراء |
| منذ، ولكن | من + ذو/ من +إذ<br>إنّ + لا + ك | الكوفيون |

وكقراءة أصولية لهذا الجدول يتضح اطراد التركيب عند الكوفيين، فالأداة (إذن) المركبة من (إذ + أن) و(أن) هي أم الأدوات الناصبة للفعل المضارعة، و(أل) التعريف يرون أنها مركبة من (اللام وحدها) للتعريف والألف زائدة للنطق بالساكن[2]، أما الأداة (إلاّ) فقد اختار الفراء "تركيبها من (إن) التي تنصب الأسماء دخلت عليها (لا) التي للعطف فصارا حرفا واحدا بعد تخفيف النون وإدغامها في اللام".[3]

1 – ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1958، ص206.

2 – عامر فائل بلحاف، الخلاف النحوي في الأدوات، ص36.

3 – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص224.

وعلل ثعلب تركيب (أما) من (إن الشرطية) و(ما) حذف فعل الشرط بعدها فانفتحت همزتها مع حذف الفعل وكسرت مع ذكره، ونص على أن ميمها الأولى قد تبدل ياء فتصبح (أيما)، وأنشد قول عمر بن أبي ربيعة:

رَأتْ رَجُلاً إيما إذا الشَّمسَ عارَضَتْ فيَضحَى وأمَّا بالعَشِيّ فَيَخصَرُ.[1]

وعلل الفراء تركيب(كأن) من (كاف التشبيه وإن)[2] ، كما لازمت كاف التشبيه الأداة (كلا) التي جعلها ثعلب مركبة منها ومن (لا) التي للرد، وزيدت بعد الكاف (اللام) فشددت لتخرج عن معناها التشبيهي[3]، وحمل الكوفيون الكثير من الأدوات على نظائرها في كلام العرب؛ فكانوا يقولون الأصل في(كم): (ما) زيدت عليها الكاف لأن العرب قد تصل الحرف في أوله كما في آخره، فكذلك هاهنا زادوا (الكاف) على (ما) فصارتا كلمة واحدة، وحذفت (ألف ما) لما كثرت في كلامهم[4]، كما عللوا وفق الاستدلال الذهني تركيب( منذ)، فالفراء عدّها مركبة من ( من و ذو)، فمن الجارة و ذو الطائية، وقال غيره من أصحاب المدرسة الكوفية أن أصلها ( من وإذ) (من) الجارة (وإذ) الظرفية.[5]

ونختم تحليلنا في ارتباط تعليل حروف المعاني بالبساطة والتركيب بالأداة (لكن) التي اختلف فيها الكوفيون أنفسهم، فالفراء ذهب إلى أن أصلها (لكن وأن)[6]، فطُرحت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين، وذكر ابن الأنباري "أن بعض الكوفيين جعلوها مركبة من (لا وأن)، والكاف زائدة لا لتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا".[7]

1 – ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص527.

2 – نفسه، ص567.

3 – نفسه، ص578-579.

4 – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص231.

5 – ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص501.

6 – نفسه، ص219.

7 – ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ص209.

### ثالثا: الأصل والفرع وعلة الخفة والثقل

يرى النحاة أن ما كان أخف هو الأصل، وما كان ثقيل هو الفرع، ومنه كانت القاعدة أن الأثقل للأثقل، والأخف للأكثر، يقول سيبويه:" واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثّم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء".[1]

ويعلل النحاة بأن الأصول تقبل الزيادة على بنيتها اللفظية فالفظ(حجر) أصل للفعل(استحجر)، ومن أجل ذلك كان الاسم أخف منه، لأنه الأصل، ولأنه أقل دلالة منه، لهذا دخل التنوين الاسم، ولم يدخل الفعل لأن التنوين نون ساكنة تلحق الأسماء فتزيد في دلالتها وعدد أحرفها، ولكنها مع ذلك محتملة لخفة الاسم، أما إذا لحقت هذه النون الفعل وهو ثقيل زادته ثقلا على ثقل، ولذلك لم تلحقه.[2]

وكتوضيح للشاهدين (حجر، واستحجر) المبنيان على ثنائية الأصل والفرع باعتبار الخفة والثقل، يتبين بالتقطيع الصوتي أن الاسم مشكل من ثلاثة مقاطع قصيرة نحو:

| الاسم/ الأصل | حَ | جَ | رٌ |
|---|---|---|---|
| مقطعه | ص ح | ص ح | ص ح ص |
| | قصير | قصير | متوسط مغلق/ دخول التنوين |

وأن الفعل في بنيته العادية دون زيادة عليه مُشَكّل من أربعة مقاطع، الأول والثاني منهما متوسطي الإغلاق، والثالث والرابع عبارة عن مقطعين قصيرين نحو:

| الفعل / الفرع | اسْ | تحْ | جَ | رَ |
|---|---|---|---|---|
| مقطعه | ص ح ص | ص ح ص | ص ح | ص ح |
| | متوسط مغلق | متوسط مغلق | قصير | قصير |

1 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 20-21.

2 – ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو، ص108.

فهذه المقاطع في أصلها ثقيلة لدخولها ثلاثة أحرف من أحرف الزيادة، ولو دخل الفعل التنوين لزاده ثقلا على ثقل، لكون المقطع الأخير سيتحول إلى مقطع متوسط الإغلاق (ص ح ص).

كما أن الجر الذي يلحق الأسماء عبارة عن حركة أو مصوت يزيد الاسم ثقلا في مقطعه، لهذا لم يلحق الأفعال، وإنما لحقها الجزم الذي هو في الأصل إما حذف حركة أو حذف حرف من أحرف العلة، جاء في الإيضاح ما يوضح هذه الفكرة" من أن الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها، ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل ولإلزام بعض الثقيل للخفيف".[1]

ولم يتوقف النحاة عند هذا التعليل، وإنما واصلوا الاستدلال العقلي لإثبات أن الأصل أخف وأقدر تحمل لزوائد، وأن الفرع لثقله لم يجز فيه أن تزاد علامة عليه، فقال النحاة: إنَّ تاء التأنيث الساكنة اختصت بالفعل لسكونها، في حين اختصت المتحركة بالاسم لثقلها، لتناسب التاء الساكنة الفرع لثقله، والمتحركة الأصل لخفته، لكون السكون أخف من الحركة، فأُعطي الأخف للأثقل، والأثقل للأخف مُعَادَلَةُ بينهما، أو كقول الزجاجي:" ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل ولإلزام بعض الثقيل للخفيف".[2]

إن هذا التعليل الذي يقسم القبل النحوية إلى أصول وفروع باعتبار الخفة والثقل لم يُرض أبا حيان الأندلسي، خاصة في نظرية الاحتمالات الإعرابية، فذهب إلى أن الصواب أن التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال؛ إذ ما من شيء إلا ويقال فيه لِمَ كان كذلك، وإنما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع، ومثل ذلك السؤال يلزم أيضا روافع الأسماء ونواصبها".[3]

1 – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن لمبارك، دار النفائس، ط2، 1983، ص106.

2 – نفسه، ص106.

3 – أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1997، ج1، ص139-140.

**رابعا: علة المنع في الأصل والفرع بين المدرستين**

من المعلوم أن النحاة لم يختلفوا في الأصول بقدر اختلافهم في الفروع النحوية خاصة بين المدرستين البصرية والكوفية، وهو اختلاف ناتج عن اختلاف القضية موضوع الدرس، أو اختلاف وجهة النظر، غير أن فلسفتهم في تعليل بعض القضايا النحوية سعيا وراء مبدأ الأصل والفرع فلسفت القواعد وفق اجتهادات الرأي، ومنه اختلفوا في تعليل الأصول كما اختلفوا في تعليل الفروع وهذا توضيح لذلك:

- الاختلاف في علة منع الأصل: يقول ابن الأنباري:" المنع للعلة وقد يكون في الأصل والفرع، فأما في الأصل: فمثل أن يقول البصري: إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع فذلك ما يشبهه فيقول له الكوفي: لا أُسَلّم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ.[1]
- الاختلاف في علة منع الفرع: والمنع في الفرع مثل أن يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني أن (دراك/ نزال وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال) مبنية لقيامها مقامه، ولولا أنه مبني لما بني ما قام مقامه، فيقول له الكوفي: لا أسلم أن نحو (دراك ونزال) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر وإنما بني لتضمنه لام الأمر.[2]

**خامسا: علة المشاكلة ودلالتها على الأصل والفرع**

لعلنا نجابه الصواب إن قلنا إن مصطلح المشاكلة مأخوذ كغيره من المصطلحات الأخرى نحو (السبر والتقسيم والاستدلال والنقض والدفع والدور والتعارض والطرد والعكس) من المتكلمين وأهل الجدل والمنطق، إذ عمل النحاة بهذه المصطلحات في تعليل المسائل النحوية.

والمشاكلة مصطلح وجدناه مع ابن الأنباري حينما عالج المسألة الخلافية المشهورة بين النحاة، هل المصدر أصل الفعل، أم المصدر فرع الفعل، إذ ردَّ أبو البركات على نحاة الكوفة الذين

1 – ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، 1957، ص57.
2 – نفسه، ص57.

احتجوا لأصالة الفعل بقولهم: "إن المصدر يصحُّ لصحّة الفعل، ويعتل لاعتلاله؛ ألا ترى أنك تقول: قام قياما، فيعتل لاعتلاله، فلما صحَّ لصحَّته واعتلّ لاعتلاله –دلَّ على أنه فرع عليه"[1] بقوله: "إنما صحَّ لصحته واعتلّ لاعتلاله –طلبا للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية".

وكقراءة أصولية في ردّ ابن الأنباري على نحاة الكوفة من أن المسألة مسألة مشاكلة فيه نظر؛ كون التشاكل إما طردي، وإما غير طردي، فالطردي: هو تعميم حكم ثبت في بعض أفراد الباب لعلَّة على سائر الباب مع انتفاء العلّة التي ثبت بها الحكم، ليكون الباب كله على طريقة واحدة ولا يختلف، ومنه يكون هو الوصف الذي لا يناسب الحكم ولا يُشْعر به وهو ما عَبَّر عنه ابن الأنباري في اللّمَع بقوله" الطَّرد هو الذي يُوجَدُ معه الحكم وتُفْقَدُ الإخالة في العلة"[2].

ومن أمثلتها في المسائل النحوية (يَعِدُ، والأصل فيها: يَوْعِدُ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسر، وقالوا: أعد، ونعد، وتعد، والأصل فيها أَوْعِدُ، نَوْعِدُ، تَوْعِدُ، فحذفوا الواو، وإن لم تقع بين ياء وكسر –حملا على يعد ...وكذلك قالوا أُكْرِم والأصل فيها: أُأَكْرِمُ، فحذفوا احدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما، وقالوا: نُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، يُكْرِمُ، والأصل فيها نُؤْكْرِمُ، تُؤَكْرِمُ، يُؤَكْرِمُ.... فحذفوا الهمزتين، وإن لم يجتمع فيها همزتان – حملا على "أكرم" ليجري الباب على سنن واحد".[3]

ومنه عُمم الحكم الذي ثبت في( يعد، وأكرم ) لعلة على سائر الباب مع انتفاء العلة على باقي النظائر، والمشاكلة الغير طردية هي ما سمعت من العرب وجاءت شذوذا –على غير أصل قاعدتها- تبعا لمؤثر خارجي سابق أو لاحق عليها نحو: صرف مالا ينصرف فيمن قرأ {سلاسلا وأغلالا}، إذ صُرفت سلاسل تأثرا بأغلال، رعاية للجرس الموسيقي، أو كالجر على الجوار في ( هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ)؛ وليس الأمر كذلك في مثال نحاة الكوفة، فالمصدر "قياما" لم يُعتل لاعتلال الفعل كونه ليس مؤثرا خارجيا( مشاكلة غير طردية) وإنما أعلَّ جريا على مضمونه

1 – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 235-236.
2 – ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص110.
3 – نفسه، 239.

وحكمه في أمثاله (كل المصادر المعتلة) بأن تحركت الواو في (قِوَاما) وانكسر ما قبلها ولم يحصل معه نفس الخرق الذي جرى مع نظائر وأخوات (أكرم، و يعد)، كون العلة التي سببها حذف الواو في (أكرم، ويعد) انتفت في أخواتها مع تعميم حكم الباب وليس كذلك المصادر المعتلة لاعتلال الفعل كما يقول الكوفي.

ويشير توفيق بن زايد محمد الفهمي أن ما يفسد دعوى استجابة المصدر للفعل طلبا للتشاكل أنا نقع على مصادر خالفت طريق الفعل المعتل، فصحّت غير عابئة بتأثيره عليها نحو مصدر الفعل صام صوما، إذ جاء المصدر مصححا على غير ما جاء عليه الفعل صام والذي يقتضي أن يكون مصدره صياما، بأن تحركت الواو في (صِوَاما) وانكسر ما قبلها فقلبت الواو ياء، وقالوا فيه صياما[1].

ومنه يتضح أن دعوى نحاة الكوفة في استجابة المصدر للفعل في الصحّة والاعتلال غريبة، وتصنيف ابن الأنباري ما سماه نحاة الكوفة أصلا وفرعا أشد غرابة من الأول، ومن جهة أخرى نؤيد فيما ذهب إليه ابن الأنباري في عدم خضوع المشاكلة الطردية لثنائية الأصل والفرع، وإن حُمل أفراد الباب على سنن واحد كون الفرع لا يحمل على الأصل إلا بوجود العلة أو الشبه والحكم، فأخوات (يعد وأكرم) محمولة عليها في الحذف وإن خلت من سببه، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من (يعد وأكرم)، فلا نقول: إنَّ (يعد وأكرم) أصل وباقي أخواتها فرع علها.[2]

وبهذا نخلص إلى أن فكرة الأصل والفرع في ارتباطها بالتعليل النحوي القائم على معيار البساطة والتركيب، والقياس، والخفة والثقل، والمنع، والمشاكلة ما هو إلا صناعة ترتبط بذهن النحاة الذين سعوا إلى وضع القواعد وفق شروط معيارية لإثبات صحة تجريدهم للوحدات اللغوية.[3]

1- ينظر: توفيق بن زايد محمد الفهمي فلسفة دراسة تحليلية مقارنة، ص94.

2 - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص239.

3 - ينظر: تنام حسان، المصطلح البلاغي العربي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، مجلد 7، العدد 3-4، 1987.

### سادسا: الأصل والفرع ومقولتا العرض والذات

تمتزج العلوم بعضها ببعض فتولد خلفيات وأسس تشكل غايات معلومة تهدف إلى جوانب براغماتية في فلسفة العلوم، وكذلك حال النحو العربي الذي تفاعلت وامتزجت علله بعلل الفقه والمنطق.

ومن هذا التأسيس أُستخدمت مقولة العرض والذات كعلة من العلل المنطقية لإثبات الأحكام النحوية، وهي مقولة تُعتبر وسيلة من وسائل النظر والتعليل النابعة من الاصطلاحات الفلسفية يتخذها النحوي لإثبات صحة قاعدة ما.

وإن شئنا أن نعرف هذه المقولة الفلسفية عدنا إلى المعجم الفلسفي للباحث جميل صليبا الذي يرى أن مقولة الذات تطلق على ما يقوم بنفسه وهو باطن الشيء وحقيقته، أما العرض فيعني التبدلات الظاهرة على سطح الشيء، ومنه تكون الذات ثابتة والأعراض متبدلة[1].

ومن مظاهر ارتباط هذه المقولة بثنائية الأصل والفرع نستشهد بأحد أقوال الكيشي الذي يعلل أصالة الإعراب بقوله:" قبول الاسم لكل الإعراب بالذات وامتناعه لبعضه بالعرض وما بالذات أقدم"[2]؛ أي أن الإعراب في الاسم حقيقة ثابتة، وأن ما خرج عليه يعد طارئا وعارضا عليه سطحي لا يغير شيء.

فاسم الفعل(الفرع) يُعد طارئا وعارضا عن حقيقة الأسماء التي الأصل فيها عدم العمل، واقتضاء الإعراب، وهذا العارض علله النحاة بعلتين: الأولى عامة: فهي أن أسماء الفعل أسماء لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل سواء أبقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع، أما الخاصة فهي أن اسم فعل الأمر يقع موقع فعل الأمر ويتضمن معنى وفعل الأمر مبني.

1 -جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسة والأنجليزية واللاتينية، دار الكتاب، بيروت لبنان، 198، ج1، ص579.

2 - الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق: عبد الله الحسيني، ومحسن العميري، جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1989، ص404.

وكذلك الأفعال الأصل فيها البناء، وما طرأ عليها من إعراب ما هو إلا عارض خرج عن أصله متغير كإعراب الفعل المضارع، ذلك لأن الإعراب خاض بذوات الأسماء، وما هو في الحقيقة إلا ظاهرة لفظية؛ أي عنصرا يتلفظ به المتكلم كما يتلفظ ببقية عناصر الكلمة وليست الألفاظ إلّا "أزمة للمعاني"، "وأدلة عليها" بل هي نوع من تحصين المعنى.[1]

ومن المنتظر أن يجد النحوي لظهور الإعراب في الكلمة أسبابا تبررها، ومنه قالوا إنَّ الإعراب حقيقة ثابتة في الأسماء لأنَّها تعتورها المعاني التي تتعاقب على الكلمة على حد تعبير ابن الخشاب؛ أي أنها المعاني الناتجة عن العلاقات التي تتكون بين عناصر الجملة، وهي معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهي ما يسمى في التعبير الحديث بالوظائف.

هذا وقد وضح الزجاجي ذلك بقوله: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليه، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني".[2]

أما مقولة العرض التي ترتبط بالفروع كإعراب الفعل الذي هو التبدلات التي خرجت عن أصل الأفعال التي تقتضي البناء، فإن النحاة حاولوا في تعليلها أن يربطوا بين المعاني والعوامل، ذلك لأن الأسماء هي الوحيدة التي تتغير معانيها النحويه وتتنوع، أما لأفعال فإنها استحقت البناء لأنها لا تكون إلا عمدة يقول الأستراباذي:"وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ"[3]، ومن ثم لم تعرب كإعراب الأسماء، وأما ما أُعرب من صنف الأفعال فما هو إلا بالعرض، ومنه قاسوا صنف المعرب منها على الاسم، وحملوه عليه في إعرابه لعلَّة المشابهة؛ إذ يُشبه الاسم النكرة في عمومه، فكما يُنقل الحرف الاسم النكرة إلى التخصيص ينقل الفعل إلى الحاضر أو المستقبل،

1 – ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ص 66-67.

2 –الزجاجي، الإيضاح، ص69.

3 – الأستنرباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1996، ج1، ص20.

وتدخل على المضارع لام الابتداء كما تدخل على الاسم، ويمكن أن يقع في بعض المواضع موقع الاسم كموقع النعت والخبر، فيجري على اسم الفاعل في حركاته وسكناته غالبا".[1]

ويعود الفرع –الفعل المضارع–إلى أصله؛ أي إلى ذاته (البناء) إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة والثقيلة، لأنَّ الفعل المعرب عند لحاقه هذه النون يصير شبيها بصيغة الأمر، كما يرجع ضمير جمع المؤنث –نون النسوة–الفعل المضارع إلى البناء على السكون؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، ولأنه فرع، ودخلته مقولة العرض أصبح لا يقوى قوة الأسماء في وجوب الإعراب فلا يُجر كما لا يُجزم الاسم.

## IV –الأصل والفرع ومقياس التصنيف والمقولة بين التأثر الأرسطي والتجديد النحوي:

قد كان لأثر العقل والمنطق الصوري الدور البارز في التقعيد النحوي فاستعملت مصطلحات المنطق في عرض المسائل النحوية، وفي التقسيمات الكبرى لأبواب النحو، فكانت نظرية الحدود الأرسطية منطلقا مناسبا اتخذه النحاة وخاصة المتأخرين منهم في الاعتماد عليها، وذلك بتطبيقها في مقياس التصنيف الذي في حد الكلمة وأقسامها (حد الاسم، وحد الفعل، وحد الحرف) ولكل حد من هذه المتصورات والقبل النحوية حد يختلف به عن نظيره لعلة يتميز بها النظير عن النظير.

والمعلوم أن النحاة بنوا حد الكلمة على ما يترتب فوقها، وهو اللفظ، حتى تبين لهم أن الكلمة هي الجانب المستعمل من اللفظ الذي يرادف الإشارة والعقد والنصبة...، والكلمة بدورها تنقسم إلى (اسم، وفعل، وحرف الكلم)، وهذه التقسيمات تعتمد المنطوق المقطع، ومادتها الأساسية الأصوات اللغوية الملفوظ بها، والمتواضع عليها.

1– الصميري عبد الله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982، ج1، ص76-77.

وعندما أراد النحاة أن يجعلوا لكل قسم من هذه الأقسام حدّا تأثروا بصناعة الحدود الاصطلاحية الأرسطية لبيان ماهية هذه الأقسام (الاسم والفعل والحرف)، أي: الإحاطة به لذاته، والإحاطة بالذاتية هي غرض الحد، يقول ابن سينا: "الغرض من الحد تصور ذات الشيء، فإن التميز يتبعه".[1]

هذا ولم يكن المنطق الأرسطي الشيء الوحيد الذي اتخذه النحاة في المقايسة والتصنيف، بل اتخذ النحاة مقياسا لا يُراعى فيه التأثر بنظرية الحدود الدلالية، كما جاء في التصنيف الذي يقوم على الانتماء المشترك والموضع، أي: ما انبنى على أصل وفرع في القبل النحوية القائمة على المضارعة.

وهذا المقياس التصنيفي القائم على الموضع والإنماء المشترك، يقوم على أن للغة مراتب تعتمد التدرج والتضمين، ولتوضيح هذا التأسيس ننطلق بتبيان التصنيف الذي أخذه النحاة وخاصة المتأخرين من المنطق الأرسطي، وهو المقياس الدلالي في صناعة الحدود، ثم نبين المقياس التصنيفي الذي انفرد به النحاة العرب وحدهم وهو مقياس التدرج والتضمين ما بين الأصول والفروع.

**أولا: المقياس الدلالي (صناعة الحدود)**

لجأ النحاة إلى الصناعة الاصطلاحية لاستخراج حدود النحو بغية تبرير التفكير الذي انطلقوا منه، مستأنسين في ذلك بما قدمه الفلاسفة العرب-أمثال الفارابي والغزالي وابن سينا وغيرهم كثير-في عرض نظرية الحدود الأرسطية التي تلقفها النحاة العرب، وبنوا عليها حدود النحو، لكون ما قدمه المناطقة العرب في نظرية الحدود يُعد تقديما منهجيا جعل النحاة يباركون هذا العرض، لقول الزجاجي: بأن المناطقة " معدن العلم بمعرفة الحدود وأربابه".[2]

1- ابن سينا أبو علي، منطق المشرقين، تقديم: شكري النجار، دار الحداثة، ط1، بيروت، لبنان، 1982، ص78.
2- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن، الايضاح في علل النحو، ص46.

هذه المعرفة بالحدود عدت مقياسا في التصنيف قسمت وفقه القبل النحوية في أقسام الكلم تقسيما منهجيا، فكان للاسم حد يخالف حد الفعل والحرف، وللفعل حد يخالفهما، وللحرف حد يناظر حد الاسم والفعل ويختلف عنهما.

## 1-الحد وأقسامه كما تمثله النحاة:

عرف النحاة الحدّ بعد زمان سيبويه بأنه الدال على حقيقة الشيء[1] يتكون تارة من أجناس وفصول، وتارة أخرى من المواد والصور، لأن المادة تشاكل الجنس والصورة مشاكل اللفظ، والجنس أول مكون من مكونات قد يشترك مع غيره من القبل النحوية الأخرى، أما الفصل فلكل متصور فصوله التي ينفصل بها عن غيره، لقول البطليوسي: "حكم الحد أن يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحته ذلك الجنس".[2]

ولتقريب المفهوم الذي جاء في قول البطليوسي نستشهد بتعريف حد الفعل في قول سيبويه الذي يقول: "حد الفعل أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، بُنيت لما مضى، ولما يكون، ولما هو منقطع"[3]، فهذا المفهوم يتكون من جنس، وتدل عليه لفظة(أمثلة)، وفصلين هما كالنحو الآتي:

فصل أول: أُخذت من لفظ أحداث الأسماء.

فصل ثاني: بُنيت لما مضى ولما يكون ولما هو منقطع.

فالجنس بقوله(أمثلة) ويُراد بها الصيغ، قد تشترك مع الاسم، إلا أن الفصلين الأول والثاني فهما خاصين بحد الفعل دون الاسم أو الحرف، وكذلك لو استشهدنا بحد الحرف المكون في المفهوم من جنس وهو ما تدل عليه لفظة (كلمة)، ومن فصل (دلت على معنى في غيرها)، لوجدنا الجنس عاما يُطلق على الأسماء والأفعال كما يُطلق على الحروف، في حين أن الفصل لا

1- نفسه، ص46.

2 - البطليوسي أبو محمد عبد الله، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعود، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، سلسلة كتب التراث العربي، بغداد، 1980، ص46.

3 - سيبويه، الكتاب، ج2، ص12.

يلزم إلا حد الحرف الذي معناه في غيره، كما أن حد الاسم يدل على حقيقة المسمى يتميز تمييزا ذاتيا بواسطة الفصول عن نظيره الفعل أو الحرف، وهذا تفصيل لهذه الحدود:

## 1-1-حدّ الاسم:

اختلف النحاة في حد الاسم أيما اختلاف بحسب التعريفات، حتى التبس لهم تعريف الاسم إما بالتمثيل، أو التعريف بالوصف، وهذه الازدواجية في التعريف – في نظر الكثير من الباحثين-تنقص من مراتب الحد الذي هو بيان حقيقة الشيء بالدلالة الذاتية، والأمور اللازمة، وانطباق الكليات على المحدود، والاطراد والانعكاس.[1]

وهذه الصفات مجتمعة شكلت صعوبة في التعريف الدلالي الذي في حد الاسم، الصعوبة نفسها نجدها في حدّ الفعل والحرف، لهذا كثرت التعريفات وهو ما دفع بالنحاة المتأخرين أن يعللوا فهم الاختلاف الكبير الذي بين النحاة من جهة، ويحاولوا وضع حدا حصري للاسم من جهة أخرى، وقد حاول الباحث التونسي توفيق قريرة تصنيف هذه الخلافات التي في حد الاسم إلى ثلاثة ضروب من العلل[2]:

أولها: ما ذكره القدماء من أن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن (الفعل والحرف)، وإنما اكتفى بإيراد مثالين عنه، يقول:" فالاسم: رجل، وفرس، وحائط"[3]، وإذا كان هذا التعريف (سببا) في رأي بعض النحاة فإنه في رأي بعضهم الآخر (نتيجة)، والسبب الحقيقي يكمن في وضوح متصور الاسم، ولذلك لم يحتج سيبويه إلى أن يحده.

ثانيها: أن بعض النحاة خلف سيبويه قد تسامحوا في حصر هذه المتصورات تسامحا قد لا يقبل-مهما كانت أسبابه-من العلماء الأجلة الذين أداموا النظر في النحو وأركانه، واستجلوا خوافيه، ويقصد الباحث بالتسامح قرب التعريفات أو بعدها عن أوضاع النحويين، وعدم مراعات خصوصية المتصور المحدود(الاسم) في علاقته ببقية المتصورات.

---

1 -ينظر: توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد علي، ط1، تونس، 2003، ص 94.

2- ينظر: نفسه، ص106.

3- سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

وهذا ما دفع بصاحب الإيضاح أن يراجع الحدود التي أطلقت على الاسم بحسب ما ذكره الذين سبقوه، وبعد مناقشة أقوالهم على اختلافها حاول أن يضع حدا للاسم يكون وفق أوضاع النحاة لا المناطقة، لقوله:" الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول"[1]، وتعريفه هنا يستند إلى الجانب النسقي التركيبي الوظيفي، لا المعجمي، كما حده المناطقة.

ثالثها: أن منهم من تجاوز أخذ طريقة الحدود المنطقية، إلى نقل حدود المناطقة أنفسهم، وهذا ما جعل تداخل بين الحدود النحوية والمنطقية حتى أصبح أكثير الباحثين لا يميزون بينهما ما دام الحد الذي في المتصور خاضع لشروط الحد، وهذا ما جعل البطليوسي يستحسن حد الفرابي وأثبته.[2]

## 1-2-حدّ الفعل:

حدُّ الفعل كغيره من الحدود التي تأثر فيه النحاة بحدود المناطقة، فحده يتكون من جنس يشترك فيه مع نظيريه (الاسم والحرف)، وفصول ينفصل بها عن غيره، فعندما عرف ابن الخشاب حدّ الفعل بقواه:" وأما الفعل فحده أنه لفظة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصل"[3]، فالجنس يكمن في قوله: لفظة، وهي جنس قريب وفصلان هما على النحو التالي:

تدل على معنى في نفسها (تشترك مع الاسم).

مقترنة بزمان محصل (خاصة بالفعل).

وقد نُقد هذا التعريف إلى جانب بعض التعريفات الأخرى من طرف ابن يعيش، وابن الحاجب في دلالة الاقتران التي يرونها وضعت في غير موضعها، ويرى الباحث التونسي توفيق قريرة أن نقدهم لدلالة الاقتران" شبيه بتعليق بعض الفلاسفة على جملة من حدودهم من جهة الاستناد

1- الزجاجي الإيضاح في علل النحو، ص48.

2- البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، ص65.

3- ابن الخشاب أبو محمد عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، ط2، دمشق، 1972، ص14.

إلى المبادئ العامة في وضع الحدود"[1]، لكون ابن سينا يرى أن من أخطاء الحد أن توضع العبارة في غير موضعها كقول القائل: "العشق إفراط المحبة"، فوضع (المحبة) موضع (الإفراط) يشبه هنا وضع الاقتران مكان الحدث، ويُسمى المناطقة ذلك بأخذ اللوازم مكان الذاتيات، فالاقتران من لوازم الحدث والزمان وليس أمرا ذاتيا.[2]

ولعلنا نبين أكثر الارتباط الذي أخذه النحاة من المناطقة في حد الفعل الذي هو في رأي الزجاجي" ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل"، وهو قول كما يرى فيه البطليوسي عندما لا يذكر فيه فعل الحال، هو قول السوفسطائية الذين يرون الزمان ضربين: ماض ومستقبل.[3]

### 1-3-حدُّ الحرف:

اختار البطليوسي الحد الذي جاء به الفارابي عندما عرف الحد بأنه" الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يُفهم بنفسه وحدُّه دون أن يُقرن باسم أو كلمة"[4]، وهو حد يتفق بشكل كبير مع ما جاء به سيبويه عندما رأى أن حد الحرف " ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل"[5]، والتقرب والصحة في نظر البطليوسي لا تكمن في التعريف بالعلة، لكون سيبويه في شرحه لحد الحرف، عرف الحرف بعلته، أي: التي لأجلها يؤتي بالحرف في الكلام، وهو إفادته في الاسم أو الفعل أو الجملة، لا تعريف الشيء بما يغايره لأنّ صناعة الحدود تقتضي تصورات الشيء، إلا أن الاتفاق الأكبر يكمن في أن الحرف هو ما لم " يكن أحد جزأي الجملة المفيدة".[6]

فهذه مقولة أخرى تبين التقارب ما بين الحدود المنطقية والنحوية، حتى أصبحت حدود النحو تمثيلا واقعيا لحدود المناطقة أنفسهم، يقول توفيق قريرة:" وهكذا فإن النحاة المتأخرين قد تمثلوا جيدا نظرية الحدود الأرسطية، فطبّقوها على حدّ الكلمة، وحددوا فروعها تطبيقا مَثّل في

1- توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص124.
2- ينظر: ابن سينا، المصطلح الفلسفي عند العرب، نقلا عن المصطلح النحوي، ص124.
3- ينظر: البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، ص66-72.
4- نفسه، ص77.
5- سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.
6- البطليوسي، الحلل، ص77.

نظرنا تطورا لا في صناعة المتصورات على شكل نمطي، وعلى مثال مجرد مزدوج الأركان (جنس+ فصول) وحسب، وإنما في المساهمة كذلك في تثبيت هذه المتصورات التي عرفت تقلبات كثيرة قبل أن تستقر".[1]

**ثانيا: مقولة الأصل والفرع وأساس التصنيف في أجناس الكلم**

رأينا فيما سبق كيف لأقسام الكلم العربي أن صُنفت اعتمادا على مقياس الحدود الذي أُستمد في كثير من الأحيان من المنطق الأرسطي، أو ما يُصطلح عليه في العصر الحديث" بنظرية الشروط الضرورية والكافية"، أما التصنيف الذي أساسه (التضمين والتدرج) فقد خص الغرب؛ إذ يقوم على المنازل التي تتنزلها أقسام الكلام (الاسم والفعل والحرف) فيما بينها، وذلك بالتداخل من حيث الدلالة والعمل والخصائص والصفات، تبعا لاقترابها من القسم الآخر الذي تتأثر به، وتأخذ من خصائصه وصفاته.

هذا التصنيف برع فيه العرب وأحدثوه، ولم يأخذوه عن غيرهم لكونه تصنيف يعتمد الموضع والانتماء المشترك؛ فالموضع يتحدد بالرتبة الحقيقية للكلمة التي لا يحل فيها غيرها، أما الانتماء المشترك فهو الخصائص الحقيقية للكلمة، والخصائص التي تكتسبها من غيرها، والخصائص التي تفقدها، وعدد الخصائص المكتسبة، وعدد الخصائص التي فقدتها ليتبين لنا المنزل الذي استقرت فيه.

وهذا الموضع والانتماء المشترك الذي يولد لنا أصنافا جديدة من أقسام الكلم يكون أساسه الاكتساب والاقتراب، فالاكتساب كأن يأخذ الاسم بعض علامات الحرف، أو أن يأخذ بعض علامات الفعل والعكس صحيح، ولا يحدث هذا إلا بالاقتراب بين أجناس الكلم، وهو ما يولد أصنافا تعتبر فروعا لأصول، لكونها تعبر عن مفهومين في آن واحد، يقول عبد الرحمن الحاج صالح:" وتقسيم النحاة العرب لأجناس الكلم وأنواعها هو أدق بكثير مما جاء به التقسم اليوناني وأقرب إلى طبيعة اللغة ووظائفها...ولأول مرة في تاريخ علوم اللسان ظهر بهذا الصدد مفهومان

1- توفيق قريرة المصطلح النحوي، ص131.

هامان جدا: مفهوم الانتماء المشترك، ومفهوم الموضع، أما مفهوم الانتماء المشترك للكلم أي انتماء القسم الواحد إلى أكثر من قبيل، فيكون تحديده لا بحسب دلالته فقط كما كان يفعله النحاة الغربيون والقدامى والنحاة في القرن الرابع، بل بحسب الموضع الخاص به في بنية الكلم، ومثال ذلك أسماء الاستفهام أين ومتى وكيف وغيرها فهي تدل على معنى نحوي تقع موقع الأسماء، فهي عندهم أسماء ضارعت حروف المعاني".[1]

فالمضارعة في المسائل والمتصورات النحوية هي في الأصل مسألة تضمين وتُدرج من أصل إلى فرع، فمن المعروف أن النحاة قسموا الاسم قسمين: معربا ومبنيا، وجريا وراء قضية الأصل والفرع عدوا الاسم المعرب أصلا، والمبني فرعا عليه، وفي عرفهم أن كل ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته، ولذلك فهم لا يسألون عن سبب إعراب الاسم لأنه أصل فيه، ولكن إذا خرج عن أصله إلى البناء فلا بد من تعليل هذا البناء، وأسباب البناء في رأيهم تتلخص في النقاط التالية:

شَبَهُ الاسم للحرف وضعا كتاء في ضربت و(النا) في أكرمنا.

شَبَهُ الاسم له في المعنى: وهو نوعان: الأول ما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود، ومثال الأول (متى) فإنها أشبهت الحرف لأنها تُستعمل للشرط والاستفهام نحو قولك: متى تقم أقم. ومتى تقوم؟ وفي المثال أشبهت حرف الشرط (إنْ) وفي الثاني أشبهت حرف الاستفهام الهمزة.

أما شبه الاسم لحرف غير موجود فنحو:(هنا) فإنها مبنية لأنها أشبهت حرفا كان ينبغي أن يُوضع، ولم يُوضع، وذلك أن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يُوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي (ما) وللنهي (لا)، وللتمني(ليت)، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مُقدَّرا.

1- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص74.

شبه الاسم للحرف في الافتقار اللازم، وذلك نحو: بناء الأسماء الموصولة لأنها مفتقرة دائما إلى الصلة.[1]

شبه الاسم للحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل نحو: أسماء الأفعال، وقد أجمل ابن مالك هذه الأسباب في قوله:

والاســمُ مِنْـــه مُعْربٌ ومبْـني لشَبه منَ الحُروف مُدْني

كالشّبه الوضْعيّ في اسْمي جِئْتَنا والمعنويّ في مَتى وفي هُنَا

وكِنيابةٍ عـَــنِ الفِعْلِ بِـــــلاَ تأثُّر، وكَافْتقارٍ أصّـــــلا

والكلمة في تحولها من أصل إلى فرع هو ضربا من التوسع في اللغة، لكون الكلمة تُشْرَبُ معنى كلمة أخرى فتؤدي وضيفتها في التركيب نحو: ما نجده في الاسم الغير متمكن وفق المخطط التالي:

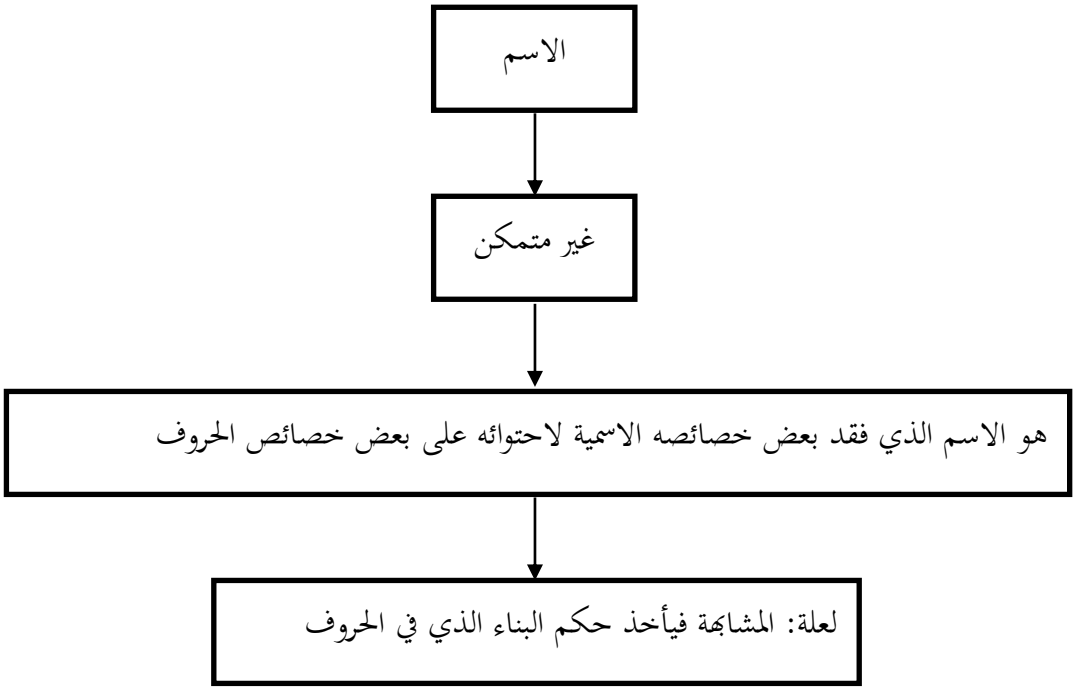


1 – ينظر: أحمد حسن حامد، التضمين في العربية بحث في البلاغة والنحو، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، لبنان، 2001، ص46-47.

كبعض: أسماء الاستفهام والموصولات التي جاءت مبنية لأن الأصل في الأسماء هو الإعراب وهذا لم يحصل إلا بتدرج، أي: بعد أن تدرجت الاسمية وانحدرت نحو الحرف، وفقدت بعض خصائصها كالإعراب، وضمنت بعض خصائص وصفات الحروف كالبناء.

وهناك من الأفعال ما ضمنت معنى الاسم فأعربت، كإعراب الفعل المضارع الذي هو فرع لأصل، لأن الأصل في الأسماء الإعراب والبناء فرع الإعراب، يقول ابن الخشاب:" فالإعراب في الأسماء أصل لأنها معرضة للمعاني المختلفة التي تقضي دلائل تفرق بعضها من بعض، والبناء فيها استحسان وفرع، والبناء في الأفعال أصل والإعراب فيها استحسان وفرع".[1]

وكقراءة أصولية لقول ابن الخشاب يتضح ما يلي:

أ-الأسماء ← أصل← معربة = عدم الشبه والتضمين (متمكن أمكن)

ب-الأسماء ← فرع ← مبنية = مشبه ومتضمنة معنى الحروف

أ-أ-الأفعال ← أصل ← مبنية =عدم الشبه والتضمين

أ-ب-الأفعال ← فرع ← معربة = مشبهة بالأسماء

فما كان مشبه من الأسماء أو الأفعال عدّ فرعا منبثقا من أصل، وهذه القسمة إلى أصل وفرع تحكمها مقولتان: هما المشابهة والتدرج، لكون التدرج:" مبدأ تصنَّف به الكلم تصنيفا داخل الباب الواحد وفق استجابته للمقولات النحوية من نوع الإعراب، أما المشابهة: فمبدأ تصنف به الكلم تصنيفا يراعي العلاقة الخارجية بين الأقسام الثلاث"[2]، نحو: تشبيه اسم الفاعل بالفعل في العمل، كونه ضارع الفعل المضارع في اللفظ والمعنى، فجاء اسم الفاعل على وزن فاعل في الثلاثي، وهي صيغة تشبه بنية (يفعل) التي للمضارع في الحركات والإيقاعات، فإذا قلت: إني لمكرم أصحاب المروءة، ووازنت بين مُكرم وأكرم بدا لك الشبه واضحا في اللفظ والمعنى" فمن حيث البنية لا ترى بين الكلمتين خلافا إلا تلك الميم المضمومة في الاسم التي حلت محل الهمزة في

1 - ابن الخشاب أبو محمد عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، ص35.

2- توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 2011، ص60.

الفعل، ومن حيث المعنى تدل كل منهما على الحدث وفاعله المضمر فيها وعلى الزمن الحاضر والمستقبل".[1]

وشأن اسم الفاعل شأن باقي الأسماء المتصلة بالأفعال كاسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والزمان والمكان، والآلة وقس على ذلك من جهة مضارعة الأسماء للأفعال، أما مضارعة الأفعال للأسماء نحو إعراب الفعل المضارع الذي شابه هو الآخر الأسماء فأخذ حكمها حتى أصبح أعلى مرتبة دون سائر الأفعال. ونختم رأينا برأي للباحث التونسي توفيق قريرة من أن "ثنائية الأصل والفرع كانت مقياسا ثالثا في التصنيف والمقولة غير مقياس الحدود والعلامات".[2]

وهذا التقسيم الخاص بالعرب تقسيم يُشبه ما يعرف في فقه اللغة بالمشترك اللفظي، كالذي في لفظة الجون التي تطلق على الأبيض والأسود، لأن الأصل والفرع في قضايا النحو العربي نشأت عن طريق الموضع والانتماء المشترك والتدرج، سواء بين الاسم والحرف، أو بين الاسم والفعل، أو بين الفعل والحرف، فعندما أُشربت هذه الكلمات معاني بعضها البعض ولّدت كلمات جديدة تعبر عن مفهومين في آن واحد، وهذا ما جعل من ابن صابر –فيما نقله السيوطي–يشير إلى أن أسماء الفعل هي قسم رابع زائد على الأقسام الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) سماه الخالفة، لكون هذه الكلمات جاءت مبنية وليست بأفعال، وجاءت عاملة وليست بأفعال أيضا، كما أنها ليست بالأسماء الخالصة لعملها عمل الفعل لها فاعل مستتر ومفعول منصوب، يقول السيوطي:" زعم ابن صابر قسما رابعا زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة سماه الخالفة".[3]

فالكلمة عندما لا تقتصر على الخصائص والصفات المحضة التي في القبل النحوية(الاسم والفعل والحرف)، وتفقد عناصر وتكتسب عناصر جديدة عن طريق المضارعة والتضمين فإنها تصبح فروعا لأصول، كاسم الفاعل والمفعول...تعمل عمل أصولها المحمولة عليها، وتحل محلها في كثير من الأحيان، بل وتأخذ وظيفتها النحوية أو الصرفية أو الصوتية والدلالية، كالأداة (إنَّ)

1- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص121.
2- توفيق قريرة، الاسم والاسمية، ص66.
3- السيوطي، همع الهمع، ج3، ص104.

وأخواتها عندما أشبهت الفعل عملت عمله كونها فروعا عليه، يقول ابن الأنباري: "...أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن هذه الأحرف تعمل في الخبر وذلك لأنها قوية مشابهتها للفعل لأنها أشبهته لفظا ومعنى، ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه: الأول: أنها على وزن الفعل، والثاني أنها مبنية على الفتح كما الفعل الماضي مبني على الفتح ، والثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو: إنني، وكأنني كما تدخل الفعل نحو( أعطاني وأكرمني)، وما أشبه ذلك، والخامس: أن فيها معنى الفعل فمعنى( إنَّ وأنّ) حققت، ومعنى كأن شبهت، ومعنى لكن استدركت، ومعنى ليت تمنيت، ومعنى لعل ترجيت، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون مرفوع ومنصوب".[1]

ولعلنا نكتفي بهذا القدر من التوضيح، لكون غرضنا يقتصر في توضيح ماهية التصنيف الثالث القائم على انجذاب العناصر بعضها لبعض، كون الأسماء والأفعال خاصة ليست مرتبة ترتيبا واحدا فمنها ما هو في المركز، ومنها ما هو في المحيط واقع قريبا من القسم الذي ينجذب إليه إن كان اسما أو فعلا أو حرفا، وسنفرد لهذا مبحثا حينما نتحدث عن الأصول والفروع في المستوى التركيبي.

1- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص22.

# الفصل الثاني

## أثر ثنائية الأصل والفرع في توجيه الظاهرة اللغوية من مستواها الغير دال إلى المستوى التركيبي الأكبر

I-الصوت العربي وتجاذب نظرية الأصل والفرع تأثيرا وتقسيما

II-الأصل والفرع في بنية الأدوات

III-تصنيف وتجرد البنى الإفرادية إلى أصول وفروع

IV-فلسفة العامل النحوي وتأثير نظرية الأصل والفرع

تأسست ثنائية الأصل والفرع في التأسيس اللغوي العربي التقليدي في كل مستوى من مستويات الظاهرة اللغوية، ويعود ذلك إلى مشكلات عديدة تثيرها المدونة النحوية التي تقتضي الوصف والتفسير؛ لأن طبيعة الدرس اللغوي طبيعة تستلزم تفسير الاستعمال المضبوط لضبط ما ينتجه المتكلم أو الكاتب من ألفاظ وجمل ضمن أحكام ما جرده النحاة من أسس وقواعد وقوانين تحكم الظاهرة اللغوية.

## I–الصوت العربي وتجاذب نظرية الأصل والفرع تأثيرا وتقسيما:

لم يغب على النحاة عندما جردوا وصنفوا ألفاظ اللغة العربية وتراكيبها المستوى الفزيائي لأصوات العربية، وذلك لإدراكهم أهمية الصوت في النطق السليم الذي عليه لغة العرب، بحكم أن إشراب صوت محل صوت آخر من شأنه أن يحدث نوعا من اللحن اللغوي مثله مثل اللحن الصرفي والتركيبي الإعرابي.

وهذه الالتفاتة والمدارسة العلمية لأصوات العربية جعلتهم يميزون مهموسها من مجهورها، وشديدها من رخوها، وتحديد مخارجها المقطعية في آلة النطق لدى العربي، ولم تغنهم هذه الدراسة على تغييب جانب مهم من دراسة الصوت في البيئة المكانية التي عليها قبائل العرب، بل تتبعوا الأصوات في أغلب اللهجات، وحدَّدوا جيدها من رديئها ومستحسنها من قبيحها، وما يجب أن يقرأ به القرآن من غيره.

وكل هذا تحدَّد ضمن ما يُعرف بثنائية الأصل والفرع التي صُنّفت وفقها الحروف العربية وتنوعاتها المختلفة وفق منهجٍ وصفيٍ تحليليٍ يراعي تتبع الصوت من مخرجه في آلة النطق من جهة، ومن جهة أخرى يراعي اختلاف لغات العرب في إنتاج هذه الأصوات، وتكونها في الجهاز النطقي مخرجا وصفة.

### أولا: في معرفة الأصوات الأصول

بما أن الصوت هو أصغر وحدة صوتية، فإنه يوصف بأنه غير مؤلف ولا دال على معنى من معاني الأسماء والأفعال والأدوات، وهذا هو حد حروف المعجم المقطعية، لأن الصوت عرض

يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته؛ أي حبس صوتي يعطي للحرف مخرجه وصفته التي يمتاز بها عن حرف آخر، بحيث لا يشرب صفة حرف حرفا آخر إلى أن تنتج الأصوات الأصول التي تدل على الوحدة الصوتية المنطوقة أولا والمكتوبة ثانيا[1].

والحروف الأصول تشمل الأصوات الصامتة والصائتة معا لأنَّ لها رمزا كتابيا يدل على الوحدة الصغرى للصوت، وإن شئنا أن نعرف الصوت الأصلي نقول: بأنه صوت منطوق ومكتوب يختلف عن غيره ونظرائه الأصوات الأخرى في المخارج كركيزة أساسية، والصفات والإطباق والانفتاح والاستعلاء والاستفال والصحة والاعتلال كركيزة ثانوية، وهو صوت له أثر في تغيير معنى الكلمة ودلالتها، يقول محمد الأنطاكي:" الحرف الأصلي هو الذي له الأثر في معنى الكلمة التي يدخل هو في تركيبها، بحيث إذا نُزع منها وحلَّ محله أصلي آخر تغيَّر المعنى"[2] وهو بهذا الاعتبار يرادف ما يعرف في علم اللغة الحديث بالفونيم الذي يمثل القيمة الصوتية للصوت اللغوي المفرد[3].

وكقراءة لما مر في التعريف المذكور للحرف الأصلي نلاحظ أنه صوت يغير دلالة الكلمة من حال إلى حال في حالة استبدال حرف من حروف المعجم بحرف آخر، أو فونيم بفونيم بالاصطلاح الحديث نحو: استبدال فونيم القاف بالجيم في كلمتي: (جال وقال)، فالجيم له مخرج وصفة ودلالة غير دلالة القاف في مخرجها وصفتها.

وهذه الحروف الأصول التي عليها طباع العرب جردها النحاة تبعا لاعتبارات المخرج والصفة، فما هو عددها في التصنيف العربي التقليدي؟، وماهي خصائصها؟

1 – ينظر: عبد الواحد عبد الحميد، الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، ط1، تونس، 2004، ص 112.

2 –محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، ط2، بيروت لبنان، د–ت، ج1، ص39

3 –ينظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط2، دمشق سوريا، 2008، ص145.

## 1-عدد الحروف الأصول في الدراسات النحوية التقليدية:

شهد عدد الحروف المقطعية الأصلية بين النحاة تضاربا واختلافا في عددها، فهي عند أغلب النحاة تُقدر بتسع وعشرين حرفا يقول سيبويه:" هذا باب عدد حروف العربية، ومخارجها ومهموسها وأحوال مجهورها ومهموسها فأصل حروف العربية تسعة وعشرين حرفا الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين ولخاء والكاف والقاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو"[1]، وخالف هذا العدد من النحاة المبرد الذي يعتبرها ثمانية وعشرين حرفا[2]، مخرجا منها حرف الهمزة بحجة أنها لا تثبت صورتها على حالة واحدة، مما جعل بقية النحاة يقيمون الاعتراض عليه لخلطه بين الحرف المنطوقson articule في حقيقته وصورة الخلط التي هي عليه، أي باختلاف كتابة الهمزة على الواو أو الياء أو الألف.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يعترض الهمزة من تخفيف أو بدل -حسب ابن جني- لا يخرجها عن كونها حرفا، بل إن انقلابها هو أول دليل على حرفيتها، يقول:" اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا، فأولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتب حروف المعجم، إلا أبا العباس فإنه يعدها ثمانية وعشرين حرفا، ويجعل أولها الباء ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة ولا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتدها من الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس المبرد غير مرتضى عندنا"[3] ويشير غانم قدوري الحمد إلى أن الهمزة لم يكن لها رمز كتابي محدَّد إلا ويعود الأسباب لغوية وتاريخية[4]، لأن صورتها على مذهب أهل الحجاز في التخفيف تكتب مرة بالواو ومرة أخرى بالياء، وإن أردت تحقيقها كتبت ألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة نحو: أَخذ، وأُخذ.

1 -سيبويه، الكتاب، ج4، ص431.

2 -ينظر: المبرد، المقتضب، ج1، ص39.

3 -ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص43.

4 - ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمان، ط2، الأردن، 2003، ص148.

وما جاء به الخليل وسيبويه في تجريدهم لصور الحروف قد اتبعه جل النحاة سواء في مرحلة النضوج أوالارتقاء التي تبدأ من عصر الخليل حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لكون هذه المرحلة اعتمدت على استقراء كلام العرب بعد أن نظر النحاة فيه فوجدوه أشباه ونظائر، فصنفوه في أبواب نحوية، أو في مرحلة النضج والازدهار التي بدأت منذ القرن الرابع الهجري، إذ اعتمدت هذه المرحلة هي الأخرى على محاولات وضع أطر منهجية نظرية لجوانب النحو العربي بالاعتماد على استقراء مادة النحو وأبوابه، وأحكامه، ومسائله، وجزئياته في الكتب الأولى، بل حتى الأراجيز دونت الحروف كما جاء به صاحب الكتاب، يقول الداني[1]:

تِسْعُ وَعِشْرونَ حُرُوْفُ المعْجَمِ فَسَبْعَةٌ لْلحَلْقِ مِنْهَا فَاعْلَمِ

**2-عددها عند علماء التجويد في ضوء الدراسات الحديثة:**

كنا رأينا في تصنيف النحاة للحروف الأصول أنهم استندوا على التمثيل الكتابي لما هو منطوق بالفعل اعتمادا على موضع النطق (الأحياز والمخارج)، وذلك في إطار نظري عام بحسب هذه الحروف كأحداث تجريدية دون النظر في سياق الكلام المتصل الذي يظهر تعدد صورها النطقية بتعدد الاستعمال من جهة، ومن جهة أخرى أن اشارتهم إلى أن هذه الوحدات هي الحروف التي أُلّفت منها حروف العربية يعني بوضوح اعتدادهم بالعناصر الصوتية التي لها قيمة تمييزية في التركيب، وهي بالمفهوم الحديث تلك الوحدات التي تتقابل فيما بينها تقابلا تحصل به الفائدة.

وبالرغم من حسهم التجريدي الطيب إلا أن دراستهم يشوبها القليل من النقد تداركه علماء التجويد والدراسات الصوتية الحديثة، ويكمن النقد الموجه لهم في أنهم "عدوا الألف حرفا صامتا مثله مثل الباء والراء والجيم ...مع أنها لا تكون-في التوصيف الحديث-إلا حرفا صائتا، فلا

1 -الداني، أبو عمرو عثمان ابن سعد، الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراء وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، تحقيق: محمد الجزائري، دار المغني، السعودية، الرياض، 1999، ص289.

تبتدئ المقطع الصوتي ولا تظهر عليها الحركة ولا تكون جزءا من الجذر"[1]، وبهذا إنَّها ليست حرفا من حروف المعجم بقدر ما هي حركة طويلة مثلها مثل الفتحة والضمة والكسرة مع مراعات الفارق في المد.

كما أن سيبويه لم يذكر الواو والياء إلا مرة واحدة وهو يريد بهما الواو في ثوْب، والياء في بيْت، أي أنصاف الصوائت، ولم يذكر واو المد في تقول، ولا ياء المد في تبيع، بل اكتفى بإثبات أنصاف الصوائت، يقول عبد الحميد عبد الواحد: "إذا كان أبو العباس المبرد قد أخطأ في إبعاد الهمزة ونفيه صفة الحرفية عنها، فإن بقية النحاة قد أخطأوا بدورهم في تقدير الألف باعتبارها حرفا من حروف المعجم، ولعلَّ ذلك يعود إلى الالتباس الحاصل بين الألف وحرفي العلة الواو والياء، غير أن هذا الالتباس في الحقيقة له ما يُبرّره، إذْ هُم لا يعتبرون الألف والواو والياء حروف علّة وإنما يعتبرونها حروف مدّ ولين، وحرفا اللين هما الواو والياء، وليست الألف كذلك، وأما حروف المد أو الإشباع مع الحركات القصيرة التي تكن من جنسها، أي أن الألف مع الفتحة القصيرة تعطي فتحة مشبعة أو طويلة، وأن الواو مع الضمة القصيرة تعطي ضمة مشبعة أو طويلة، وأن الياء مع الكسرة القصيرة تعطي كسرة مشبعة أو طويلة".[2]

وعلماء التجويد كانوا ذو فطنة في التقسيم فيما يخص الصوامت والصوائت، ويكمن ذلك في أنهم تداركوا ما فات النحاة في الاضطراب المنهجي الذي وقعوا فيه، وقالوا بالقسمة التي يقرها علم اللغة الحديث، وهذه القسمة عندهم تشمل الصوامت والصوائت، وأنصاف الصوامت، عددها واحد وثلاثون حرفا " ويظهر ذلك من خلال حديثهم عن الطبيعة المزدوجة لكل من الواو والياء –أي متى تكون من الصوائت، ومتى تكون من أنصاف الصوامت– حين يكونان حرفي مد (من الحروف الذائبة) مرة، وحين يكونان حرفي لين (من الجوامد) مرة أخرى"،[3] يقول القرطبي:"

1 –حسن خميس الملخ، المحظورات الصوتية الأدائية في العربية، مجلة النجاح للأبحاث، مج28، عدد9، الأردن، 2014، ص 2160.

2 –عبد الواحد عبد الحميد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ص114.

3 –غانم قدوري الحمد، الدراسة الصوتية عند علماء التجويد، ص148.

الواو والياء تكون تارة من حروف المد واللين بأن تُسكن، ويكون ما قبلها منها، وتارة يتحيز مخرجها إذا تغيرتا عن هذا الموضع بأن تُسكن، وينفتح ما قبلها، ومتى وُجد ذلك زال عنها معظم المد وبقي اللين وانبسط اللسان بهما وصارتا بمنزلة الحروف الجوامد"[1]، ولعل المرعشي هو من كان أدق حديثا عن هذا العدد إذ يقوله:" لو جعلوا الواو والياء المديين غير الواو والياء الخاليين من المد كما هو مقتضى قياس الألف المدية غير الهمزة، تصير الحروف الأصلية واحد وثلاثين"[2]

**ثانيا: الحروف الفرعية ماهيتها وعددها**

سبق لنا وأن أشرنا أن الحروف الأصول بالاصطلاح اللغوي القديم تطلق على كل وحدة صوتية صغرى، تغير المعنى في اللفظة من حال إلى حال كل ما تم تغيير صوت محل صوت آخر، ورأينا كذلك كيف لهذه الحروف الأصول أن تتقابل مع ما تسميه الدراسة الصوتية الحديثة بالفونيم، الذي هو وحدة مناسبة للتعبير الألف بائي، ويقصد به معنى الحرف الذي هو أعم من الصوت، لأن الصوت ما هو إلا تأدية لهذه الأصول لا تُغَيّر من المعنى في حال استبدل عنصر بعنصر أصلي آخر له، وهذا ما تنبه له نحاتنا وأطلقوا عليه اسم الحروف الفرعية في حين تطلق عليه الدراسات الحديثة اسم الألفون، فماهي طبيعة هذه الأصوات أو التنوعات النطقية التي تعرف بالفروع أو بالألفونات؟ وما عددها؟ وما حجية توظيفها في قراءة القرآن والأشعار؟

**1-الحروف الفرعية:**

قبل أن نتطرق إلى ماهية هذه الأصوات نناقش قضية كلمة الحروف التي أطلقت على التأديات التي تشهدها الأصول، وهذه الكلمة (حروف) لا تستقيم مع التعبير الحديث لأننا سبق وأن بيَّنا أن الحروف تقابل ما يُعرف بالفونمات التي تُغَيّر المعنى، في حين هذه التأديات الصوتية لا تغير المعنى، وإن كانت كذلك فلا يستقيم تسميتها بالحروف، بل هي أصوات والصوت لا يقابل الحرف لأنه أعم منه، وهذا التوجه أخذه مصطفى حركات كمحل نقد على نحاتنا القدماء إذ

1 -القرطبي، أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب، الموضح في علم التجويد، تحقيق، غانم قدوري الحمد، دار عمان، الأردن، د-ت، ص164.

2 - المرعشي، جهد المقل، 4ظ، نقلا عن غانم قدوري الحمد الدراسة الصوتية عند علماء التجويد، ص149.

يقول:" نقدم الاعتراض الوحيد على سيبويه الذي يمكننا الإدلاء به خاصة بالمصطلح، فما وصف هو تأديات للحروف ولا يمكن تسميته حروفا".[1]

وهذه التأديات إما تأديات مشروطة؛ أي تنوع اضطراري يحصل عند تركيب الحروف في الكلمة فيؤثر كل صوت في صوت آخر، وهذا التأثير ناتج عن التفاعلات بين الأصوات داخل مدرج الكلام، ويمكن أن نمثل له بالراء العربية التي تمتلك راء واحدة تعتبر فونيما، وفي الوقت نفسه تحتوي هذه الراء على راءين: راء مرققة يرمز لها بالرمز® وراء مفخمة يرمز لها بالرمز(.R)، وما هما إلا تأديات أو ألفونات لراء واحدة،[2] وهناك تنوعات غير مشروطة توصف بأنها تنوع لهجي خاص بجماعة من الناطقين، إذ تؤدي هذه الجماعة صوتا من الأصوات بطريقتها الخاصة وغالبا ما ترجع أسباب هذا التنوع إلى عوامل اجتماعية وتاريخية ويمكن أن نمثل لها بألف الإمالة.

### 1-1-ماهيتها:

الفروع تقابل الألفون، والألفون تنوعات صوتية يتحقق بها الفونيم وكان رضي الدين الأستراباذي صائبا حينما بين ما هيتها بقوله:" يعني بالمتفرع حرفا يتفرع عن هذه الحروف المذكورة (يقصد الأصول) قيل بإشرابها صوتا من غيرها"[3]، وكقراءة لهذا التعريف يتضح أن الفروع أشكال صوتية للحروف الأصلية تختلف عنها اختلافا صوتيا محددا، سببه وقوع هذه الحروف في بيئة صوتية تجعلها تلفظ بما يغاير بعض المغايرة لفظها الأصل، وكان سيبويه أول من تنبه إلى أن هذه الأصوات لا تتبين إلا بالمشافهة في السلسلة الكلامية المنطوقة.

### 1-2-عددها في السلسلة الكلامية:

قام التجريد والتصنيف الصوتي عند صاحب الكتاب على أساس علمي يضاهي الجوانب المخبرية الحديثة، وذلك من خلال الوصف العلمي للأصوات الفروع، وتحديد أقسامها في النطق العربي على اختلاف لهجاته، ومنه عدَّ أصوات العربية اثنين وأربعين صوتا، عادا كل صوت حرف

1 - مصطفى حركات، اللسانيات العامة واللغة العربية، المكتبة العصرية، ط1، بيروت لبنان، 1998، ص20.

2 - ينظر: نفسه، ص19.

3 -ينظر: الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص254-257.

أصله من التسعة والعشرين، وهذا العدد قسمه قسمين: ما استحسن، وما أُستهجن، ووصف القسم الأول بقوله: "وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار"[1]، في حين وصف القسم الثاني بقوله: "بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا الأشعار".[2]

## 1-3-ما استحسن من الأصوات(الحروف) في السلسلة الكلامية -دراسة وصفية تحليلية-:

يقول صاحب الكتاب: وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هنّ فروع أصلها من التسعة والعشرين"[3] وهي كالآتي:

### 1-3-1-النون الخفية:

تعتبر هذه النون من المدلولات التي تعدد دالها إذ يطلق عليها سيبويه الخفيفة، في حين يطلق عليها السيرافي الخفية لقول الأخير:" يجب أن يقال الخفية لان التفسير يدل عليه، إذ هي نون ساكنة غير ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط"[4]، ويرى ابن جني أنها فرع المتحركة ، والفرق بينها وبين أصلها؛ أي المتحركة يكمن في المخرج، لأن الساكنة مخرجها الأنف والمتحركة مخرجها الفم، ويرى محمد الأنطاكي أنهما فونيم واحد لا غير" لأن ما توهمه النحاة من وجود نونين ساكنة مخرجها الألف، ومتحركة مخرجها الألف، -ما هو إلا نون واحدة- فمنشوءه أن المتحركة يتلوها طليق منطلق هوائه من الفم، فظنوا أن الهواء المنطلق مع المتحركة هو الهواء المحدث للنون، في حين أنه محدث للحركة التي هي الطليق التالي للنون، أما الهواء المحدث للنون فقد انطلق من الأنف قبل

1 - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص432.

2 -نفسه، ص432.

3 -نفسه، ص432.

4 -نقلا عن رضي الدين الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص254.

انطلاق الهواء الطليق من الفم ببرهة قصيرة جدا، ولعل قصر هذه البرهة هو الذي فوت عليهم أمر الكشف عن حقيقة هذه النون".[1]

### 1-3-2-الهمزة بين بين:

الأصل في الهمزة التحقيق غير أن العرب كانت تميل إلى التخفيف والتسهيل للهروب من كل ثقل صوتي وجهد عضلي، وعن حدها يقول السيرافي:" ومعنى قولنا بين بين في هذا الموضع، وفي كل موضع يرد بعده من الهمزة، أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف؛ لأن الفتحة من الألف، وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين، أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء والهمزة".[2]

وتكون همزة بين بين إما مفردة، وإما الهمزتين مجتمعتين في كلمتين، الأولى وتتحقق في الموارد الآتية:

- الهمزة المتحركة المسبوقة بألف، فإن كانت مفتوحة، جعلت بين الهمزة والألف نحو: ساءل، وإن كانت مضمومة جعلت الهمزة بين الهمزة والواو نحو: تساؤل، وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء نحو: قائل.
- الهمزة المكسورة المسبوقة بفتحة نحو: يئس، أو ضمة نحو: سُئل، أو كسرة نحو من عندِ إبلك، تجعل بين الهمزة والياء الساكنة.
- الهمزة المضمومة المسبوقة بفتحة نحو: لَؤُم، أو ضمة نحو: رؤوس، أو كسرة نحو: يستهزئون، تجعل بين الهمزة والواو الساكنة.

والثانية تتحقق هي الأخرى على النحو التالي:

1 -محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات اللغة العربية وصرفها، ص42.

2 -نقلا عن جواد كاظم عناد، تجاور الصوامت العربية-قراءة أخرى، دار تموز، دمشق، 2011، ص116.

- أن تكون أولهما همزة استفهام، ولا تكون هذه إلا مفتوحة، والثانية همزة قطع مكسورة نحو: أئِنك، أو مضمومة نحو: أأُكرم، فإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء الساكنة، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو الساكنة.
- أن تكونا متحركتين، وأولهما غير همزة استفهام، وهنا ينظر إما أن تكونا متفقتين بالحركة أو مختلفتين، فإن كانتا بالفتح نحو:(إذا جاءَ أَجلها)، أو بالكسر نحو (على البغاءِ إن)، أو بالضم نحو: (أولياءُ أُولئك).

ومن النحاة والقراء من خفف الأولى وهو قول عمرو بن العلاء، ومنهم من يخفف الثانية، فأما الذي خفف الأولى فقد راعى شروط الهمزة المفردة وقبلها ألفا أي يجعلها بين بين، أما الذي خفف الثانية وإن كانتا مختلفتين في الحركة فسبيله أن ينظر لها مثلما نظر إليهما وهما متفقتين نحو: وجاء إخوة يوسف)، ونحو (يا سماءُ أَقلعي).[1]

وعن ماهيتها في الدرس الحديث يكاد يجمع رواد الدرس العربي الحديث أن هذا الصوت الذي لا يتبين إلا بالمشافهة، يكاد يكون اندثر يصعب تحديد هويته، فتمام حسان يرى من هذا الصوت ما هو إلا خفقة صدرية لأن الذي بقي يدل عليه فقط القراءات القرآنية المتواترة، أما إبراهيم أنيس يرى من هذا الصوت أنه صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة من فتحة، أو ضمة أو كسرة"[2].

### 1-3-4-الألف التي تمال إمالة شديدة:

تتدخل الصوائت القصيرة فيما يُعرف بألف الإمالة، نحو: إمالة الألف المقصورة في كلمة بشرى، ويعود ذلك إلى إمالة الفتحة التي توصف في هذه الحالة بأنها صوت طليق يحدث مع ارتفاع مقدم اللسان نحو منطقة الغار ارتفاعا يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرققة، ويقل عن

1 -ينظر: نفسه، ص114-120

2 -إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلوا الأمريكية، ط5، 1997، ص91.

ارتفاعه مع الكسرة، ويكون وضع الشفتين مع الإمالة وضع الانفراج إلا أنه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة[1].

### 1-3-5-الشين التي كالجيم:

استحسنت الشين التي كالجيم، "لأنها شين مشربة صوت الجيم، إذا كانت الشين ساكنة قبل الدال، والدال مجهورة شديدة، والشين مهموسة رخوة تنافي جوهر الدال، ولا سيما إذا كانت ساكنة، لأن الحركة تُخرج الحرف عن جوهره، فتشرب الشين صوت الجيم التي هي مجهورة شديدة كالدال لتناسب الصوت"[2]، وقد مثلوا لها بكلمة أشدق في العظيم الشدق.

### 1-3-6-الصاد التي كالزاي:

يقول عنها الرضي:" إذا تحركت الصاد وبعدها دال أُشم الصاد صوت الزاي، ولا يجوز قلبها زايا صريحة لوقوع الحركة فاصلة بينهما، وأيضا فإن الحرف يقوى بالحركة، فلم يبق إلا المضارعة للمجاورة"[3]، وكقراءة لقول الرضي يفهم أن هذا الصوت لا هو صاد صحيحة ولا زاي خالصة، ولكن بينهما نحو: يصدق ومصدر...

### 1-3-7-ألف التفخيم:

من المعروف أن أهل الحجاز يفخمون حرفي اللام والألف على عكس سائر القبائل الأخرى، ويعود سبب تفخيمهم للام لقربها من حروف الإطباق الصاد والضاد والطاء، في حين فخمت الألف لأنه يُنحى بها نحو الواو-أي تمال- كالصلوات والزكوات، وزعم النحاة أن كتابة هذين الكلمتين على الواو على لغة أهل الحجاز[4]، ومن مظاهر الإمالة أيضا كما تذكر سميرة رفاس (التذكر والتوقع) وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُم مِّنْ

1 -ينظر: محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، ص42.

2 - رضي الدين الأستراباذي، شرح الشافية، ص256.

3 - نفسه، ج3، ص231.

4 - ينظر: نفسه، ص255.

خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1]، فقد ارتبط لفظ الصلاة في القرآن الكريم بلفظ الزكاة ولما أمالوا لفظ الصلاة في القرآن نحو الواو أميلت الزكاة للحاقها بها، ومن ثمة فإن إمالة الثانية أساسها تذكر الأولى، وكذلك الحياة الدنيا في مثل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾[2]، وهذا ما يوضحه المخطط التالي[3]:

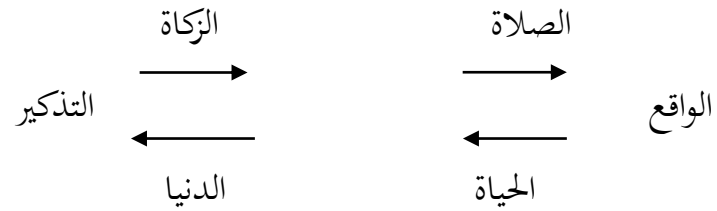


## 1-4-ما أُستقبح من الأصوات(الحروف) في السلسلة الكلامية:

تعتبر هذه الأصوات التي لا يستحسن قراءة القرآن بها والأشعار من الموانع الصوتية، لأن القراءة بها تعتبر لحنا خارجا عن مألوف العربي الصحيح، حتى وإن استعملتها بعض القبائل العربية التي يؤخذ عنها، يقول سيبويه عن عددها:" وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن والأشعار".[4]

### 1-4-1-الكاف التي بين الجيم والكاف:

هي تحقق صوتي يكون بين الجيم والكاف، أي أن الكاف المهموسة تُعطش لتعطيش الجيم، وهو الصوت الذي يصفه النحاة باصطلاح الكشكشة، وهو شبيه لما في نطق العراقيين لكلمة (كيف، أي؛ جيف)، في حين يرى محمد الأنطاكي يرى أنها كاف فقدت همسها للجهر بسبب مجاورتها للمجهورات فتقلب إلى ما يرمز له في الرمز الأجنبي بالرمز(g).[5]

1 - سورة البقرة، الآية 110.

2 - سورة البقرة، الآية 88.

3 - ينظر: سميرة رفاس، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية تحلية العنوان، دار أم الكتاب، ط1، مستغانم الجزائر، 2004، ص98-99.

4 - سيبويه، الكتاب، ج4، ص432.

5 - ينظر: محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، ج1، ص44.

### 1-4-2-الجيم التي كالكاف:

التوصيف في أمرها غامض ولا يوجد ما يُفسر أمرها.[1]

### 1-4-3-الجيم التي كالشين:

أُستهجن هذا الألفون لأن -الجيم- إذا سُكنت وبعدها تاء أو دال نحو: اجتمعوا، وأجدر، وليس بين الجيم والدال، ولا بينها وبين التاء من تبياين، بل هما شديدتان، لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين فيشرب الجيم ما يقاربه في المخرج وهو الشين، وهذا رأي رضي الدين الأستراباذي[2]، الذي علل استهجان هذا الصوت بالاستناد على التنافر بين المثلين؛ أي ما يجمع الرخو مع الشديد، في حين علل محمد الأنطاكي هذا الصوت بالاستناد إلى معيار الجهر والهمس، لأن الجيم المشبهة بالشين هي جيم فقدت جزءا من جهرها بسبب ورودها ساكنة قبل صوت مهموس...والعامة عندنا اليوم ينطقون هذه الجيم في كلمات مثل (اجتهد اجتمع، ومنهم من يخلصها شينا فيقول: اشتمع، اشتهد).[3]

### 1-4-4-الضاد الضعيفة:

يقول عنها سيبويه: "بأنها الضاد التي تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حين تخالط حروف اللسان"[4]، وكقراءة لتوصيف سيبويه يتضح في قوله: التي تخالط مخرج غيرها علّه يقصد حرف الظاء، لأن الظاء تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وهذا ما تؤكده جملته الأخيرة- حين تخالط حروف اللسان-.

### 1-4-5-الصاد التي كالسين:

صوت قريب المخرج من السين، وذلك عندما زال عن الصاد الإطباق والتفخيم، كما ينطق بعض عامتنا اليوم كلمة السوق بالصوق.

---

1 -ينظر: ينظر: محمد الانطاكي، المحيط، ج1، ص44.

2 - الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص255-256.

3 - ينظر: محمد الانطاكي، المحيط، ج1، ص44.

4 -سيبويه، الكتاب، ج4، ص432.

### 1-4-6-الظاء التي كالثاء:

الظاء حرف مجهور مطبق ومفخم، والثاء حرف مهموس (ناقص إطباق)، وعندما فقدت الظاء جهرها تحولت إلى ثاء مفخمة مطبقة، ويمكن أن تعرف طبيعتها إذا ما نطقت كلمة ظالم كما لو كانت ثالم.[1]

### 1-4-7-الطاء التي كالتاء:

جعلها الأستراباذي من كلام عجم أهل المشرق، لأن الطاء في أصل لغتهم معدومة[2]، والأرجح أنها طاء فقدت إطباقها، فتحولت إلى صوت قريب من التاء، ويضرب لها محمد الأنطاكي مثالا من عامتنا اليوم خاصة المتظرفات من النساء والبنات اللواتي يتلقين العلم في المدارس الأجنبية تسمعهم يقلن (تبيب) بدلا من (طبيب).[3]

### 1-4-8-الباء التي كالميم:

في العربية الباء صوت شفوي شديد مجهور (ناقص غُنّة) والميم حرف شديد شفوي مزدوج خيشومي (أغن) "وبإمكانك تمديده نوعا ما عند الوقف بخلاف الباء ما يجعله ينتمي إلى الحروف المستمرة"[4]، والباء التي كالميم تحدث قبل انفصال الشفتين ببرهة وجيزة، يهبط حجاب الحنك الذي كان يسد المجرى الأنفي هبوطا فجائيا، فيندفع الهواء المجتمع في الفم عن طريق الأنف الذي انفتح بهبوط الحجاب، وتسمى هذه الآلية (بالانفجار الأنفي)، لأن الهواء المنضغط من الفم لم يخرج من الفم نتيجة انفصال الشفتين بل خرج من الأنف نتيجة هبوط حجاب الحنك، فكأن الباء التي كالميم صوت حادث عن آلية نطقية مراحلها الأولى مراحل آلية الباء، ومرحلتها الأخيرة مرحلة آلية الميم.[5]

---

1 - ينظر: محمد الأنطاكي، المحيط، ج1، ص45.

2 - ينظر: الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص256.

3 -ينظر: محمد الأنطاكي، المحيط، ج1، ص45.

4 - ينظر: مصطفى حركات، الصوتيات والفنولوجيا، المكتبة العصرية، صيدا، ط1، بيروت، 1998، ص109.

5 - ينظر: محمد الأنطاكي، المحيط، ج1، ص 45-46.

## II–الأصل والفرع في بنية الأدوات:

الأداة بين المفهوم والمصطلح:

جاء في معجم لسان العرب لابن منظور أن (ألف) الأداة أصلها (واوُ)، لأن جمعها أدوات[1]، وهي كل ما يستعمله رب الحرفة في عمله، فيقال: أداة الخياط، وأداة المزارع.

في الاصطلاح النحوي، هي ما قابل الاسم والفعل من جهة، وهي ما كانت اسما وما كانت فعلا من جهة أخرى، ذلك لأن الأدوات النحوية تشمل حروف المعاني أي: الخالية من الاسمية والفعلية، وتشمل ما وقع موقع الأسماء كأسماء الشرط والاستفهام، وما وقع موقع الأفعال كالنواسخ وغيرها، يقول السيوطي:" الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف"[2].

ومصطلح الأداة يُنسب للمدرسة الكوفية، كما يُنسب مصطلح حروف المعاني للمدرسة البصرية؛ إذ جاء في معاني القرآن للفراء أنه فرق بين (نعم، وبلى) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾[3]، إذ ذكر أنه لا تصلح ها هنا (نَعَمْ) **أداة**"[4] وعلَّلَ السبب بقوله: وُضِعَتْ (بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت (نَعَمْ) للاستفهام الذي لا جحد فيه لأن الاستفهام يحتاج إلى جواب بـ (نعم) أو(لا)، وبلى بمنزلة نعم إلا أنَّهَا لا تكون إلا لما في أوله جحد.

وإذا كان ورد هذا المصطلح عند نُحاة الكوفة، فاستعماله عند نحاة المدرسة البصرية لا يعدم وجوده، إذ يقول سيبويه، وهو الذي استعمله في كتابه مرة واحدة: "وللقسم والمقسم به **أدوات** في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفْعَلنَّ، وبِالله لأفْعَلنَّ، وتَاللهِ لأكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم".[5]

---

1 – ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أدو).

2 –جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، 1987، ج1، ص140.

3 – سورة الملك، الآية 09.

4 – الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، ط1، القاهرة، 1955، ج1، ص 409.

5 – سيبويه، الكتاب، ج3، ص496.

ولم نجد بصريح العبارة من نسب هذا المصطلح إلى نحاة الكوفة قبل د. مهدي المخزومي، إذ يرى هذا الأخير أن هذا المصطلح يعبر عنه نحاة البصرة بحروف المعاني في حين يعبر عنه نحاة الكوفة بالأدوات، لقوله: "وكان البصريون يسمونها حروف المعاني، لأن كل واحد منها يفيد معنى من المعاني، كالاستفهام، والابتداء، والاستعلاء، والمجازات وغيرها...، وكان الكوفيون يسمونها أدوات، لأنَّها أصبحت رموزا مجردة، لا تدل على معنى مستقل بحيث يمكن التعبير عنه أو ترجمته، ولا يظهر معناها إلا إذا اتخذت لنفسها مكانا معينا في الجملة"[1]

ونظرا لشيوع الترجمة من الفكر السرياني، وأهل المنطق لا يعدم أن يكون هذا المصطلح مأخوذا من الفكر اليوناني، يقول: الفارابي: "والحروف قسمة كبرى من أقسام القول والألفاظ الدالة، وهي التي يسميها نحويو اليونان (أدوات).[2]

ومن المحدثين الذين تأثروا بالفكر اللساني الحديث نجد إبراهيم أنيس الذي يرى أن التقسيم الثلاثي ككل مأخوذ من فلاسفة اليونان لقوله: "قد قنع اللغويون القدماء بذلك التقسم الثلاثي من اسم، وفعل، وحرف متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان واهل المنطق من جعل أجزاء الكلمة ثلاثة سموها الاسم، والكلمة، والأدوات".[3]

**أولا: تناوب بنى الأدوات بين الأصلية والفرعية**

تنقسم الأدوات النحوية إلى أصول وفروع في بنيتها، وذلك من خلال النظر إلى حروفها أهي أصلية أم زائدة، أ هي منقلبة عن حرف آخر أم أصلية فيه، أهي مخففة الاستعمال أم أصلية الوضع؟ كل هذا ستقوم هذه الدراسة باستقرائه في ضوء الخلاف النحوي متبعين تقسيم المرادي باب الأحاد، فالثنائي، فالثلاثي، فالرباعي، فالخماسي... .

1 – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص207.

2 – لبطليوسي، عبد الله بن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1980، ص77.

3– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص279.

## 1-باب الأحاد:

### 1-1-لام الاستغاثة:

لام الاستغاثة من الحروف التي يغاث بها، وقد أُختلف في أصل وضعها بين القائل أنَّها(زائدة)، وبين القائل أنَّها بقية (اسم هو "آل")، ويُنسب الرأي الأول -بحسب ما ذكره السيوطي- إلى ابن خروف الذي يرى أنها زائدة لعلَّة: صحة إسقاطها من التركيب[1]، ويُنسب المرادي القول الثاني لنحاة الكوفة؛ إذ يرون أن لام الاستغاثة أنها بقية اسم هو (آل) فيا لزيد أصلها (يا آل زيد).[2]

### 1-2-نونا التوكيد:

هي عند النحاة قسمان: ثقيلة وخفيفة مختصان بالفعل، وقد أُختلف في أصلهما؛ إذ يرى البصريون أنَّهما أصلان، لعلة تخالف الأحكام بينهما[3]، لقول سيبويه فيما ذكره على لسان الخليل:"...أنَّهما توكيد، كما التي تكون فصلا، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشَدُّ توكيدا"[4]، ومذهب الكوفيين أنَّها فرع الثقيلة.

### 1-3-التاء المربوطة:

ويقصد بها ذلك المورفيم الذي يلحق الأسماء لا الأفعال، وعن أصلها نظر نحاة البصرة أنها تاء في الأصل، والهاء في الوقف بدل التاء-أي فرع عليها-في حين عكس نحاة الكوفة ذلك ومذهبهم يشير إلى أنها هاء في الأصل والتاء بدل منها عند الوصل.[5]

1 -ا لسيوطي، جلال الدين، همع الهمع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص72.

2 - ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ص104.

3- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص141.

4 - سيبويه، الكتاب، ج3، ص509.

5 - المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص58

### 1-4-سين الاستقبال:

سين الاستقبال حرف مختص بالمضارع يخلصه للاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[1] يعتبره النحاة مورفيم قواعدي لا عمل له، وهو حرف مهمل يكون للتنفيس، كما يكون زائدا في الوقف لبيان الحركة، وقد أختلف في أصله بين المدرستين، فمذهب البصرة يرى أنه حرف قائم بنفسه، في حين ذهب أهل الكوفة إلى أنه مقتطع من سوف، ولكلا الرأيين حجج:

**-حجج البصريين:**

استدل البصريون على أصالة السين بتفاوت مدة التسويف بينهما، ورد ابن مالك هذه الدعوة وقال:" هذه دعوة مردودة لأن العرب عبرت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد ب سيفعل وسوف يفعل، ومنه قول الشاعر:

وَمَاْ حَالَةٌ إلاَّ سَيُصرفُ حَالُها إلى حالةٍ أُخْرَى وسَوْفَ تَزُوْلُ".[2]

**-حجج الكوفيين:**

لسوف لغات حكاها الكوفيون وهي: (سف، سو، سي) وأنشدوا.

فَإنْ أَهْلِكْ فَسَوْ تَجدونَ وَحْدِي وَإنْ أَسْلَمْ يَطِبْ لَكم المعَاشُ.

وقال بعضهم هذا البيت شاذ، حذفت الفاء منه للضرورة الشعرية، أما الكسائي فقد نقل عن أهل الحجاز (سو أفعل) بحذف الفاء بغير ضرورة فدل على أنها لغة، فما دامت (سو، سف، وسي) فروع سوف، فلتكن السين كذلك بعدا عن التكلف إذ لا مسوغ من عد السين أصلا ما دام الإجماع منعقد على أن فروع سوف ثلاثة منها السين.[3]

1 - سورة النبأ، الآية 04.

2 - محمد بن مالك الأندلسي، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت، 2001، ج1، ص32.

3 - ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص59-60.

## 2-باب الثنائي:

### 2-1-أمْ:

أم من الصرافم الحرفية التي أُختلف في أصل (مِيمها)، والمتأمل في تعليل النحاة يُدرك أنَّهم اعتمدوا الغرض الوظيفي في تعليل فرعية (أمْ) التي أصلها (أوْ)؛ ويضرب المالقي مجموعة من الأمثلة في دلالة استبدال (أم) ب (أو)، فعندما نقول" أقام زيد أم عمرو" فالمعنى يكون في الاسمين (زيد، وعمر)، أما إنْ دخلت (أو) الجملة بدل (أم) فالمعنى ينتقل إلى الفعل (قام) لا إلى الاسمين[1]، والقائل بأنَّ أصلها (أو) ابن كيسان[2]، ومن هنا تكون علة النحاة زيادة المعنى.

### 2-2-أنْ الزائدة:

مذهب النحاة في أصل وضعها على خلاف، إذ يرى نحاة الكوفة أنها ثنائية الوضع ك(يد)، في حين ذهب آخرون إلى أنَّها مثقلة فخففت، والعلة عند أنصار القول الأول تكمن في أنَّ المشددة لا تخفف أصلا.[3]

### 2-3-(مُذْ):

مُذْ من الصرافم الحرفية التي أُختلف كذلك في أصل وضعها بين النحاة، ويشهد على ذلك عند من قالوا إنَّها غير مقتطعة من (مُنذُ) للتوغل في البناء، بل هي حرف قائم بنفسه؛ وهذا الرأي يتمسك به المالقي[4]، أما مذهب المرادي فعلى وجهين: الوجه الأول أن بنية الأداة (مُذْ) إن كانت اسما فهي مقتطعة من (منذ)، بدليل التصغير، وهو يرد الأشياء إلى أصولها، وأما الوجه الثاني: إذا كانت حرفا، فهو لفظ قائم بنفسه، لا يطلب له اشتقاق، ولا وزن، ولا أصل فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف.[5]

---

1- ينظر: لمالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص93. (بتصرف).

2 - ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص205.

3 - ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص223.

4 - نظر: المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص152.

5 -نفسه، 152.

### 2-4-ذا:

اسم إشارة يكون للتقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد، أما عن أصله وأصل ألفه، فقد ذهب البصريون إلى أنه ثلاثي الوضع وألفه منقلب عن أصل، قال ابن جني:" ألف ذا من قولك هذا زيد منقلبة عن ياء ساكنة، استنادا لتصغيره ذييّا"[1]، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الألف فيه زائدة ومنه يكون ثنائي الوضع.[2]

### 2-5-لا الناهية:

نقل المرادي عن بعض النحويين في أصل اللام الطلبية أنها لام الأمر زيدت عليها الألف فانفتحت[3]، "وذهب السهيلي-فيما ذكره الباحث فائل محمد بلحاف-إلى أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر المضمرة المحذوفة كراهية اجتماع اللامين".[4]

### 2-6-وا:

حرف نداء مختص بباب الندبة فلا ينادى به إلا المندوب نحو:(وا زيداه) وقد أختلف في أصله فقيل: "إنه أصل برأسه، وقيل هو فرع ياء وواوها بدل عن ياء"[5].

## 3-باب الثلاثي:

### 3-1-أنّ:

شهد تعليل أصل وضع هذه الأداة ثلاثه آراء: رأي قال إنَّها فرع المكسورة، ورأي يرى أنَّها أصل المكسورة(إنّ)، ورأي يرى أنَّهما أصلان معا.[6]

1 -ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص664.
2 - ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص223.
3 - المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص300.
4 -عامر فائل محمد بلحاف، الخلاف النحوي في الأدوات، ص62.
5 -المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص442.
6 - ينظر المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص403.

ولعلنا نتوقف عند علل أنصار الرأي الأول والأخير، فأنصار الرأي الأول يعللون بأنها فرع المكسورة، لأنَّ المكسورة هي أصل الباب، فما هو هذا الأصل؟ وما علاقته بأصالة الحروف من فرعيتها؟

إن المتتبع لكتب النحاة بدءا من زمن سيبويه يصادف أكثر من مصطلح يدل على أصل الباب مثل: (أم الباب أو أم حروف كذا...)، ويسمي النحويون بعض الأدوات بهذا الاسم عندما يجدون أداة سبقت –في الذكر–غيرها من بنات بابها، أو إنها انفردت بشيء دون سائر أخواتها أو لأسباب أخرى قد تتعدد في بعض الأحيان، وبهذا "استقر في الفكر النحوي أن كل باب من أبواب النحو له أدوات، ففيه أداة هي الأصل وباقي الأدوات فرع، وذلك حرصا منهم على الاقتصاد في الأصول".[1]

وظهور مصطلح (أم الباب وأصل الباب وأول الباب في الفكر النحوي)، "لا يخص الأدوات العاملة أو غير العاملة، ولكنه يشملها جميعا على حد سواء"[2]، بل المراد بأصل الباب: التي تتصدر أبوابها ويكون لها من كسعة التصرف، وكثرة الاستعمال (في العمل أو في المعنى أو في كليهما معا ما ليس لأخواتها).

ولم يتوصل النحاة إلى أصل الباب إلا بعد أن "درسوا أنماط التركيب في العربية، ووجدوا أن هناك مجموعات من الأدوات تعمل كل واحدة منها عمل خاص، فجلعوا لكل مجموعة بابا مستقلا ككان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وواو العطف وأخواتها، وغيرها ثم نظروا في كل مجموعة على حدة فرأوا بين أفرادها تمايزا واختلافا وإن تشابهت جميعا في العمل، ذلك أن بعض الأدوات تميزت بسعة التصرف وكثرة الاستعمال، إضافة إلى أنَّ النحويين دأبوا على ردّ المتشابهات إلى أصل واحد، لذلك جعلوا لكل مجموعة أصلا واحدا، وعبروا عن هذا الأصل بعبارات مثل: أصل الباب، وأم الباب، والأصل في الباب".[3]

1–محمد الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، 2006، ج2، ص299.
2 – سليمان القضاة، ظاهرة الأمهات في النحو العربي، حوليات الجامعة التونسية، ع36، 1995، ص139.
3 – حسين خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، 2001، ص97–98.

وأما الرأي الأخير فقد ابتعد عن التكلف، فكانت علتهم الحرف لفظ قائم بنفسه لا يطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل.[1]

### 3-2-بَلَى:

أصل وضع (بَلَى) على خلاف، فمذهب نحاة الكوفة أنَّ أصلها(بَلْ) التي للعطف، والعلَّة في ذلك عندهم أن الألف دليل على كلام محذوف عند إضافتها؛ فكأن المجيب قال: بل هو كذا وكذا...، أما مذهب نحاة البصرة في أصلها أنها حرف ثلاثي الوضع والألف من أصل الكلمة[2].

### 3-3-لات:

حرف نفي مركب أصله (لا) ثم زيدت عليه التاء كما زيدت في ثمت وربت، وقلنا مركبة لأن الحروف روابط تركيبية لا تأنيث لها ولا تذكير، ولكن لحقت بعضها علامة التأنيث نحو: رب وربت، ثم وثمت، لا ولات.[3]

### 3-4-هيا:

أداة ينادى بها للبعيد لما فيها من أصوات المد التي تنبه المنادي كقول الشاعر:

هَيَا أَمَّ عمرو هل لِيَ اليَوْمَ عِنْدَكُمْ بِغَيْبَةِ أبصارِ العُداةِ سَبِيلُ.

وعن أصلها قال المالقي:" واختلف هل الهاء فيها بدل من همزة (أيا)، وهو قول الأكثرين أو هو حرف قائم بنفسه؟ والأول أكثر لكثرة بدل الهاء من الهمزة، كما قالوا: أرحت وهرحت، وجاء في الجنى الداني بأنها أصل لا بدل فيها.

### 3-5-هات:

اسم فعل أصله عند الخليل بن أحمد من آتى يؤتي، وقد انقلبت الألف فيه هاء، وجاء ذكر هذه الأداة في القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[1]، ومعناها ينطبق مع أصلها الذي قال به الخليل وهو الإتيان.[2]

1 - ينظر المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص403.

2 -ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص403

3 -ينظر: عامر فائل محمد بلحاف، الخلاف النحوي في الأدوات، ص62

## 4-باب الرباعي:

### 4-1-ألاَّ:

أصل وضع هذه الأداة عند المالقي هو (هلاَّ) والعلة: عنده **الحمل على الأكثر**، إذ يقول: ... ولا تنعكس القضية فتقول: إن الهمزة بدل من الهاء، لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء[3].

### 4-2-لعلَّ:

نقل ابن الأنباري الخلاف بين المدرستين في أصل لام لعل، وبيَّن أن الكوفيين يرون أن اللام الأولى في لعل أصلية، في حين ذهب البصريون إلى أنها زائدة ولكلا الرأيين حجج في ذلك[4]:

**-الكوفيين:**

قالوا إنما قلنا إن اللام أصلية لأنَّ لعلَّ حرف، والحروف كلها أصلية، ذلك لأنَّ حروف الزيادة (أمن وتسهيل-تختص بالأسماء والأفعال، أما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة.

**-البصريين:**

احتج البصريون بأن قالوا إنما قلنا إنها زائدة لأنّا وجدناهم يستعملونها بكثرة في كلامهم عارية عن اللام، كقول نافع بن سعد الطائي:

ولَسْتُ بِلَوَامٍ على الأمر بَعْدَمَا  يَفُوْتُ ولَكِنْ علَّ أنّ أَتَقَدَّمَ.

ويريد الشاعر لعل، فلما وجد نحاة البصرة استعمالها عارية عن اللام في معنى لإثبات حكموا على زيادتها.

---

1 - سورة البقرة، الآية 111.

2 - ينظر: ابن نور الدين الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: عائض بن نافع العمري، دار المنار للطبع والنشر، القاهرة، 1993، ص503.

3 - المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص170.

4 -ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 26.

ومن هذا التأسيس يتضح أن نحاة البصرة يتخذون من كثرة الاستعمال دليلا على فرعية لام لعل، في حين ينظر الكوفيون للمسألة من زاوية ما اتخذوه من سنن وقواعد تجريدية تثبت أصلية اللام في لعلّ، لكون حروف الحروف كلها أصلية.

### 4-3-هلمَّ:

أختلف في أصل هلمَّ بين المدرستين؛ إذ يرى بعض نحاة الكوفة أنها فرع "هل" التي رُكّبَتْ مع "أمّ"، في حين يرى البصريون أن أصلها لُمَّ قبل أن تزاد عليها هاء التنبيه، وهذه الأخيرة حُذفت ألفها لكثرة الاستعمال.

وبالعودة إلى تعليل نحاة الكوفة نستشهد برأي الصاحبي الذي يرى أن الفراء علل أصل هلمّ هو (هل) بعد أن ضُمَّت إليها أمّ استنادا لقول العرب: هل لك في كذا؟ أمّ؛ أي: أقصد وتعال[1]، أما علل نحاة البصرة فقد نقل الموزعي أيضا عن الخليل بن أحمد ومن جاء بعده أن أصلها لُمّ استنادا لقول العرب: لمَّ الله شعثه، أراد: لُمّ نفسك إلينا مع إضافة هاء التنبيه التي تعود على المخاطب[2].

### 4-4-بينا:

جاءت هذه الأداة في النصوص الفصيحة من النطق العربي، ووظفها الشعراء في أبياتهم كقول أحدهم:

بينا نَحنُ نَرْقُبُه أَتَانَا  مُعَلّقَ شكوةٍ وزنادِ راعِ

ونقل المرادي على جمهور النحاة أن أصلها (بينما) حذفت الميم، في حين قال آخرون إنَّ الصائت الطويل –بالاصطلاح الحديث–الذي تنتهي به الكلمة أنه للتأنيث، وضَعَّف المرادي كلا القولين.[3]

1 – أحمد بن زكريا بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة الحلبي، القاهرة 1966، ص279.

2 – ينظر: الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص510.

3 – المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص176.

## III–تصنيف وتجّريد البنى الإفرادية إلى أصول وفروع:

تشير أغلب الدراسات الحديثة إلى أن النحاة واللغويين العرب في المرحلة الأولى ساروا على المنهج اللغوي الذي ترتضيه الدراسات اللغوية الحديثة، غير أن هذا المنهج ساده الخلط في مرحلة جمع الشواهد اللغوية–رأي بعض المحدثين– وذلك بعد أن قام النحاة باستقراء المادة اللغوية الوافدة من الأعراب في البادية ومن الشعراء الذين كانوا يفدون إلى البصرة وإلى الكوفة فيما بعد لعرض بضاعتهم عن النحاة، حتى تبين للنحاة أن بعض الكلمات المتداولة في الاستعمال جاءت شاذة وقليلة الاستعمال.

غير أن هذا الشذوذ قاد النحاة بفكرهم العقلي إلى تجريد البنى وفق نظام رياضي تتكافأ فيه النظائر وفق ميزان صرفي ارتضوه، نراه ينم عن دقة في الوصف والتحري الذي تتسم به لغتنا العربية، فقد استطاعوا بفضله أن يلموا جميع مفردات اللغة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى استطاعوا من خلاله أن يضعوا أصولا مجردة للأبنية قائمة على التقاطع بين أصل الاشتقاق، وأصل الصيغة.

ومن هذا المنطلق جرّد النحاة أصل الوضع في المفردات بعد أن قَسَّموا الكلم في العربية إلى نوعين: الجمود والاشتقاق، فما كان خالصا للجمود فـ"ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقة منه، وما كان قابلا للاشتقاق وسمة الكلمة فيه الترتيب والتوليد بين الأصل والفرع"[1]، وهذا الأخير معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة وتقاس به، إذا تجافا الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير، إذ في تقليبات الاشتقاق المختلفة –للكلمة– ما تثبت صورته، فتطابق أوزانهم المجردة التي أصلوها لكل نوع من الأبنية، وما تتغير صورته فيطرأ عليها ألوان من التغييرات فمعرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلا لمعرفة حاله المنتقلة، وذلك بإرجاعها إلى أصولها المجردة[2]، ومنه يكون

1 – محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، د.ط، القاهرة، 2006، مج2، ص214.

2 – ينظر: محمد الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص216-217.

الأصل والفرع في المفردة العربية سمتها الكلمة المشتقة لا الجامدة، والانتقال من الأصل إلى الفرع يتم بالتغير في الكلمة المشتقة الحاصلة بالتفريع.

**أولا: تغير الأصل بتصريف الكلمة لفظا ومعنى**

في كل تصريف يتم انتقال الأصل إلى مختلف فروعه لفظا ومعنى، ويكون ذلك دائما بالزيادة على الأصل، فهذه الزيادة هي علامة ضرورية[1]، لأن الفروع هي محتاجة إلى العلامة والأصول لا تحتاج العلامات، لأن العلامة زيادة، والأصل عدم الزيادة، ونقل السيوطي هذه القاعدة التي تجعل من "المعرفة فرع نكرة، لأن التعرف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية"[2]، ومن القضايا التي يتم فيها انتقال الأصل إلى مختلف فروعه لفظا ومعنى هي:

**1-تغير الأصل من المفرد إلى المثنى إلى الجمع:**

جاء في التجريد النحوي أن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلا لمعرفة حاله المنتقلة، ومن هذا رأوا أن من خصوصية الأسماء في بنيتها الصرفية أن تتسم بالإفراد، والإفراد أصل فيها، والتثنية والجمع فرعان في الأسماء لاحتياجهما إلى مورفمات تدل عليهما "لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل، على حين يفتقر المثنى والجمع بأنواعه إلى أمارات دالة على العدد".[3]

والمفرد مستغن بنفسه وما كان "مستغنيا بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره"[4]، فالعلامة طارئة، والطارئ فرع الأصل الأول، والأصول أقوى من الزوائد، لأن الأصل هو الذي بُنيت عليه الكلمة.

1 - ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، دار موفم للنشر، د.ط، الجزائر، 2012، ص153.

2 - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص79.

3 - خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، دار الشروق، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص89.

4 - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص237.

فالمفرد هو الأصل لأنه السابق والأول، ولأنه المتمكن، ولا يحتاج إلى علامة، يقول سيبويه: " اعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع، لأن الواحد أول، ومن ثم لم يُصرف ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد نحو: مساجد ومفاتيح"[1].

فالأصل يتغير من المفرد إلى المثنى بزيادة علامة على المفرد وهي الألف أو الياء بعدهما نون إن عُدمت الإضافة، وفي جمع المذكر السالم نزيد على المفرد الواو أو الياء ونتبعهما بالنون إن عدمت الإضافة، وفي الجمع المؤنث السلم نزيد عليه ألف وتاء، وفي جمع التكسير نجري تغيير في بنية الكلمة المفردة فتدل على الجمع "فالفرع لابد أن يكون فيه الأصل"[2]، والمفرد الأصل قابل إلى أن يتجرد من علامتها الفرعية التي لحقت به، ومنه يثبت الاستقراء النحوي الذي يقول: العلامة زيادة، والأصل عدم الزيادة.

### 2-تغيير الأصل من النكرة إلى المعرفة:

تُثبت كتب النحو أن الأصول مستغنية بالأوضاع الأوَّل عن العلامات الطارئة للفرق، وإنما ذلك أمر بابه الفرع، ومن هذا يرى جمهور النحاة أن النكرة أصل والمعرفة فرع عليها، يقول السيوطي: "الأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع التنكير"[3]، لأن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية، لكون العلامة تخصيص والعام أصل الخاص، وحسبك أن تدرك أن كل من: المضمر، فالعلم، فاسم الإشارة، فالاسم الموصول، فالمحلى بـ "أل"، ثم ما أضيف إلى شيء من المعارف والمنادى إذا كان نكرة مقصودة بالنداء أنها فروع لنكرة من علاماتها قبول ربّ و"أل" المؤثرة للتعريف، أو أن تقع موقع ما يقبلها، لكونها أصلا والأصل هو ما يبنى عليه ولا يبنى هو على غيره.

1 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

2 - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص238.

3 - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص78.

وبهذا الاعتبار تكون النكرة هي الأصل السابق الأول المتمكن مستغنية بنفسها لا تفتقر إلى غيرها، يقول سيبويه: "النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به".[1]

### 3-تغير الأصل من المذكر إلى المؤنث:

جاء في التجريد النحوي أن العلامة يؤتى بها عند تغيير الكلام عن أصله، ومن هذا التجريد رأى جمهور النحاة كذلك أن التذكير أصل لأنه الأخف والأشد تمكنا والأوَّل، والتأنيث فرعٌ محمول عليه بزيادة علامة "والزائد لا عصمة له، ولا يلزم ما يلزم الأصلي"[2] "لأن التأنيث في الأصل معنى صرفي كمعنى الجمع والتثنية، ولذلك يُعبر عنه بلواحق خاصة (مورفيمات) تدل عليها"[3].

وهذه اللواحق كثيرة أشهرها التاء التي تتحول هاء في الوقف مثل (قائمه نائمه)، والتاء التي لا تتحول إلى هاء (كأخت وبنت)، فهذه "المورفمات تخص المؤنث دون المذكر، لأن المذكر لا علامة له"[4].

فلما كان التأنيث فرع التذكير احتاج إلى علامة[5]، يقول سيبويه: "اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أُخبر عنه من قبل أن يُعلم أَذَكَرٌ هو أو أنثى، والشيء ذكر"[6]، ويقول في موضع آخر يؤكد فيه أصلية التذكير وفرعية التأنيث:" فكل مؤنث شيء والشيء يذكر، فالتذكير

1 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

2 -ابن جني، الخاطريات، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ، ص168.

3 - محمد خير الحلواني، المغني الجديد للصرف، دار الشروق العربي، د.ط، بيروت لبنان، ص434.

4 - المرجع نفسه، ص433.

5- عد ابن الأنباري علامات التأنيث خمس عشرة علامة ثماني منها في الأسماء، وأربع في الأفعال وثلاث في الأدوات، ينظر: المذكر والمؤنث، ص176.

6 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

أول وهو أشد تمكنا كما كانت النكرة أشد تمكنا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا عندهم، فالأول هو أشد تمكنا عندهم"[1]

**ثانيا: تغيير الأصل بتوليد كلمات لفظا ومعنى**

يتغير الأصل في الاشتقاق بتغير صيغة الكلمة بالتمام، وهو في الواقع تصرف أصل الكلمة أي تحول الحروف الأصلية التي تشترك فيها عدة كلمات، **والأصل هنا ليس كلمة بل القدر المشترك من الحروف التي تشترك فيها الأصول والفروع**، وهذا الرأي تبناه الأصوليون المتأخرون فقد كان لهم رأيان يختلفان عن آراء النحويين والأصوليين السابقين[2]:

أحدهما: أن اسم المصدر هو أصل المشتقات لا المصدر ولا الفعل على أن اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية، بوضع واحد لمادته وصيغته، ومن ناحية معنوية لمعنى واحد هو الحدث الساذج —وهذان اللفظ والمعنى —هما المادة السارية في سائر المشتقات بما فيهما المصدر والفعل الدالان على الحدث والزيادة.

والآخر: أن المادة اللغوية (ض ر ب) أي الحروف الأصول لضَرْب، وضرب وضارب ومضروب وغيرها هي الأصل، وأن كل مشتق من الأسماء والأفعال له صيغة خاصة عارضة على هذه المادة بصورة مستقلة عن الصيغ الأخرى، ولا يمكن أن يكون بعض هذه الصيغ أصلا وبعضها الآخر فرعا لعدم إمكان عروض الصيغة الجديدة على المادة المصوغة سابقا.

هذا وقد وافق السيوطي الأصوليين والمعجميين في أصل الاشتقاق بأنه المادة الموضوعة على المعنى وضعا أوليا إذ يقول: "الأصل هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينظم إليه معنى زائد على الأصل، والمثال في ذلك الضرب مثلا، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على

1 – سيبويه، الكتاب، ج3، ص241.

2 – ينظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، ط2، 1405هـ، ص93.

أكثر من ذلك، فأما ضَرَبَ ويَضْرِبُ وضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ ففيها حروف الأصل وهي **الضاد، الرّاء والباء** وزيادة لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر".[1]

وكقراءة أصولية لكلام السيوطي يتضح أنّ للغة قدرة على توليد عدة كلمات، تمثل الجذر الأساسي لما يُشتق منها كأن نشتق من الكلمة (كتابة) الكلمات التالية: كَتَبَ، كَاتِبٌ، مَكْتُوبٌ، كُتَّابٌ، كَتُوبٌ، مِكْتَابٌ، كَتَبَةٌ، كُتَّابْ، ويدلك هذا على أن "بنية اللغة تتوسع كما تتوسع الشجرة بفروعها الجديدة، وهي في توسعها تضل بنية واحدة حية كل فرع فيها يستمد حياته وقيمته من الجذر الأساسي، وهو في الوقت نفسه يزيده ثراء وغنى بما يضيف إليه من قدرات جديدة، ويبقى الجذر مصدر إشعاع لديه من القدرة على العطاء مالا ينفذ، ويضل محافظا على وجوده وأصالته، ويتميز بسهولة من الكلمات الدخيلة لما يلتف حوله من الفروع التي صدرت عنه".[2]

فالمبدأ في التعرف على الأصول والتمييز بينها وبين فروعها هو ضرورة الكشف عن الثوابت من الحروف في جميع الكلم، وهو رأي بعض المحدثين يقول تمام حسان: إذا صح لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي ألا نجعل واحدة منها أصلا للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك"[3]

وقد أكد على مذهبه في كتابه الآخر مناهج البحث في اللغة قائلا: -وجه القول كما أراه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة – أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع...فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرع منها الكلمات"[4]، وهذا خلاف للمدرستين -البصرية

1 - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص125-126.

2 - الحلواني، المغني الجديد في الصرف، ص235.

3 -تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص169.

4 -تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، د.ط، الدار البيضاء، 1998، ص215-216.

والكوفية–اللّذين عدّوا الأصل كلمة[1]، وذكر عبد الرحمن حاج صالح أنّ هذا الخلاف لم يحصل إلا بعد زمن سيبويه[2]، وسيبويه كان يرى "بأن الحروف الأصلية للمصدر أصل لفعله لا المصدر نفسه وهذا خلاف ما ادعوه".[3]

**ثالثا: تغير الأصل لفظا فقط لعرض**

من المتعارف عليه أن أبنية الكلام العربي تنقسم إلى أبنية صحيحة جاءت على ما تقتضيه القسمة التركيبية، وهناك أبنية خرجت على أصل صيغتها بسبب ما يعترضها من (إعلال، إبدال، إدغام...).

إذ أن التغير يصيب لفظها لا معناها، وعادة ما يكون التغير صوتيا يصيب جنسا من الكلام، "والفرع هنا الموجود المستعمل –والأصل يفترض وجوده النحوي، وقد يوجد بالفعل في الاستعمال، من نحو ما ذكره صاحب الكتاب عن بعض الكلمات التي جاءت مصححة عن العرب إذ يقول: "وأما قولهم عورِ وحول يحوّل وصيد يصيّد، فإنما جاؤوا بهن على الأصل في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل نحو: اعْوَررت، واحْوَلَلْتُ، وابْيَضَضْتُ، واسْوَدَدْتُ، فلما كن في معنى ما لابد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن، فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت، ولكنها بنيت على الأصل إذا كان الأمر على هذا"[4].

وذلك مثل قَامَ فأصله عند النحاة قَوَمَ، فقلبت الواو ألفا"[5]، يقول ابن جني: "هذا الموضوع كثير الإيهام الأكثر من يسمعه...وذلك كقولنا الأصل في قَام قَوَمَ، طال طَوُلَ، وفي خاف خَوِفَ، وفي شدّ شَدَدَ، وفي استقام اسْتَقْوَمَ، وفي يستعين يَسْتَعُونَ، فهذا يوهم أنَّ هذه الألفاظ وما كان نحوها –مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه– قد كان مرّة يقال حتى إنهم

1 – يرى البصريون أن المصدر أصل للفعل، في حين عكس الكوفيون ذلك وجعلوا الفعل أصلا للمصدر، ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى.

2 – ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص146.

3 – المرجع نفسه، ص146.

4 –سيبويه، الكتاب، ج 4، ص344.

5 – عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص142.

كانوا يقولون في موضع **قَامَ زَيْدٌ، زَيْدٌ قَوَمَ**...وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللّفظ إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا أنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيئ الصحيح ولم يعلّل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا»[1]، وربما جاء الشيء من ذلك على أصله صحيحا غير معلل يكون دليلا على الأصول المغيّرة وذلك قولهم: الصيد، الحيد، الجيد والقود والأود والحوكة... .[2]

فمن خلال هذا الطرح الذي تبناه ابن جني في كتابه الخصائص وسر صناعة الإعراب يثبت القسمة التركيبية للألفاظ التي خرجت عن أصلها وخالفته، وهذه المخالفة لظاهر اللفظ عند النحاة هو "رفض الناطقين إيّاه لاستثقالهم له، فالفرع مسبب، وابتعاده عن الأصل الذي يقتضيه نظام نظائره هو عن علّة".[3]

ولعلنا سنتوقف على مجموعة من بواعث الصرفيين في التغير الذي يصيب لفظ الكلمة من الأصل إلى الفرع مع ذكر عللهم التي سوغت ظاهرة تحول الأصل إلى الفرع:

## 1-في الإعلال بالقلب:

### 1-1-إبدال الألف همزة:

يتم الانتقال من الأصل المفترض إلى الفرع الموجود المتحقق في الاستعمال بمجموعة من العلل، ومن هذه العلل علة قلب الألف همزة:

يرى الصرفيون أن العربية تميل إلى إسكان حروف العلة للخفة اللفظية، غير أن هذا الإسكان يلتقي في بعض الأحيان مع حروف أصلها ساكنة وهنا يطبق الصرفيون قاعدة الإعلال بالقلب لكي لا يتوالى ساكنان في اللغة العربية، نحو إبدال ألف التأنيث الواقعة قبل ألف المد، وكلتاهما زائدة عن أصل الكلمة، ففي هذه الحالة لكي تتحقق الخفة اللفظية ويُعدل من الأصل إلى الفرع بقلب إحداهما يقول ابن جني: والقول في ذلك: إن الهمزة في صحراء وبابها إنما هي بدل

1 - ابن جني، الخصائص، ج1، ص256.

2 - ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص688.

3 - عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص142.

من ألف التأنيث كالتي في نحو: حُبلى، وسكرى، وبشرى، وجمادى، وحبارى، وقرقري، وخيزلي، إلا أنها في حمراء، وصحراء، وصلفاء وخبراء، وقعت الألف بعد ألف قبلها زائدة، فالتقى هناك ألفان زائدتان الأولى منهما الزائدة، والثانية ألف التأنيث، فلم تخل من حذف إحداهما أو حركتها فلم يجز في واحدة منهما الحذف، أما الأولى لو حذفتها لانفردت الآخرة، وهم قد بنوا الكلمة على اجتماع ألفين فيها، وأما الآخرة لو حذفت لزالت علامة التأنيث التي وُسمت الكلمة بها، وهذا أفحش من الأول، فقد بطل شيء منها.[1]

وعن الحركة –نقل ابن جني–رأي سيبويه الذي قال: وأنَّهُ لما انجزم الحرفان حُركت الثانية منهما، فانقلبت همزة فصارتا حمراء وصفراء، وصحراء وصلفاء كما ترى".[2]

وكقراءة لما جاء في تعليل ابن جنى يلاحظ أن الألف الأولى الزائدة في الأصل المفترض ساكنة لتليها الألف الثانية الساكنة هي الأخرى على النحو التالي: صحرَاْاْ، وبعد تحريك الألف الثانية على النحو التالي: صحراْاَ قلبت الثانية همزة، لأن الهمزة أقدر على تحمل الحركات لكونها حرفا صحيحا هذا من جهة، ومن جهة أخرى قلبت همزة لتقارب المخرجين أي بين الهمزة والألف لكونهما من الحلق.

وما رفض الناطقون استعمال الأصل المفترض إلا لاستثقالهم إياه، ومنه هربوا إلى الفرع الخفيف المستحسن على التداول في الكلام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينظر في قول ابن جني أن النحاة لشدة ولعهم بالأصل والفرع عللوا كذلك في هذه المسألة أن ألف التأنيث الممدودة التي جاءت في الأمثلة السابقة أصلها المقصورة.

فلهذا قاسوها على حبلى، وبشرى...لكونها ليست منقلبة عن واو أو ياء، لأن الواو والياء جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء، يقول الثمانيني معللا المسألة:" وأصل حمراء: حمرى على وزن سكرى لما أرادوا أن يكثروا أبنية التأنيث، ويجعلوا له صيغة ممدودة كما يجعلوا له صيغة مقصورة،

1 – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص85.

2 – نفسه، ج1، ص85.

ليتوسعوا في ذلك في نظم الخطابة والشعر والسجع زادوا قبل الألف التي في حمراء ألفا قبل ألف المد، فصارت ألف التأنيث طرفا بعد ألف زائدة، فاجتمعت ألفان فلم يخل أن يجمع بينهما، أو يسقطوهما أو يسقطوا أحدهما، أو يحركوا إحداهما، ولا يجوز الجمع بين ألفين لسقوطهما، ولا يجوز إسقاطهما لئلا يختل معنى الاسم، ولا يجوز إسقاط إحداهما لأن كل واحد منهما دخل لمعنى، فإسقاطه يخل بالمعنى الذي دخل من أجله، فلا بد من تحريك إحداهما، فليس يخلوا أن يحركوا الأولى أو الثانية، ولا يجوز أن يحركوا الأولى لأمرين:

أحدهما: أن الأولى زيدت للمد فلا حظ لها في الحركة، فلو حركوها لحركوا ما لا يجوز حركته.

والثاني: أنهم لو حركوها لانقلبت همزة، وبعدها ألف التأنيث، فكانت تكون الكلمة مقصورة وهم يريدون المد، فلا يحصل لهم المد، فلما فاتهم تحريك الأولى حركوا الثانية، وكانت أولى بالتحريك لأمرين:

أحدهما: أن بحركتها تصير الكلمة ممدودة

والثاني: أن ألف التأنيث قد شُبّهت بالأصول من حيث أنَّهُم يقلبونها ياء في جمع التكسير، إذ قالوا: حبالي، وكانوا يجعلونها حرف روي، فلما أُشْبِهَتْ الأصول كانت أولى بالحركة، ولما حركوا الثانية وهي ألف التأنيث، والألف إذا حركت، إنما تنقلب إلى أقرب الحروف إليها وهي الهمزة، فقالوا حمراء وصفراء، فحصل لهم المد الذي قصدوه".[1]

ومثلما قلبت ألف التأنيث لتجاور الساكنين كذلك قلب ألف مفاعل في جمع التكسير أو ما يشبه ألف مفاعل في الحروف والحركات، أي فعائل، وفواعل: ومنه قلبت ألف الأصل المفترض الثانية التي في قلائد والتي أصلها قلاْاْد، وفوائد التي أصلها فواْاْد، أي ما كان وزنها فواعل، فحركت

1 – عمر بن ثابت الثمانيني، شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سلمان البعيمي، مكتبة الراشد، ط1، الرياض، 1999، ص321-322.

الألف الثانية هروبا من التقاء الساكنين، وهذا ما نص عليه ابن عصفور في الممتع وهو ما أفضى إلى إبدالها همزة لقرب مخرجهما.[1]

وقد يتساءل الدارس عن سبب القلب لا الحذف فجواب الصرفيين كان أن حذف الأولى من شأنه أن تفقد الكلمة دلالتها على الجمع في التكسير نحو منابر قلائد، في حين حذف الثانية من شأنه أيضا أن يغير بناء الجمع.[2]

فذا الذي ذكرنا أصول مفترضة انتقلت إلى الفروع الموجودة والمستحسنة في الاستعمال، وعن هذا الأصل المفترض يقول تمام حسان في الخلاصة: "أن الحاجة دعت إليه، حين رأوا أن المفردات ذات الأبواب المشتركة تختلف أحيانا في صورها، وصيغتها فلا تنتظم في سلك واحد إلا بتجريد صورة أصلية ذهنية غير واقعية تجمع ما تفرق منها في قبيل واحد".[3]

### 1-2-إبدال الألف واوا أو ياءً:

### 1-2-1-في إبدال الألف واو:

نظر الصرفيون إلى أن الألف في الاسم المعرب والفعل المتصرف تسبق بحركة من جنسها ألا وهي الفتحة ولا تكون هذه الألف إلا ساكنة؛ غير أن هذه الألف تقلب واوا في حالتين:

في البناء للمجهول: لأن الألف في الأصل المفترض تسبق بضمة كما هي عليه صيغة البناء للمجهول، والألف هنا لا تكون إلا زائدة فتقلب واوا مناسبة لجنس الحركة التي قبلها ألا وهي الواو نحو: سُوير من صيغة البناء للمعلوم التي هي سارة، وعُوهد من صيغة البناء للمعلوم التي هي عاهد، فيتعذر النطق في الأصل المفترض فيكون لزاما أن يبدل من الأصل المفترض إلى الفرع المستساغ الاستعمال لغرض الخفة اللفظية حتى تكون الصيغة على ما هي عليه عُوهد، سُوير ...

1 -ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديد، ط3، بيروت، 1978، ص326.

2 - ينظر: نفسه، ج1، ص326.

3 -تمام حسان، الخلاصة في النحو، عالم الكتب، د.ط، مصر، 2000، ص16.

في التصغير: تقلب الألف كذلك واوا في هذه الحالة لأنها وقعت في موضع يقتضي تحريكها، لأن الألف وقعت في صيغة التصغير بعد حركة ليست من جنسها، ومنه تقلب لمناسبة الحركة التي جاءت على ما تقتضيه صيغة التصغير بضم الحرف الأول فوجب أن تقلب واوا مناسبة للحركة لأن الواو من جنس الضمة فقالوا: إنَّ الألف في تصغير بَاْب منقلبة عن واو وهي بُويب وهذا ما أثبته صاحب الكفاية في النحو إذ يرى أن بُويب معدول عن أصل وقعت فيه الألف ثانية، حيث إن هذا الموقع يقضي بتحريك الألف؛ لأنها مصغرة، إضافة إلى ضم ما قبلها مراعاة لعملية التصغير، وبناؤه (أي بناء التصغير) من الاسم المتمكن بأن يضم أوله لصغر مخرج الضم، ويفتح ثانيه للخفة، وتزاد ياء ثالثة، لأنها أخف من الواو.[1]

### 1-2-2-في إبدال الألف ياء:

تقلب الألف ياء في حالتين:

**-الحالة الأولى:**

أن تقع الألفة بعد كسرة في جمع التكسير نحو جمع (مفتاح، مصباح، منشار) والياء في جمعهم أصلها ألف، كما تقلب أيضا للتصغير نحو مفتاح في المفرد فتصير مُفَيْتِيحْ.

**-الحالة الثانية:**

أن تقع الألف بعد ياء التصغير في مثل (كتاب) وذلك لأن تصغيره يكون على (كُتَيْاب)، فتقع الألف بعد ياء التصغير ساكنة وهو محال فتقلب ياء ثم تدغم فيهما ياء التصغير لتصير كُتَيّبْ وهذا ما أثبته المالقي بقوله:"...الألف في نحو هذا ياء لكون ما بعدها مكسورا في التصغير والتكسير، فتنقل اللفظة مع الواو في مثل ما تقدم في الموضع قبل هذا، ولا يكون ما قبل الألف في هذا الموضع إلا مفتوحا فجعلت الياء عوضا لتناسب الكسرة لأنهما أخوان فتخف الكلمة.[2]

1 - محمد بن عبد الله، الكفاية في النحو، تحقيق: اسحق محمد يحي جاد الله الجعبري، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 2005، ص156.

2 - المالقي، رصف المباني، ص450.

## 2-في الإبدال:

قدَّر النحاة أصولا للكلمات بحسب التجريد الصرفي، ذلك لأنهم رأوا أن هذه الأصول تحكمها بنى رياضية تنتظم في مجرى واحد، والإبدال في الصرف العربي فرع متحول عن أصل مفترض، صيغته بحسب الميزان الصرفي افتعل.

يُرجع النحاة بعض الكلمات المتداولة في الاستعمال التي جاءت في القرآن وأشعار العرب ومنثورهم إلى صيغة واحدة تعتبر أصلا لهذه الكلمات، وقد عللوا ذلك لتجاور الصوامت بعد أن يؤثر بعضها في البعض الآخر، فتتولد فروعا مستساغة الاستعمال، نحو: إبدال تاء افتعل طاء، حيث أبدلت باطراد البتّة، ولا يجوز غير ذلك، إذا كانت الفاء صادً أو طاءً أو ظاءً، فتقول في افتعل من الضرّب: اضطرب، ومن الصبّر: اصطبر، ومن الظهر: اظطهر، ومن الطّرد: اطّرد، فتدغم لأنك لما أبدلت التاء طاءً اجتمع لك مثلان، الأوّل منهما ساكنّ، فأدغمت، ولم تبدل التاء لأجل الإدغام بل للتباعد الذي بين الطاء والتاء، ولكن الإدغام لم يتحقق في اضطرب، واصطبر، واظطهر لأنه لم يجتمع مثلان".[1]

وإذا كانت فاء افتعل واوا أو ياء أبدلت تاء وأدغمت في التاء بعدها، وذلك في قولك: (متّقد، ومتّعد، واتّعد، واتّقد)، ويشرح ابن جني ذلك بقوله: "فأما ما تقيس لكثرته فافتعل، وما تصرّف منه، إذا فاءه واوا فإن واوه تقلب تاء وتدغم في تاء افتعل فصارت (اتّزن) أصله (اوتزن) فقُلبتْ الواو تاء وأدغمت في تاء افتعل فصار (اتّزن) ومثله (اتّعد، اتّصف) من الوصف"[2]، وإذا كانت الفاء ثاء مثل: ثأر، أبدلت التاء ثاء وأدغمت في الأخرى (اثّار) وأصله (اثتأر).

وكذلك إذا كانت فاء افتعل دالا، أو ذالا، أو زايا أبدلت التاء دالا مثل: (دعا، ادّعى، ذكر إذذكر، زهي، ازدهى) ويجوز أن تدغم الذال في الدال فيقال: ادّكر، كما يجوز أن تدغم الدال في الذال فيقال: اذّكر وهذا أضعف وجه.

1 -ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص360.

2 - ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص147.

### 3–في الإدغام:

يرى النحاة أن الإدغام فرع متحول عن أصل، وهناك كلمات جاءت في الكلام المتداول الاستعمال منبهة على أصل بابها مثلها مثل ما جاء منبهة على أصل بابه في الإعلال نحو: استنوق، واستحوذ وغير ذلك من الكلمات الموروث عن بعض لهجات العرب، فالإدغام عدول عن أصل؛ إذ الأصل فيه الفك، وهذا العدول يدعو إليه في الغالب الاستخفاف اللفظي، لأن العربية تسعى إلى الخفة اللفظية، فبدلا من أن تستعمل مقطعين متوسطي الإغلاق في امدد، تستعمل مقطعا متوسطا مغلقا، مع مقطع قصير في مُدّ، فالأصل في جميع حالات الإدغام الفك لكون الإدغام بكل صوره عدول عن أصل، يقول سيبويه: عن مُدّ من الأمر "وامدد وهو الأصل"[1].

فالفرع مسبب وابتعاده عن الأصل الذي يقتضيه نظام نظائره هو عن علّة، وقد برز الأصل المفترض مع الضرورة الشعرية، لأنه يجوز في الضرورة الإخراج عن الأصل المستعمل إلى القياس المتروك، إذ يقول ابن جني: "ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد [كما أنه عندنا مراد معتقد] إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره نحن فيه وذلك قوله:

سَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُدُودَ وَقَلَّمَا ∴ وِصَالُ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ"[2].

وبرّر سيبويه هذا النحو في الشعر كثيرا وقال: "اعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغام أجروه على الأصل، قال الشاعر:

مَهْلاً أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبَتْ مِنْ خُلُقِي ∴ أَنِّي أَجْوَدُ لاَ أَقُومُ وَإِنْ ضَنِنُوا.

وقال: تَشْكُوا الوَجَى مِنْ أَضْلَلٍ وَأَضْلَل~".[3]

فالقياس في أضلَلَ وهو أَظَلُّ –بتشديد اللام–، لكنه جاز فكه وجاء على أصله تبعا للضرورة الشعرية، فالشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع،

1 – سيبويه، الكتاب، ج2، ص265.

2 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص257.

3 – سيبويه، الكتاب، ج3، ص535.

يقول العكبري:" اعلم أن ضرورة إقامة الوزن تدعو إلى جواز ما تمهد في القواعد الكلية خلافه... واعلم أن معظم ما يجوز في ضرورة الشعر يرجع إلى أصل قد رجح عليه أصل آخر، فالشاعر يحاول ذلك الأصل المتروك عند الضرورة".[1]

## IV–فلسفة العامل النحوي وتأثير نظرية الأصل والفرع:

شكل التجريد والتصنيف النحوي ما يعرف بنظرية العامل التي تهتم بأثر الحركات الإعرابية التي تجلبها هذه العوامل، وذلك بعد أن تحرى النحاة الأقدمون الكلمات داخل الأساليب فلاحظوا أن الكسرة تلحق الكلمة إذا سبقت بحرف من حروف الجر، أو كان ما قبلها مضافا إليها، أو كانت تابعة لما هو مجرور، وتضل الكسرة ملازمة للكلمة ما دامت في أحد الأوضاع الثلاثة الماضية، فارتضت المدارس النحوية القول بأن الاسم يجر بحرف الجر أو بالمضاف أو بالتبعية.[2]

وكذلك رأوا أن ضمة الفاعل وفتحة المفاعيل يجلبها فعل الفاعل، وأن ضمة المبتدأ والخبر يجلبها عامل معنوي له علامة عدمية، إضافة إلى أن اسم إن وخبرها واسم كان وخبرها يخضع كذلك في حركتهم الإعرابية لهذه العوامل.

ولعل النحاة لم يهتدوا إلى هذه العوامل إلا بعد أن لاحظوا تعالق الكلمات بعضها ببعض، فمنها الجامد والمشتق، والمتصرف وغير المنصرف، حتى تبين لهم أن هذه العوامل منها ما يعمل دون شروط ومنها ما يعمل بشروط.

وكذلك اهتدوا إلى أن الأسماء في أصلها ألا تعمل لأنها معمولات لعوامل، وأن الأفعال في أصلها أن تعمل لا أن تعمل فيها العوامل، ومن هذا المنطلق جردوا أصل الوضع في التراكيب، ومن هذا التأسيس نعرف العامل كما جاء عند نحاتنا المؤسسين، ونبين فلسفته، ونبين خضوع العوامل لفكرة الأصل والفرع وما تتضمنه من نظير وتشبيه.

---

1 – العكبري، اللباب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، 1955، ج2، ص96-97.

2 –ينظر: بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، منشورات الدار الجزائرية، ط1، الجزائر، 2015، ص100.

## أولا: العامل النحوي–قراءة في المفهوم

تنبنى نظرية العامل على ثلاثة مقومات:

العامل:(وهو الفاعل: الله أو المتكلم أو الكلام يفعل بعضه في بعض)

المعمول: وهو المعرب القابل للإعراب أصلا أو فرعا، ويقابله المبني الذي يلزم صورة واحدة أي لا يقبل حالات الإعراب.

الإعراب: وهو الأثر الذي يجلبه العامل –لعلاقة ما–وموضعه أواخر الكلم يكون ظاهرا أو مقدرا أو محلا، له علاماته الدالة على معاني النحو: الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة، (رفعا ونصبا وجرا وجزما)، بخلاف البناء ثابت لا يتغير بتغير العلاقات بين العوامل والمعمولات.

وتخضع هذه المقومات لما يعرف بالتعليق: الذي هو نظام أساسي في النحو والتركيب اللغوي، ومن هذه المقومات عرَّف الأستراباذي العامل النحوي إذ يقول: "نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا لكونه كسبب للعلامة، كما أنه السبب للمعنى المعلّم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام"[1].

يفهم من كلام الأستراباذي: أن العمل في النحو معنى قبل أن يكون علامات إعراب، وأنه علاقة بين اللفظ واللفظ، فالألفاظ عامل بعضها في بعض فهي عامل ومعمول، أو علاقة معنى بلفظ أي أن المعاني والألفاظ يعمل أحدهما بالثاني، والعامل عند سيبويه وشيخه الخليل كما قال عبد الرحمن حاج صالح هو: "إظهار تكافؤ البنى بحمل الشيء على نظيره، وهو الحمل الذي يمتاز به القياس العربي عن غيره، وبه تتبين البنية الجامعة لعدة أضرب من الكلام"[2] لا كما فمهمه النحاة المتأخرون بعد زمان سيبويه الذين حصروا فائدة العامل وما يعمل فيه في كونه سببا للإعراب فقط، بل أيضا وفوق كل شيء في كونه السبب لنشوء بنية الكلام، وذلك بتخصيص

1 – الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص52.

2 –عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، د.ط، الجزائر، 2016، ص127.

لكل عنصر من عناصره موضعا معينا ومجموع هذه المواضع هكذا مرتبة هي بنية الكلام يقع في أعلى مرتبة من التجريد لشمولها.

ويعطي عبد الرحمن حاج صالح أمثلة لإبراز مفهوم التكافؤ لنشوء بنية الكلام بواسطة العامل وذلك بحمل النظير على النظير وهو مفهوم رياضي امتاز به الخليل وأصحابه.

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **[1]** | ∅ | زيد | ـُ | نْ | منطلق | ـُ | نْ | #.. |
| **[5]** | إنّ | زيد | ـَ | نْ | منطلق | ـُ | نْ | #.. |
| **[6]** | كان | زيد | ـُ | نْ | منطلق | ـَ | نْ | #.. |
| **[3]** | ضرب | زيد | ـُ | نْ | عمر | ـَ | نْ | #.. |
| **[4]** | ضربْ | ـــــتُ | | | عمر | ـَ | نْ | #.. |
| **[5]** | ضربْ | ـــــتُ | | | - | - | - | #.. |

(∅) إن الموضع الذي تظهر فيه [1] خال من أي شيء وهو ما سميه النحاة منذ زمن سيبويه بالابتداء "ومعناه الاستئناف وهو عدم التبعية...وهو القطع للوحدة عمّا تقدم، وعلامته وهي الصفر؛ أي خلو الموضع الذي قبل الوحدة، وسموا العنصر الذي يأتي بعد هذا الموضع الخالي بالمبتدأ لأنه تابع لما في هذا الموضع وهو الصفر، والمبتدأ هو عند من جاء بعد سيبويه العاري عن العوامل اللفظية"[1]، ويسمي النحاة هذا التأثير في اللفظ والمعنى من قبل هذه الأدوات عملا، واللفظ المؤثر عاملا، والذي يتأثر به المعمول-أنظر المخطط التالي:

| | عملا | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عامل | معمول أول | | | معمول ثاني | | | |
| عامل معنوي | ∅ | زيد | ـُ | نْ | منطلق | ـُ | نْ | |
| عامل لفظي | ضرب | زيد | ـُ | نْ | عمر | ـَ | نْ | |
| | كان | زيد | ـُ | نْ | منطلق | ـَ | نْ | |
| | ضرب | تُ | | | | | | |

1 -نفسه، ص126.

**ثانيا: فلسفة العامل النحوي وتجاذب الأصلية والفرعية**

تقوم فلسفة العامل النحوي على مقولة الأصلية والفرعية؛ إذ يرى النحاة أن الأصل في العمل للأفعال وأختلف في الحروف، وأن الأصل في الأسماء عدم العمل لكونها معمولات تعمل فيها العوامل الفعلية والحرفية لكونها قائمة على المعنى الوظيفي الفاعلية والمفعولية...، والملاحظ أن مقولة الأصلية والفرعية في نظرية العمل النحوي تستبطن في باطنها مقولة أخرى هي مقولة الشبه والنظير، إذ إن الأولى أساسها العوامل الفروع، والثانية أساسها العوامل الأصول، لكون هذه الأخيرة صفة تكتسبها الظواهر النحوية على أساس التناظر، في حين أن الأولى صفة تكتسبها الظواهر النحوية على أساس الشبه وتراكم الوجوه.

وبمنطق عقلي صوري رياضي قسم النحاة العوامل بحسب قوة تأثيرها، فالفعل أولها، والحرف ثانيها والاسم ثالثها، وهذا ما جسده أبو البقاء العكبري بقوله:" أصل العمل للأفعال، والحروف دخلت موصولة لها إلى الأسماء، فلما اختصت عملت فكانت تل الأفعال في العمل، أما الأسماء فمعمول فيها فلم تكن عاملة".[1]

فالفعل مطلق العمل لا يكون إلا مؤثرا في الأسماء مولدا المعاني الوظيفية الأساسية، والحروف قُسّمت عندهم إلى عوامل وهوامل تمنع من التأثير اللفظي، والأسماء لا تعمل وإنما تقبل العمل، غير أنه يوجد صنف منها أُشبه الأفعال فعمل عملها، فيكون موسوما بسمتها، وتلك الأسماء هي الشبيهة بالأفعال والحروف.

الفعل: (+ عامل) ← (ضرب زيدٌ عمرًا).

الحرف: (± عامل) ← (دخلت إلى لمسجد).

الاسم: (∓عامل) ← وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ

1 – أبو البقاء العكبري، اللباب في علل الإعراب والبناء، ج1، ص353.

فيتضح أن الحرف يعمل إن كان مختصا إما بالاسم أو الفعل، والفعل لا يعمل إلا في الاسم، والاسم يعمل متى اتصل بالفعل أو الحرف وشابههما، وحسبنا الآن أن ننتقل إلى ترتيب الأسماء والحروف العاملة وفق تصنيف الأصل والفرع:

## 1-الأصل والفرع في ترتيب الأسماء العاملة:

### 1-1-عمل المشتقات وتجاذب الأصلية والفرعية:

كنا بينا في دراستنا هذه أن المقولات تتقاطع وتتجاور وتتلازم فيما بينها من خلال خط متصل من السمات النحوية كأن يكتسب الاسم بعض خصائص الأفعال فيقوم مقامه، ولا يقوى قوته، فالصفات والصيغ الدالة على الصفة تشبه الفعل وتجري مجراه في الحركات والسكنات فتطبع بميسمه وتفضي إلى إنتاج سمات مشتركة حتى تكون أسماء لفظا وأفعالا معنى.

وعمل هذه المقولات يعتبر فرعا لأصل هو الأفعال، فلما شابهتها عملت عملها، وعملها ليس في مرتبة واحدة، فكلما كانت قريبة من الفعل عملت عمله، وكلما كانت بعيدة عنه في حركاته وسكناته عملت بشروط لأنها لم تقوى قوة عمل الأفعال وهذا تفصيل لذلك:

#### 1-1-1-عمل المصدر-فرع الأصل-وإجرائه مجرى الفعل:

يعتبر المصدر أصلا للفعل من حيث الاشتقاق، لكن الفعل يعتبر أصلا من حيث العمل، لأن هذا الأخير أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب في لغة العرب، فهي تفوق الأحرف العاملة لأنهم لاحظوا أن معمولاتها كثيرة متنوعة، فهي ترفع الفاعل وتنصب المفعولات جميعا، كما تنصب الحال وتمييز النسبة، وتعمل في الجمل ولا يقف أمرها عند هذا الحد بل إنَّها تعمل فيما تقدم عليها وفيما تأخر عنها، لذلك قدموا الفعل على المصدر في باب العمل، وعن ترتيبه في العمل جعله لأزهري في المرتبة الثانية بعد الفعل، يقول: "والثاني منها المصدر، فإن قيل لما قدم المصنف المصدر على اسم الفاعل؟ قيل: إن المصدر جار على الفعل وأيضا عمله غير مقيد

بزمان خاص بخلاف عمل اسم الفاعل، فإن عمله مقيد بزمان الحال والاستقبال، لهذا قدم المصنف المصدر".[1]

ونظرا لأنه أجرى مجرى الفعل معنى ووظيفة فقد عمل عمله، يقول سيبويه:" هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه وذلك قولك: عَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيدا، فمعناه أنه يَضْرِبُ زيدا، وتقول عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدا بكر، ومن ضَرْب زيدا عمر، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنَّه يَضربُ زَيدُ عمرا، ويضربُ عمرا زيدٌ، وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلا ومفعولا ...فمما جاء في هذا قوله عز وجل:" أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة"، وقال:

فَلولاْ رَجَاْءُ النَّصْرِ مِنكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَك قَد صَاروا لَنا كالمَوَارِدِ".[2]

فالمصدر هنا سلك مسلك الفعل، وعمل عمله وجرى مجراه، فرفع فاعلا ونصب مفعولا، ونظرا لأنه قريب المجرى من الفعل فإنه عمل في المفعول ماضيا كان أو مستقبلان عكس اسم الفاعل الذي ينحط عليه رتبة، إذ لا يعمل إلا في المستقبل والحال، ولأنه فرع الأصل ورتبة الفرع أضعف من رتبة الأصل اشترط النحاة عدم تقديم المفعول عليه إن كان المصدر مقدرا بأن مع الفعل، غير أنه يجوز تقدُّم معموله الثاني، أي مفعوله على الفاعل إن حلَّ المصدر محلَّ فعله فحسب، فقد جاء في شرح الأنموذج من أن المصدر "يرفع زيد على الفاعلية وينصب عمرا على المفعولية في جملة (عجبتُ من ضرب زيد عمرا)... وإن شئت قدمت المفعول على الفاعل نحو(عجبت من ضَرْب عمرا زيدٌ)....ولا يتقدم عليه معموله، والمراد بالمعمول المفعول، وسببه أن المصدر مقدَّر بأنْ مع الفعل، فكما لا يتقدَّم ما بعد أنْ عليها لا يتقدم ما بعد المصدر عليه، فلا يقال: زيدا ضربك خير له، كما لا يقال زيدا أنْ تَضرب خيرا له".[3]

1 – خالد الأزهري الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني، ص288.

2 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص189.

3 – الأردبيلي، شرح الأنموذج، ص178.

ومن هذا النص يتضح أنّ الفعل له قوة التصرف فيتقدّم مفعوله على فاعله وعليه معا، في حين أن الحروف وخاصة –حروف الشرط–لا يجوز فيها تقديم معمولها الثاني عليها لأنّها لا تقوى قوة الفعل ولا تتصرف تصرفه، فكذلك عمل المصدر لأنه فرع الفعل محمولة عليه جاز فيه تقديم مفعوله الثاني على فاعله دون أن يتقدم على عامله، لأنه كما يقول النحاة محمول على الفعل ومقدر بأن مع الفعل.

ولعلنا ننوه المطلع على كتب النحو وتصنيفاته أن تعليل النحاة سواء في عمل المصادر والأسماء المشتقة أو غيرها إلا ويعود للاستعمال اللغوي، ذلك لأن النحاة مهما حلقوا في سماء التعليل يبقى لهم اتصال وثيق بالاستعمالات اللغوية، لأنهم إنما يعللونها هي، فلا يجوز أن تنأى العلل عن الاستعمال اللغوي، لهذا يمتنع التسلسل، وهو أن تعلل كل علة بعلة إلى ما لا نهاية، لأن منطلق العلة هو نهايتها، أي: الاستعمال اللغوي. كما يمتنع الدور الفرضي، وهذا ما استشهد وعاد إليه سيبويه في عمل المصدر بشواهد شعرية كثيرة، إذ قال:" ومما أجرى مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر:

يَمُرّون بالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهُمْ ويَخْرُجن من دارِينَ بُجْرَ الحَقائِبِ

على حِينَ أَلْهى النَّاسَ جُلُّ أُمورِهِم **فندْلاً** زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

كأنه قال اندل، وقال المرار الأسدي:

أَعَلاقةَ أُمَّ الوليّدِ بعد ما **أَفْنانُ** رَأْسِكَ كالثَّغامِ المخْلسِ

وقال:

**بِضَرْبٍ** بالسُّيوفِ رءُوسَ قَوْمٍ أَزَلنا هامَهنّ عَنِ المقِيلِ.[1]

### 1-1-2-عمل اسم الفاعل-فرع الأصل- وإجرائه مجرى الفعل:

الأسماء العاملة عند النحاة ستة وهي: المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وهذه الأسماء جاءت عاملة لمضارعتها للأفعال،

1 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص115-116.

والمضارعة علة من العلل التي اعتمدها النحاة في القياس النحوي الذي يقوم على العناصر الأساسية المشبه، والمشبه به، وهما الأصل والفرع.

وبالمضارعة علَّلَ النحاة عمل اسم الفاعل، إذ يرون أنه لما أشبه الفعل المضارع لفظا ومعنى عمل عمل الأفعال، وجرى مجرها إذ جاء في الكتاب:" هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونة، وذلك قولك هذا ضَارِبٌ زيد غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا، فإذا حدث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وتقول: هذا ضَارِبٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة، وكان زيدا ضاربا أباك، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل في حالة وقوعه وكان موافقا زيدا فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك ويوافق زيدا، فلهذا جرى مجرى الفعل المضارع في المعنى والعمل".[1]

فهذا أساس منهجي اعتمده سيبويه في ترتيب الأسماء، وهو أساس عاملي، إذ رتب الأسماء حسب قوة عملها وتصرفها في معمولاتها، وهذه القوة مردها إلى قوة الشبه بين الاسم المشتق، والفعل الذي يعمل بالأصالة.

والذي يربط الأصل بالفرع هنا هو المضارعة اللفظية والمعنوية، فمن الناحية اللفظية يعتبر اسم الفاعل (الفرع) من الصفات المتصلة بالفعل وجارية عليه في الحركات والسكنات أي في البنية المقطعية في المجرد والمزيد وهذا نموذجا لذلك:

ضارب ← يضرب← فاعل –يفعل

أو –منقسم- ينقسم منفعل – ينفعل

مطمئن- يطمئن ← مفعلل –يفعل

وغير ذلك من الأشكال الصرفية المتناظرة مقطعيا، ومن الناحية المعنوية فاسم الفاعل يشترط فيه الدلالة على الحال أو الاستقبال، لأنَّ المضارع يَدُل إما على الحال أو الاستقبال، إلا

1 –سيبويه، الكتاب، ج1، ص164.

أنَّ النحاة في عمل اسم الفاعل جوزوا اعماله إن أريد بالماضي حكاية حال ماضيه كما في قوله تعالى: "﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1]، فإن ذراعيه منصوبة بباسط، مع أن هذا البسط في قصة أصحاب الكهف ماضية، لكن لما وردت مورد الحكاية صارت كالموجودة.[2]

ونتيجة المضارعة الشكلية والمعنوية حققت الفروع مركبات نحوية تشبه الإسناد الذي يؤديه الفعل وفاعله، لهذا جاء اسم الفاعل طالبا فاعلا مضمرا ومفعولا كما يطلب الفعل فاعلا ومفعولا، ولأنَّه أقوى المشتقات عملا للمشابهة القوية بينه وبين أصله جاز فيه أن يتقدم المفعول به على العامل اسم الفاعل نحو قولنا: هذا زيدا ضاربُ، مثلما يتقدَّم المفعول به على الفعل والفاعل نحو: زيدا يضربُ الرجلُ، يقول الزجاجي: "ولا يتقدم مفعوله على عامله (يقصد اسم الفعل) لأنَّه لم يقو قوة اسم الفاعل ولم يجئ على تقديمه وتأخيره إضمار اسم الفاعل فيه، فلذلك كان أنقص رتبة من اسم الفاعل".[3]

### 1-1-3-عمل اسم المفعول-فرع الأصل- وإجرائه مجرى الفعل معنى وعملا:

يلي اسم الفاعل اسم المفعول في العمل، لأنَّه مشتق من فعل مبني للمجهول، واسم الفاعل مشتق من فعل مبني للمعلوم، ويعلل الأزهري سبب تقدُّم اسم الفاعل عن المفعول مع أن كل واحد منهما يعمل عمل الفعل، "أن اسم الفاعل من قام به الفعل، واسم المفعول من وقع عليه الفعل، فلا شك أن من قام بالفعل أشرف ممن وقع عليه الفعل، وأيضا أنَّ اسم المفعول يُبنى من المضارع المجهول، واسم الفاعل من المضارع المعروف، والمضارع المجهول فرع للمضارع المعروف".[4]

1 - سورة الكهف، الآية 18.

2 -الأردبيلي، شرح الأنموذج، ص181.

3 - الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص135.

4 - خالد الأزهري، العوامل المائة النحوية في أصول علماء العربية لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: زهران البدراوي، دار المعارف، ط1، القاهرة، د-ت، ص293.

ولأنه فرع الأصل جاء عمله مقيدا بالشروط نفسها التي اشترطها النحاة في عمل اسم الفاعل، ولأنه قريب الشبه من اسم الفاعل جاز فيه أن يتقدم معموله على عامله نحو قولنا: إن هذا رجل ثوبا مكسو، إن هذا رجل مكسو ثوبا.[1]

### 1-1-4-عمل الصفة المشبهة -فرع الفرع-وإجرائها مجرى اسم الفاعل:

تعتبر الصفة المشبهة فرعا لاسم الفاعل الذي هو بدوره فرع الفعل المتصرف، فكان الفرع هنا أصلا لفرع آخر، وقد عملت الصفة المشبهة لأنها جرت مجرى اسم الفاعل وانحطت عنه درجة، والمشابهة بينهما كانت في الدلالة على الحدث وفاعله، لهذا جاءت في عملها للاسم الظاهر بعدها على الفاعلية، فإذا قلت: مررتُ برجل حَسَنٌ أَبُوهُ، كان كقولك مررت برجل قائم أبوه.

ونظرا لأنها فرع الفرع انحطت عن أصلها اسم الفاعل في العمل درجة، يقول سيبويه: "إنَّها ليست في معنى الفعل المضارع، وإنَّما شُبّهَت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم ...كما أنه ليس مثله في المعنى وقوته في الأشياء".[2]

ويستشف من قول سيبويه أن عملها يوصف بالضعف فلا يتقدم معمولها عليها ولا تعمل إلا في الاسم الظاهر بعدها عكس اسم الفاعل أصلها الذي يعمل في المعمول المضمر ويتقدم معموله الثاني على عامله.

### 1-1-5-عمل أسماء التفضيل-فرع الفرع-وإجرائها مجرى أفعل التعجب:

يرى النحاة أن عمل اسم التفضيل بعيد الشبه عن الفعل ولا يقوى قوته، بل هو من المشتقات التي يندر عملها، كما أنه ينحط درجة عن عمل الصفة المشبهة، لكونه يشبه أفعل التعجب في اللفظ والمعنى، ولذلك لا يبنى إلا مما يبنى منه أفعل التعجب، فلا يثنى ولا يجمع ولا

1 - ينظر: ساكر مسعود، غربي بكاي، مقولة فرع الأصل وفرع الفرع بين علاقتي اللزوم والبناء دراسة في نظرية العمل النحوي، مجلة علوم اللغة وآدابها، عدد1، مجلد14، 2022، ص767.

2 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص194-195.

يؤنث لأنه فعل إلا إذا عرف باللام لأنه يخرج بسبب اللام عن شبه الفعل، لأنها من خواص الأسماء فلا جرم تدخله التثنية والجمع والتأنيث[1].

ولكونه فرع الفرع بعيد الشبه عن الفعل فإنه يرفع فاعلا بشروط إذا اختل شرط واحد منها لم يعمل، وهذه الشروط كما حددها النحاة هي على النحو الآتي:

أن يسبق بنفي أو ما يشبه النفي

أن يكون مرفوعه أجنبيا

أن يكون مفضلا على نفسه

ويشير محمد الحلواني إلى أن النحاة متفقون على أن اسم التفضيل لا يقوى على نصب المفعول به، غير أنهم لما رأوا شواهد في كلام العرب الفصيح ما يخالف هذه الأصل الذي وجدوا عليها الكثير الشائع من نصوص اللغة كقول العباس بن مرداس:

فلَمْ أَرَ مِثْلَ الحيّ حياً مُصبّحا وَلَاْ مثلَنا يَوْمَ التَقَيّنَا فَوَاْرِسَا

أكرَّ وأحمى للحقيقةِ منهمُ وأضْرَبَ منا بالسيوفِ القَوَانسَا

فالظاهر من البيتين أن القوانس، مفعول به لاسم التفضيل: أضرب منا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[2]، فقوله **من** يبدُ مفعولا به لاسم التفضيل: أعلم، ولكن النحاة ينكرون هذا تمسكا بالقاعدة التي وصلوا إليها، ويذهبون إلى أن كل من القوانس في قول الشاعر، و**من** في الآية مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأولى **نضرب**، وفي الثانية **يعلم**.[3]

1 -ينظر: الأردبيلي، شرح الأنموذج، ص183.

2 - سورة الأنعام، الآية 117.

3 -ينظر: محمد خير الحلوانين الواضح في النحو، دار المأمون، ط6، 2000، ص161-162.

### 1-2-تجاذب الأصلية والفرعية في غير المشتقات من الأسماء:

### 1-2-1-عمل أسماء الفعل –فرع الأصل-وإجرائهم مجرى الفعل معنى وعملا:

قال النحاة إنَّ الاسم معرب بالأصالة ونظير ذلك أن الأفعال مبنية أصالة، وما بني من الأسماء يعتبر فرعا، وما أعرب من الأفعال يعتبر فرعا كذلك، وأسماء الفعل جاءت مبنية مثل الأفعال لأنها أسماء سُمِّيت بها الأفعال؛ أي قامت مقامها، وعن عملها فهي تعمل عمل الفعل لكنها لا تتصرف تصرفه لأنها فرع، والفرع يوصف بالضعف، فلا يتقدَّم أحد معموليها عليها، ولو جاز تقديم أحد معمولاته عليه لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع وأصله وذلك لا يجوز، لأنَّ الفروع تنحط أبدا عن درجة الأصول.

### 2-عمل الحروف المشبهة بالفعل وتجاذب الأصلية والفرعية:

تحكمت مقولة الأصل والفرع في عمل بعض الأدوات التي كان الأصل فيها عدم العمل، لأن النحاة اشترطوا في عمل حروف المعاني بعض القواعد التجريدية على غرار الاختصاص، وشبه الفعل، وعدم الفصل بين العامل والمعمول.

فأما الاختصاص فهوم لزوم الأداة لقبيل معين: اسم أو فعل، فإذا دخلت الأداة عليهما معا لم تكن مختصة، ثم لم تكن عاملة، فحروف الجر عملت الجر في الأسماء لاختصاصها بالأسماء دون الأفعال، ونظير ذلك عملت أدوات الجزم والنصب الداخلة على الفعل المضارع لاختصاصها به دون الأسماء.

غير أن هذه القاعدة التي جرَّدها النحاة لم تكن شاملة للتصنيف اللغوي، لأنَّ بعض الأدوات جاءت عاملة وهي غير مختصة بقبيل معين بل تدخل مرة على الأسماء ومرة أخرى على الأفعال على نحو ما نراه في ما الحجازية وغيرها من بعض الأدوات التي عُدَّ عملُها فرعا لأصل.

وأما شبه الفعل فهذه قاعدة أساسية في التجريد النحوي، لكون بعض الأدوات التي جاءت عاملة لمشابهتها الأفعال في الشكل والمعنى، وما دامت محولة ومشبهة بالأفعال فعملها يتسم بالفرعية والضعف على ما سنرى.

والشرط الثالث القائل بعدم الفصل بين العامل والمعلوم هو من شروط الحروف لكونها تقتضي المجاورة لأنَّها عوامل لا تقوى قوة الأفعال، فهي دونها مرتبة وإذا ضعفت المجاورة أو زالت ضعف تأثير العامل أو زال.

ويرى النحاة أن بعض الأدوات التي جاءت عاملة في حين القياس يوجب عدم العمل إلا ويعود لعلة الاستعمال، إذ إن بعض اللهجات جاء الكلام فيها يخالف قواعد وقوانين القياس، نحو عمل الأداة (إنِ) النافية العاملة عمل ليس في لغة الحجاز، مهملة في لغة تميم وهو القياس، وكذلك الأداة (ما) الحجازية جاءت عاملة عند الحجازيين وإن لم تكن مختصة بقبيل مُعَيَّن وما الخلاف في عملها إلا ويرجع لاختلاف لغات العرب، وهذا ما تحاول هذه الدراسة استقرائه مع تحديد الأصل والفرع في عمل هذه الأدوات، وذكر علل كل صنف من هذه الأصناف.

### 2-1-عمل إن وأخواتها المشبهة بالفعل -فرع الأصل- وإجرائها مجرى الفعل:

كنا أشرنا إلى أن العمل أصل في الأفعال فرع في الحروف والأسماء، ولما وجد النحاة إنَّ وأخواتها تعمل في الاسمين أخذوا يبحثون عن علَّة عملها، وقالوا: إنَّ عملها يعتبر فرعا لأصل هو الأفعال، لأنَّها وأخواتها محمولة ومُشَبَّهة بالأفعال، ويُنسب هذا الرأي إلى أوَّل نحوي هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يقول: "والنصب بـ (إنَّ) وأخواتها قولهم: إنَّ زيدا في الدار أشبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول به على الفاعل...".[1]

ولما كانت في عملها تعتبر فرعا لأصل، والفروع عندهم تضعف عن مجاراة أصولها، واختلفوا في تعليل هذه الفرعية، ففرعية (إنَّ) عند البصريين جعلت منها وأخواتها تلزم طريقة واحدة أوجبت فيها تقدير المنصوب على المرفوع، فلم تتصرف تصرف الفعل لئلا تجري مجراه فيُسَوَّى بيّن الفرع وأصله.[2]

1 -الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين صالح قباوة، ط5، 1995، ص73.

2 - ينظر: ابن عصفور الأشبيلي، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1971، ج1، ص107.

ذلك لأنَّ الأصل وهو الفعل يقتضي فيه تقديم المرفوع على المنصوب، لأن الفعل له قوة التصرف ويعمل في التقديم والتأخير-تقديم المبني على الزوج المرتب، لا تقديم اللازم على العامل- نحو: تقديم المفعول به على الفعل والفاعل، أو قُل تقديم المعمول الثاني على العامل والمعمول الأول معا، وهذه الخاصية امتازت بها الأفعال لأنها أصول، والأصول لها قوة التصرف في العمل، في حين أن " إن وأخواتها لا يتقدم خبرها (معمولها الثاني) عليها ولا اسمها لأنها لم تتصرف تصرف الأفعال فلذلك لم يجز ما جاز في الأفعال".[1]

وتأكيدا على فرعية إن وأخواتها يرى الكوفيون أن (إن) لا تعمل في الخبر واحتجوا بأن قالوا: بأن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعا فهي أضعف منه لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا تعمل في الخبر جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول، لأنا لو أعملناها عمله لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الفرع وأصله، وذلك لا يجوز.[2]

### 2-1-1-ما حُمل على إنَّ -فرع الفرع- وجرى مجراها:

#### 2-1-1-1-لا النافية للجنس المشبهة بإنَّ:

الإجراء هنا من قبيل إجراء الحرف على الفعل وحمله عليه في ضوء المعنى والعمل، واستنادا للمعنى والعمل أجرى النحاة (لا) النافية للجنس مجرى **إنَّ** الثقيلة وحملوها عليها في العمل، لأنها نقيضة **إنَّ** وهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملون الشيء على نظيره.

ومنه أُعتبرت (لا) النافية للجنس قرع الفرع، لأنَّ **إنَّ** هي الأصل الذي حُملت عليه (لا)، لأنَّها في عملها تعمل النصب فيما بعدها كما تعمل (إنَّ)، يقول العكبري:" اعلم أن **لا** هذه عاملة النصب في الاسم على الجملة، لأنها أشبهت **إنَّ** الثقيلة من أوجه أحدها: أنَّها تدخل على مبتدإ وخبر كما أن كذلك، والثاني: أنَّ لها صدر الجملة كما أن **إنَّ** كذلك، والثالث: أنها لتوكيد

1 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص136.

2 - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، مسألة 22، ص176.

النفي كما أن (إنَّ) لتوكيد الإثبات، والرابع: أنها نقيضة **إنَّ** وهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره".[1]

ونظرا لأنها فرع **إنَّ** و**إنَّ** فرع الفعل فإنها لا تقوى قوة فرع الأصل في العمل لجملة من الخصائص والمميزات:

أحدها: أنَّ **إنّ** تعمل في المعرفة والنكرة، ولا لا تعمل إلا في النكرة دون المعرفة، والثاني أنَّ **إنَّ** لا تركب مع الاسم لقوتها، و(لا) تُرَكَّب مع الاسم لضعفها، والثالث: أنَّ (إنَّ) تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحروف الجر، و(لا) لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالظرف ولا حرف الجر، والرابع: أنّ (إنَّ) تعمل في الاسم والخبر ...و(لا) تعمل في الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر.[2]

### 2-1-2-ما حمل على ليس وجرى مجراها:

### 2-1-2-1-ما النافية الحجازية:

الأصل في **ما** والقياس فيها ألا تعمل، لأنها غير مختصة حيث يليها الاسم والفعل، فكان حكمها ألا تعمل غير أنّ أهل الحجاز حملوا **ما** على ليس فرفعوا الاسم بعدها بها، ونصبوا الخبر، كما يرفعون الاسم **بليس** وينصبون الخبر بها، يقول سيبويه: "هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبدُ اللهِ أخاك، وما زيدُ منطلقا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما وهل)؛ أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنَّه ليس بفعل...وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها..."[3] وهم وإن أعملوها عمل ليس فهي أضعف، لأنَّ **ليس** فعل وهذه حرف ولضعفها عندهم لم يجروها مجرى ليس في كل المواضع، لأنها فرع الفرع، فليس فرع الفعل المتصرف، و**ما** فرع لليس، ولأنَّها كذلك

1 - العكبري، اللباب في علل الإعراب والبناء، ج1، ص226.
2 - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص370.
3 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

اشترط النحاة تأخير خبرها، وعدم انتقاض النفي وأنْ لا تليها **إنْ**، وأنْ لا يتقدَّم الجار والمجرور من معمولها[1]، يقول ابن فلاح:" وإنما بطل عملها إذا تقدم خبرها أو معموله-كما تقدم-كقولك ما مسيء من أعتب، وما قائم زيد لوجهين:

أحدهما: أنَّ التقديم فرع، وعمل **ما** فرع، ولا يُجمع بين فرعين.

الثاني: لينحط الفرع عن رتبة أصلها، وهو ليس، لأن القاعدة: انحطاط الفروع عن رتبة الأصول"[2]، والعلَّة في ذلك "لأنها ليست بفعل وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف إنَّ كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته فكذلك **ما**".[3]

ولأنها فرع الفرع كذلك دعت الكوفيين إلى القول بعدم عملها في الخبر، لأنّ **ما** عندهم لا تقوى على العمل في اسمين، إذ لا أصالة لها في عمل الرفع والنصب، وإنما عملت حملا على ليس، فيجب أن تنحط درجة عنها[4]

### 2-1-2-2-لا النافية للواحد المشبهة بليس:

فكرة التشبيه في العمل فكرة ذكية تدل على أن النحاة أحاطوا أحكامهم بسياج من العلل المفسّرة لها يجعلها في غاية الوثاقة لأنّ **لا** النافية العاملة لا تشبه الفعل في شيء، ولكنها تشبه ليس التي تشبه الفعل الحقيقي في المعنى، ولا ك(ما) تُعتبر فرعا لليس التي هي فرع الفعل المتصرف، تعمل عمل ليس فتطلب اسما وخبرا، لكنها ما دامت فرع الفرع فهي لا تقوى قوة أصلها فعملت بشروط، وأول هذه الشروط: ترتيب معموليها، وأن يكون معمولاها نكرتين نحو: لا عمل خيرا من الجهاد، ولا أحد أفضل من المجاهد، ولا شيء باقيا، ولا وزْر باقيا كما في قول الشاعر:

تعزّ فَلاْ شَيّءَ عَلَى الأَرْضِ باقِيا ولا وَزَرٌ مما قَضَى اللهُ واقِيَا

1 -ي نظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص223-228.

2 - ابن فلاح اليمني، المغني في الحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000، ج3، ص 106.

3 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص59.

4 - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 19.

وقد رفض هذا الشرط آخرون منهم ابن جني، وابن الشّجري، إذ استشهدوا بقول النابغة الجعدي:

وحلّت سَوادَ القلب لَا ْأَنَا ْبَاْغِيَا سوَاهَا، وَلَا ْعَنْ حُبّها مُتَرَاخِيَا

وقول أبي الطيب المتنبي:

إذا الجُوْدُ لَمْ يُرْزُقْ خَلَاْصَاً مِنَ الْأَذَى فَلَاْ اَلْحَمْدُ مَكسُوْبَاً وَلَاْ الْمَاْلُ بَاقِيَا

## 2-1-2-3-إنْ النافية المشبهة بليس-فرع الفرع-

إنْ النافية فرع ليس في العمل لإفادتها النفي في الجملة الاسمية باتفاق النحويين، ولكنهم اختلفوا في عملها عند دخولها على الجملة الاسمية، إذ لم يرد في التراث النحوي إلا عدد محدود من الشواهد التي يظهر فيها عمل إن النافية مماثلا لعمل ليس، ولذلك ألحقها بها بعض النحويين فحسب رعاية لهذه المأثورات، ومنها قول أهل العالية: إنْ أَحَدُ خَيْرَ مِنْ أَحَدٍ إلا بالعافية، وقولهم أنْ ذلك نافعكَ، بالنصب، وبها وردت قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالي:" إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم"، وقول الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيَاً عَلَى أَحَدٍ إلَاّ عَلى أَضعَفِ المجَانِينِ[1]

ولأنها فرع الفرع في العمل اشترط النحاة التزام الترتيب بين معموليها، مع عدم انتقاض النفي فيها.

## 2-1-2-4-لات المشبهة بليس -فرع الفرع-:

رجح فريق من النحاة أنَّ **لات** تعمل عمل **ليس** لأنها لنفي الماضي المنتهي، ترفع الاسم وتنصب الخبر بشرطين: أن يكون معمولها لفظ الحين نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2]، والاكتفاء بأحد الركنين، وعدم الجمع بينهما والغالب ذكر المنصوب وحذف المرفوع، تبعا لقول سيبويه:" وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض

1 -علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار، ط1، القاهرة، 2008، ص114.

2 - سورة ص، الآية 03.

المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به[1]، ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمرا فيها لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب تقول: لست ولستِ وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبا، فتبني على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في لات".[2]

فسيبويه يشبه لات في عملها ومعناها بليس، وفكرة التشبيه هذه قياس يبتدعه النحوي تنبيها على علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح، وتفسيرا لظاهرة الاشتراك بين الأصل وهو الفعل والفرع وهو الحرف، ولما رأى جمهور النحاة أن المشبه لا يشابه المشبه به مشابهة تامة جعلوه فرعا، والمشبه به أصلا، ودللوا على هذه العلاقة عمليا بانحطاط المشبه عن المشبه به، – كانحطاط لات على ليس في العمل–في وجه أو أكثر وتقييده بشروط لا توجد في المشبه به– كتقييد لات وإضمار معمولها وعدم تصرفها تصرف ليس–

ومن النحاة من جعل **ليس** في المرتبة الرابعة، ذلك أنّ **لات** فرع **لا**، و**لا** فرع **ليس**، و**ليس** فرع **ضرب**، وقال آخرون أنها في المرتبة الثالثة، و**ليس** أقوى لأنها الأصل ثم **ما** ثم **لات**، فلأنها في المرتبة الرابعة لم تقو على العمل في الجزأين.[3]

### 3–نظرة المحدثين–دعاة التيسير–لعمل فرع الفرع في حروف المعاني:

بما أن النظام اللغوي مبني على المشابهة بين الأصل والفرع في كل مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والأسلوبية، فإن هذا النظام عند النحاة المتأخرين –كما يرى دعاة التيسير — قد أسرفوا فيه لأدنى مشابهة، وفلسفوه وتناولوه تناولا عقليا لا فنيا أسلوبيا، ومزجوه بالمنطق الأرسطي فانحرفوا عما كان الأوائل عليه، وغالوا فيه وصار جزءا من علم الجدل الذي اختلفوا فيه اختلافا

1 – يقصد الخبر لأن الخبر مبني على الزوج المرتب (العامل مع المعمول الأول)، وشبهه بالمفعول، لأن المفعول به أيضا مبني على الزوج المرتب.

2 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

3 –ينظر: أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والحرفية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص239.

كبيرا، وتناولوه في جدلهم وعللهم تناولا منطقيا فانحرفوا عن حقيقته التي تكشف لنا عن أساليب العربية الفنية الدقيقة الجميلة.

فكانت العلل لديهم: علَّة شَبَه وعلَّة طَرد، واختلفوا في حجية التعليل، وذكروا قوادح للعلة كثيرة أي أمورا تبطلها نحو: النقض وتخلف العكس، وعدم التأثير، والقول بالموجب وفساد الاعتبار، وفساد الوضع، وهلم جرا مما لا جدوى فيه.

ويشير حسن منديل حسن العكيلي أن النظام اللغوي تناوله النحاة تناولا عقليا منطقيا أفقدوا روحه وحقيقته على شكل أركان: مقيس ومقيس عليه، أو أصل وفرع وعلة جامعة سبب المشابهة والحكم الذي هو وجه الشبه، وفرعوا الأخيرين فروعا كثيرة، واشترطوا للمقيس عليه والمقيس شروطا عقلية متأثرين بذلك بالمنطق الأرسطي، وبعضم كان تناوله إما جزئيا، أو مشتتا هنا وهناك، أو مختلطا مع المنطق الأرسطي أو دراسته دراسة غير مباشرة على وفق مناهج وأسس لا تبنى على النظام العام كما في كتب الإعجاز وأساليب القرآن[1].

ولكونهم نقدوا المشابهة والقياس، فإن نقدهم لعمل الفروع وفروع الفروع كان أشد، فقد دعا بعض أصحاب التيسير النحوي على غرار شوقي ضيف، وشاكر الجودي، إلى إلغاء عمل الأدوات التي هي فرع الفرع من نحو: عمل (لا ولات وما) العاملات عمل ليس، فهم يرون أن التيسير يبعدنا عن الخلافات التي حدثت بين النحاة في عمل هذه الأدوات، ومنه رأوا أن يُدمج عمل لا النافية مع لا النافية للجنس في العمل[2]، لأن المعنى مختلف والحركة دليل هذا الاختلاف، وأما عن عمل ما الحجازية فقد دعا شوقي ضيف[3] إلى إلغاء عمل (ما) العاملة عمل ليس وهي الحجازية معتمدا على ما نُسب إلى الكوفيين[4]، بهدف التيسير، لكن نرى إعراب الكوفيين لا يقل

1 – ينظر: حسن منديل حسن العكيلي، دراسات نحوية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت لبنان، 2012، ص 57-58

2 – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 130.

3 –شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص597.

4 – كنا تناولنا علة نحاة الكوفة في عدم رفع خبر ما من هذا الفصل، وفصلنا القول بأن الذي دعا نحاة الكوفة إلى القول بعدم عملها في الخبر، لأن **ما** عندهم لا تقوى على العمل في اسمين، إذ لا أصالة لها في عمل الرفع والنصب، وإنما عملت حملا على **ليس**، فيجب أن تنحط درجة عنها، ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 19.

عسرا عن الإعراب المألوف فضلا عن غرابته على المتعلمين الصغار، إذ لا يعقل تقدير الباء المحذوفة بسهولة ويسر.

أما (لات) فقد رأى بعض المحدثين الاقتصار على حالة النصب كما في الآية الكريمة لقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، وأن ما بعدها منصوب على الظرفية وإنها أداة نفي خاصة بالظروف، وأيد هذا الرأي حسن منديل حسن العكيلي.[2]

1 – سورة ص، الآية 03.

2 – حسن منديل حسن العكيلي، دراسات نحوية، ص239.

# الفصل الثالث

## نظرية الأصل والفرع في الدراسات اللغوية الحديثة- دراسة في ضوء النقد الوصفي والنظريات ما بعد الوصفية

I-نقد المحدثين المتأثرين بالمنهج الوصفي لمقولة الأصل والفرع

II-رأيي في نقد الوصفيين في ضوء الموروث النحوي والنظريات ما بعد الوصفية

## I–نقد المحدثين المتأثرين بالمنهج الوصفي لمقولة الأصل والفرع:

### أولا: النقد العام لمقولة الأصل والفرع

بدأ نقد النحو في العصر الحديث منذ ثلاثينيات القرن الماضي على يد إبراهيم مصطفى الذي ثار على الكثير من القضايا النحوية واللغوية، كقضية الإعراب والعامل؛ ثم بظهور علم اللغة الحديث على يدي دي سوسير تأثر بآرائه الكثير من الباحثين العرب بتطبيق منهجه الوصفي على دراسة العربية، فنقدوا العلل والعوامل والإعراب والمفاهيم الخاضعة للتجريد والتأويل العقلي.

وما دامت مقولة الأصل والفرع خاضعة للتجريد والتأويل العقلي، أَوْجَدَتْ لنفسها أرضا خصبة لنقد المحدثين، التي هي –في رأيهم– تنّأى عن الوصف، وتتخذ المعيار كوسيلة لتَّعليل وتصنيف الصيغ والتراكيب اللغوية، يقول تمام حسان ناقدا هذه الثنائية: "...فللأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم، لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية، أما اللغة ومنشؤها العرف فإنها تبعد عن القياس بعد العرف عنه، والأولى أن تدرس كل حالة على حالتها في ضوء استقراء شامل، وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء وألا يحمل حكم شيء على شيء آخر".[1]

ويستشهد كذلك بقول آخر لابن مضاء ينقد فيه تشبيه الفروع بالأصول لعلَّة جامعة[2] "والعرب أمة حكيمة فكيف تُشبه شيئا بشيء وتحكم عليه، وعلَّة حُكْم الأصل غير موجودة في الفرع؟، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهّل ولم يُقبل قوله، فلم ينسبوا إلى العرب ما يُجّهل به بعضهم بعضا؟، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علَّة حُكم الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إنَّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل".[3]

1 – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 2000، ص 48.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص 47.

3 – ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوق ضيف، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1982، ص 134-135.

هذا الرأي تبناه أغلب المتأثرين بالمنهج الوصفي خاصة في الدرس الصرفي، لكون هذه الفكرة في نظرهم ألجأت النحاة إلى افتراض أصول لم ينطق بها العرب، بل وعدُّوها من مشكلات الفكر النحوي والصرفي[1]، يقول عبد القادر عبد الجليل "من أين كان الأصل المفترض والمزعوم لبناء نظريتهم في هذا النوع من إعلال، ونقول: أنَّنا لسنا مع هذا الافتراض ولنا في ذلك رأي»[2].

وحسبنا أن نختم آراء المحدثين في نقدهم لهذه المقولة بقول آخر للدكتور علي أبي المكارم الذي يرى أن مقولة الأصل والفرع في باب القياس "لا ترتبط بمقاييس ثابتة، وعدم ربطها بمقاييس تحدد أنماطها، وتسجل أبعادها مكَّن الباحث أن يُلْحِق ما يشاء بما يشاء، معتبرا ما يشاء من الظواهر أو النصوص أصلا، وما يشاء من النصوص والظواهر فرعا لذلك الأصل، وقد أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم تقنينها، ومن ثم انفتح الباب –عن سعته–للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسره".[3]

ونظرا لأن المنهج الوصفي الحديث الذي ظهر على يد العالم اللغوي دي سوسير الذي سلك في دراسته للظاهرة اللغوية مسلكا يُخالف الاتجاهات السائدة قبله، سواء التي تدرس اللغة دراسة تاريخية أو التي تدرسها دراسة مقارنة، فإنه اتخذ الوصفية–كما اتخذها الباحثون العرب المعاصرون المتأثرون بأفكاره في الدرس اللغوي–لكونها: "منهجا في النظر والتحليل، أي: إنها أسلوب، ولهذا فلا توصف من حيث المبدأ بالفساد أو الصلاح، وإنما ينظر في تطبيقها، فإن كان في تطبيقها مناسبا للمسألة كانت أسلوبا ناجحا في دراستها، وإن كان في تطبيقها هدرا لبعض العناصر اللغوية كانت أسلوبا غير ناجح في دراسة المسالة.[4]

1 – أغلب المحدثين رفضوا تعليل النحاة في تفسير ما خرج عن أصل بابه، وأعادوا وصف هذه الصيغ والوحدات في ضوء الدرس الصوتي واللساني الحديث.

2 – عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، دار صفاء للنشر، ط2، الأردن، 2010، ص 187.

3 – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973، ص 75.

4 – ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص226.

ولشدة ارتباط علم الصرف الصوتي في التأسيس العربي القديم بالتعليل وافتراض البُنى، فهي عند إبراهيم أنيس –الذي يعتبر من أشهر مطبقي المنهج الوصفي التقريري على الدراسات العربية– أسلوبا غير ناجح، ويعود ذلك لهدر كثير من العناصر اللغوية(الصوتية)، لكونها تنتج أصولا كما يرى لم تنطقها العرب، فمثلما افترضوا أن أصل قائل هو قاول، وأصل ميزان هو مِوْزَان، وأصل خَافَ هو خَوِفَ، وأصل اصطبر هو اصتبر...الخ فهي معطيات مرفوضة لأن كل كلمة تعتبر أصلا قائما بذاته لا مجال لافتراض صيغ عقلية[1].

ذلك لأنَّ اللغة عنده وعند الوصفيين بالعموم " تبعد عن دراستها كل الأحكام المعيارية المسبقة، ومنه "تُدرس اللغة دراسة شكلية خارجية دراسة وصفية في صوتها، وصرفها ونحوها كل حالة أو مستوى على حدى؛ ولذلك ينفر هذا الاتجاه من التعليل القائم على التقدير والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين".[2]

والأمر نفسه نجده عند إبراهيم السامرائي الذي يرفض فكرة الأصل والفرع، ويرى أن بنية الثلاثي الأجوف (قال باع)، هما أصلان بذاتهما وليسا فرعان كما يقول النحاة عن (قَوَلَ وبَيَعَ)، وعلى هذا فما ذهب إليه الصرفيون غير صحيح.[3]

ولعلنا نتوقف بشيء من التوسعة عند أهم ثلاثة أعلام تحدثوا عن مسألة الأصل والفرع في الكلمات الصوتمية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة وهم كالآتي: فيصل إبراهيم صفا، الطيب البكوش، أحمد الحمو الذين رفضوا ما جرده الصرفيون العرب المؤسسون في الكلمات الصوتمية التي تقسم إلى أصول وفروع، لأنهم كغيرهم من دُعاة التيسير المتأثرين بالمنهج الوصفي "يرون أن كل

1 –إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص71.

2 – حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص

3 –ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، د–ط، بغداد، 1966، ص110–111.

كلمة أصل قائم بذاته، ولا ترتبط بأي اشتقاق غير ظاهري، تأثرا بالمنهج التجريدي الذي لا يصف إلا الواقع الموجود فعلا، ولذا تراهم يرفضون قضية الأصل غير المستعمل تماما".[1]

**ثانيا: النقد الخاص في ضوء الكلمة الصوتمية**

**1–فيصل إبراهيم صفا:**

حاول د. إبراهيم صفا أن يُراجع بعض القضايا الصُّوتميّة التي تناولها القدماء، وقد وصف بعض قضاياهم خاصة في باب الإعلال بالمفاهيم المغلوطة وآثارها الإشكالية، كون القديم في نظره بحاجة إلى إعادة نظر، أو إلى تصحيح وتدقيق، إذ يقول: "القديم لا يخلو من مواطن في حاجة إلى إعادة نظر، أو إلى تصحيح وتدقيق، وهذا العدد من المفاهيم ليس مرادا لذاته، وإنما لما يُشير إليه من حاجة الدرس اللغوي قديمه وحديثه، دائما إلى النظر ومعاودة النظر. بعض المفاهيم اللغوية– التي خلفها سلفنا وما زال الكثير منا يرددها–ذو تعلق وثيق بالتشكل الصوتي للعربية وبنظام مقاطعها، وبعضها الآخر ذو صلة بالتركيب الصرفي والنحوي، وهذه المفاهيم تكشف عنها قراءاتنا لبعض ما كُتب في القديم والحديث"[2]، ومن جملة آرائه ما يلي:

**1–1–الإعلال بالحذف وخداع الصورة الكتابية:**

من المعلوم عند القدماء أننا نحصل على المضارع من صيغة الماضي، وذلك بزيادة علامات المضارع، وصيغته تكون على وزن (يَفْعل)، للفاء أحوال في حركاتها وسكناتها كما للعين، ففاء المضارع كما جاءت في الاستقراء الصرفي لا تكون إلا ساكنة لقول ابن يعيش:" وتسكن ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبدا...وإنّما سكن لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم وذلك معدوم في كلامهم".[3]

1 –رانيا سالم سلامة الصرايرة، صراع الأنماط اللغوية دراسة في بنية الكلمة، دار الشروق، ط1، عمان الأردن، 2002، ص18.

2 – فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي –في اللسان العربي، ص29.

3 –ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش علي، شرح الملوكي في التصريف لابن جني، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب سوريا، 1973، ص62.

ومنه تكون صيغة الفعل المضارع على الشكل التالي–دون مراعاة منا لحركة حرف العين– "يَفْعل" كما في يَضْرب، يَأْكل ...، وحينما جاء المضارع معتلا حاول الصرفيون أن يخضعوه إلى الميزان الذي حددوه، فقالوا في (قال، وباع) إنَّ وزنهما في المضارع (يَقْوُل/ يَبْيِع)، أي: وفق نظام نظائره الذي تقتضيه الصيغة– أو بتعبير ابن جني منبهة على بابه[1] – في الصحيح (يَفْعل)، وقد جاؤوا بهذا الأصل المفترض تبعا لاعتبارين: اعتبار الصيغة، واعتبار نظام النظائر، وحينما عللوا تحول بنيته العميقة إلى السطحية المستعملة–بالاصطلاح الحديث– قالوا إنَّ الفعل أصابه إعلال بالنقل؛ إذ نُقلت حركت الواو التي هي من جنسه إلى الحرف الذي يلي حرف المضارعة الساكن قبله وقالوا بتسكين حرف العلة ( الواو والياء) حتى تصبح الصيغة على النحو التالي (يَقُوْل/ يَبِيْع).

وهذا التعليل والزعم بالقول بالأصل المفترض لم يجد القبول عند إبراهيم صفا، لكون الياء أو الواو–هنا في مثال الصرفيين–عنده وعند رواد الدرس اللغوي الحديث لا تكون إلا حركة طويلة لا يمكن إسكانها كما قال القدماء[2].

والصورة المكتوبة لكل من حرف العلة (الواو والياء) خدعت الصرفيين؛ إذ لم يفرقوا — في هذا التفسير وفي غيره–بين الواو بوصفها حرفا صحيحا، وبين وصفها حرف مد (أي: ضمة طويلة)، وكذلك بين الياء بوصفها حرفا صحيحا وبين وصفها حرف مدّ (أي: كسرة طويلة).

ومنه لا تُقاس الصورة المنطوقة سواء في (يَقُوْل، أو يَبِيْع) على الصورة الأصلية من وزن (يَفْعُل/ يَفْعِل) قياسا على الصحيح السالم–والتي عللها ابن عصفور بقوله:" إنهم أعلوا المضارع حملا على الماضي، فلم يمكنهم أن يعلّوا بقلب حرف العلة ألفا مع إبقاء سكون ما قبل حرف العلة، فأعلوا بالنقل، فنقلوا حركة العين إلى الفاء"[3].

1 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص256.

2 – ينظر، فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي–في اللسان العربي، ص31.

3 – ابن عصفور، علي ابن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة للنشر، ط2، بيروت لبنان، 1987، ج2، ص448-449.

أو تبعا لقول ابن عقيل الذي نظر للمسألة من زاوية الحروف الأصول وحدد قاعدتها:" إذا كانت عين الفعل (ياء) أو (واوا) متحركة وكان ما قبلها ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها،"[1]–لأنَّ النّظام المقطعي يُثبت أن الصورة الناتجة أي المنطوقة في الاستعمال (يَقُوْل/ يَبِيْع) لن تكون بتحول الواو– في الصورة الأصلية (يَقْوُل/يَبْيِع)–من واو صحيحة إلى واو مدّ أو من ياء صحيحة إلى ياء مدّ ؛ بل ستبقى كل من الواو والياء صحيحة كما كانت، وسيكون النطق على النحو الآتي:

| | | |
|---|---|---|
| Ya/quwl (المنطوقة المستعملة) | ← | yaq/wul(الصيغة الأصلية المفترضة) |
| (ص ح ص ص /صح) | | (ص ح ص/ ص ح ص) |
| الواو ( نصف صامت) | | الواو(نصف صامت) |

ويفسر إبراهيم صفا أن ما حدث لصيغتين–السابق ذكرهما–ما هو إلا إعلال بالحذف مع التعويض–أي: تعويض حرف العلة بحركة من جنسه–حذف حرف العلة (الواو أو الياء الصحيحة)، والتعويض عنه بحركة مجانسة لحركة هذا الحرف في الصورة الأصلية، فتتصل الحركتان نطقا وتؤلفان حرف المد المنطوق في الصورة المستعملة هكذا:

Yaq/uul ← بالتعويض yaq/-?ul ← بالحذف ← yaq/wul

ويرى أن النظام المقطعي للغة لا يقبل الابتداء بحركة، صار من اللازم أن يعاد توزيع الأصوات لتأليف الكلمة المنطوقة بالمقاطع التالية :[2]

**Ya/quul ← yaq/uul**

1 – ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ج2، 525.

2– ينظر: إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي، ص32–33.

### 1–2–الإعلال بالقلب وخداع الصورة الكتابية:

يقول فيصل إبراهيم صفا: "ومن تأملات لغويينا القدماء – ومن يُتابعهم من المحدثين– المستندة إلى المكتوب لا إلى المنطوق، وصفهم لبعض التغيرات الصرفية على أنها من قبيل الإعلال بالقلب، كما هو في (قال/ باع)؛ فقد رأوا أنه حلت (الألف) محل(الواو) و(الياء) في (قال/ باع) على الترتيب... ولا شك في أن الصرفيين مُصيبون في تصوراتهم أن أصول الكلمات المذكورة هي كما يأتي على الترتيب.

قَوَلَ–بَيَعَ...غير أن التغير الصوتي الواقع في كل منهما ليس من قبيل الإعلال بالقلب (أي قلب الواو أو الياء ألفا)، ولكنه من قبيل الإعلال بالحذف من غير تعويض في كل من (قال) و(باع)، هكذا:

qa/wa/la ← بالحذف Qaa/la

ba/ya/<a ← بالحذف Baa/< a

إذ بسقوط الواو والياء في (قَوَلَ/بَيَع) يتبقى في المقطع الثاني صوت واحد، ولا يجوز في نظام المقطع العربي أن يتألف المقطع من صوت صامت واحد أو من حركة؛ فيستلزم ذلك أن تنظم حركة عين الكلمة إلى حركة فاء الكلمة في المقطع الأول لتؤلف مع الفاء مقطعا واحدا."[1]

### 2–الطيب البكوش:

حاول الطيب البكوش تذليل مصاعب تعلم اللغة والنحو من جبروت القواعد الموروثة عن سيبويه والمؤسسين الأوائل–متأثرا في ذلك بعلم الأصوات الحديث الذي طبق جملة ما وصلت له الأنظار الحديثة في الدرس الصوتي على الكلمات الصُّوتميّة –التي عللها النحاة بطرق مختلفة– مُستندا على (النظام المقطعي الحديث والنَّبر) الذي لم تعتمد عليهم الدراسات العربية القديمة، ربما لعدم وضح هذين الظاهرتين في أذهانهم الصوتمية.

1 – فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي– في اللسان العربي، ص34.

وجملة آرائه النقدية: –تكمن في نظره –أنَّ اللغويين العرب قد توصلوا إلى إيجاد نظرية صرفية لا تخلو من الأحكام، ففسروا بها أهم التغيرات الصوتية الطارئة على الصيغ: أهمها الإعلال؛ والذي قادهم إلى هذه الأحكام اعتبار الألف حرفا في نفس مستوى الواو والياء نفسه، مما أدَّي إلى اعتبار حروف العلة ثلاثة، بينما الألف –إذا لم تكن عماد الهمزة –لا تقوم بدور الحرف أبدا، وإنما تكون علامة طول الفتحة، أما الواو والياء فتقومان فعلا بدور الحرف حينا فتتحركان، وبدور الحركة حينا آخر فتكونان مدّا...وقد أنتج هذا الخلط كثيرا من الالتباس، والاضطراب في نظريات العرب المتعلقة بالإعلال[1].

فمثلما أشار إبراهيم صفا إلى الرسم الكتابي الذي أوقع العرب في الاضطراب كذلك ذكر الطيب البكوش أن تعليل التغيرات الصوتية انطلاقا من الرسم المرئي لا من سلسلة الأصوات المسموعة هو عيب تشترك فيه النظريات اللغوية القديمة جميعا فيما يبدوا، إذ نجد الظاهرة نفسها عند اليونانيين كذلك[2].

ومردهم في هذا الخلط–كما يرى– إلى الغفلة عن حقيقة الأصوات، إذ ْكيف يُفسرون أن الحركات تنتقل فوق الحرف فتعوّض الواحدة الأخرى بكل بساطة كتعليلهم في صيغة (بَقِيُوا) التي يفسرها الصرفيون أنها خاضعة للإعلال بالنقل ثم بالحذف بعد إيهان حرف العلة، كون ضمة الياء تنتقل إلى حرف القاف ويسكن حرف الياء–بعد إيهانه–فيلتقي الساكنان الياء والواو، فتحذف الياء–دون أن يعطي الصرفيون تفسيرا ما كيف لحركة القاف أن تضمحل بهذه السهولة، والذي دفع النحاة –في نظره–إلى هذه السذاجة والافتراض هو الرسم العربي للكلمات وعدم الاعتداد بالمنطوق.

1 – ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، ط3، 1992، ص20–32.

2– نفسه، ص22.

### 3–أحمد الحمو:

يلتقي ممثلو المنهج الوصفي التقريري "في اعتبار دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج الأسلم في وصفها نحويا، وصرفيا، وصوتيا؛ لذلك ينفرون من التعليل القائم على التَّأويل والتَّقدير والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين، لأنّ العلَّة المقبولة عندهم تلخصها قولة "هكذا نطقت العرب،"[1].

ومن هذا التأسيس عمل أحمد الحمو على دراسة القضايا الصُّوتيّة دراسة وصفية في ضوء معطيات علم اللسان الحديث، فنقد بعض القضايا المتعلقة بباب الإعلال، إذْ رأى فيها تأويلا ومقايسة عقلية وشروطا معيارية وجب إعادة النظر فيها؛ رافضا قاعدة النحاة التي تقول: في معتل الوسط الثلاثي: "إذا تحرك حرف العلَّة وكان ما قبله مفتوحا قُلب ألفا"، والتي هي مشروطة بقاعدة ثانية تسبقها من شأنها أن تُسقط الحركة التي تصحب حرف العلة، وذلك بغاية إضعاف هذا الأخير حتى يكون قابلا للقلب تبعا لقول ابن يعيش:" واعلم أن الواو والياء لا تُقلبان إلا بعد إيهانهما بالسكون ولا يلزم على ذلك باب سوْط، و شيْخ، لأنه بُنى على السكون، ولم يكن له حظ في الحركة، فَيَهُن بحذفها، فلو رُمْتَ قلب الواو والياء في قَوَمَ وبَيَع ًوهما متحركتان لحتمتا بالحركة ولم تُقلبا."[2]

ويرى الحمو أنَّ القاعدة التي تنتج الأصل المفترض لا أساس لها من الصحة ومرد ذلك كما سنرى فيما بعد إلى خداع الرسم الإملائي الذي تأثر به الصرفيون، وإلى اعتبارهم الحركات خارجة عن الكلمة وذات قيمة ثانوية، فعاملوهما غير معاملتهم لحروف المد، وهذا مما أدى بهم إلى استنباط قواعد غير دقيقة.

1 – حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص221.

2 – ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 225.

فالصرفيون علّلوا أنَّ الأصل في (قال) هو (قَوَل)، وفي (باع) هو (بَيَع) قياسا على نظام النظائر في الصحيح الذي هو على وزن فَعَلَ، وننتقل من قَوَمَ إلى قام، ومن بَيَع إلى باع وفق القواعد التالية:

– إذا تحرك حرف العلّة وكان قبله مفتوحا قُلب ألفا (قَوَلَ/ بَيَعَ)، وهو أصل مفترض.

– ظهور الصيغة المنطوقة الموجودة في الاستعمال بالألف (قال/ باع).

إن هذا التعليل لم يتقبله أحمد الحمو مثله مثل باقي المتأثرين بالمنهج الوصفي التقريري، ويعود ذلك إلى أن هناك فرقا بين (الواو، والياء) التي في (قَوَلَ، وبَيَعَ) وبين الألف التي في قال وباع، كون الواو والياء في المثالين المذكورين يُعبران عن أنصاف الصوامت، أما الألف فلا تدل إلا على الصائت الطويل.

والفرق جوهري بين ما كان صائتا طويلا، وبين ما كان من الصوامت، يقول الحمو:"...يقول الصرفيون أن أصل قام هو قوم، وأن أصل باع هو بيع، وأنه لما تحركت الواو والياء انقلبتا ألفا فصارت قَوَل قال، وبَيَع باع، لكنَّ الصرفيين لم يوضحوا لنا لماذا تنقلب كل من الواو والياء إلى ألف إذا تحركت وانفتح ما قبلها علما بأنَّ مخرج كل مُصوت من هذه المصوتات الثلاثة مختلف عن مخرج الآخر"[1]، ويقر أن الألسنية الحديثة ترفض أن يُبنى على ما هو خارج عن اللغة أو ليس منها، فكيف إذا كان قائما على مجرد وهم أو افتراض[2].

وقد قام بمحاولة جادة لم يُسبق لها، إذ أسند الفعل الأجوف(قال) إلى ضمائر الرفع في الماضي والمضارع محاولا استنباط القواعد التي تضبط عملية التحويل التي تطرأ على هذا النوع من الأفعال، حتى تبين له أن الواو والياء اللتين في الأصل المزعوم ليستا من أصل الكلمة، وأن الألف مورفيم يدل على الشخص الغائب لا غير مثلها مثل بقية المورفمات التي تلحق الفعل أثناء إسناده لضمائر الرفع، يقول: "إذا كانت هذه اللواحق الخمسة –باستثناء نون النسوة–تدل على الجنس

1 – أحمد الحمو، محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، مجلد 20، العدد3، الكويت، 1989، ص170.

2 – نفسه، ص170.

والعدد فقط، فما الذي يدل على الشخص الغائب إذن؟ إذ لا بد من دال يدل عليه، وجوابنا أن الألف التي في وسط الفعل (قال) هي الدال الممكن الوحيد على الشخص الغائب والألف دخيلة عليه أيضا، أي أنَّ الألف لم تنشأ عن انقلاب الواو في (قَوَلَ)، ولا عن انقلاب (الياء) في (بَيَعَ)، بل أضيفت هذه الألف إلى الفعل من خارجه"[1].

وأما واو المضارع الناتجة عن صيغة الماضي من الفعل الأجوف والتي يُعلل بعض الصرفيين أنها تدل على الواو في الأصل المزعوم الذي في الماضي، ما هي عند الحمو إلا صائت طويل ناتجا عن إطالة فتحة الحرف السابق الذي قبل ألف الغائب[2].

وتلتقي فكرة هؤلاء الأعلام مع فكرة كمال بشر، وسعاد علي، إذ يرى الأول أن فكرة الأصل والفرع تعد من مشكلات العصر، فذهابهم إلى أن هناك " أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلا فبطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل"[3].

أما الثانية فذهبت إلى أن ثنائية الأصل والفرع كان لها "أثرها في الخطاب النحوي، فقد كانت سببا في أن النحو قد بدأ باكرا ينشئ ميدان معياريته، وكل عبارة لا تساير تلك المعايير لا بد من إلغاء حضورها، ففصاحة الذات المتكلمة ونقاء عروبتها لم يشفع لها بل يتوجب عليها أن تراعي فكرة الأصل، أي: أصل القاعدة في الخطاب، وليس اللغة"[4] إلى أن تنتهي إلى أن فكرة الأصل والفرع لا وجود لها في الخطاب النحوي لدى المدرسة الكوفية بل:" أريد لها أن تكون ركنا أساسيا في المنظومة الخطابية البصرية، وأفضى بهم الحرص المنهجي على هذه الفكرة إلى التشكيك في معظم الشواهد الكوفية أو تأويلها، أو إلغاء حضورها في معظم الأحيان".[5]

1 – نفسه، ص174.

2 – ينظر: نفسه، ص174.

3 – كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص87–88.

4 – سعاد علي، استصحاب الحال في الخطاب النحوي وتداعياته في مسائل الخلاف، بحث بمجلة الدراسات اللغوية، مجلد1، العدد 4، 1420، ص97.

5 – نفسه، ص100.

## II–رأي في نقد الوصفيين في ضوء الموروث النحوي والنظريات الما بعد وصفية:

### أولا: نقد الوصفيين في ضوء الموروث النحوي

قام النحو العربي في تشكله على ركيزتين أساسيتين: الوصف ثُم التفسير، وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نُصوص الاحتجاج المقبولة، أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف يُفسرها وفق مؤثرات مختلفة، منها قدراته العقلية، وثقافته، ومذهبه الديني، وخبرته اللغوية، وقد دفع النحاة إلى التعليل أنَّ القاعدة النحوية مبنية على استقراء جزئي، فالتعليل تعويض عن نقص الاستقراء من جهة، وبرهنة على صحة القاعدة من جهة أخرى، لأنَّ بعض قواعد النحو سمة القواعد الرياضية.

وثنائية الأصل والفرع ثنائية تتحكم في عدد هام من المعاني النحوية وتحليلها، ويبدو تفكير النحاة باعتمادها قائما على ضرب من التلازم والتواصل بين الطرفين، "ونلاحظ أن مفهوم الأصل والفرع يحيل إلى ركنين في الفكر القياسي؛ إلا أنَّه نُقِل إلى فضاء العلل وكون صنفا منها مستقلا بنفسه يجري في المسائل الإعرابية والصرفية، وهذا مما يجسم الثنائية في التعليل النحوي".[1]

ونقلها لفضاء العلل لا يعدم فضلها ومكانتها في التفسير النحوي، ولا يجب أن نضعها موضع شرط المعيار كما قال الكثير من باحثي العصر، وإنما هي كما ترى لطيفة النجار:" لم تكن مبدأ مصطنعا أو علاقة متخيلة فرضتها رغبتهم في التحكم في الظواهر اللغوية المختلفة، فهي مبدأ مستنتج أفرزه تتبع الظاهرة اللغوية بتجلياتها المختلفة، وصورها المتنوعة وملاحظة التوافق أو الاختلاف بين عناصرها، واتخاذ مثل هذه العلاقات أساسا بُني عليه تصورهم العام لعملية القياس وشروطها وعناصرها"[2].

فلكون اللغة غير مطردة في كل صورها هذا من شأنه أن يجعل النحوي يعتمد على تجسيم ثنائية الأصل والفرع، رغبة في التحكم في الظواهر اللغوية المختلفة التي تعود لأصل واحد وهو

1 – لمنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أو لبية الوسم الموضعي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ص262.

2 –لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، دار العالم العربي، دبي، 2003، ص226.

أصل بابها لأنَّ الشيء كما جاء في المقتضب" يكون له أصل مجمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخله فلا يكون ذلك ناقضا للباب، بل يخرج منه لعلته، ويبقى الثاني على حاله"[1].

وقد حاول محمد الخطيب أن ينطلق من القولين السابقين ليخرج بنتيجة مفادها: أن آراء النحاة في ثنائية الأصل والفرع والانطلاق منها في كثير من أحكام القياس يُعد من أبرز مظاهر التنظير والتجريد في الفكر النحوي، الذي هو مظهر مهم من مظاهر إقامة النظرية في أي علم من العلوم...وثنائية الأصل والفرع وما تقتضيه من جمع بين الأشياء والنظائر وإلحاق بعضها ببعض والتحكم في تنوع الوجوه وتشعبها، مما يساعد على تقعيد اللغة وانضباطها كان لها كبير الأثر في جعل النحو نظرية وعلما منضبطا في كثير من أحكامه"[2].

هذا وقد ذكرنا النص كاملا لما جاء عند محمد الخطيب لما يحمله كلامه من حُجَّة وبرهان في الدفاع عن هذه الثنائية في التجريد والتصنيف النحوي، فَجَمْعُ الأشياء يدل على أن اللغة غير مطردة الاستعمال بل تخضع لتصرفات الناطقين، والنحوي من شأنه أن يلملم شتات اللغة المدروسة بإرجاع ظواهرها المتعددة إلى أصول موحدة ترد إليها الفروع بشتى أنواعها دون أن تضطرب قواعدهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان تفكير النحاة تفكيرا رياضيا حينما أخضعوا اللغة لما يعرف في عصرنا بالجداء الديكارتي، فقد أحصوا البنى والصيغ صحيحها ومعتلها وفق أبنية معلومة يقتضيها التركيب والاستعمال.

وهذا ما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح حينما رأى أن قياس أبواب الثلاثي الأجوف تخضع للتكافُؤ والتساوي بين المجرى والبنية، والتكافؤ هنا هو تكافؤ القياس الذي يتجاوز التجانس؛ أي: أن الجداء الناتج عن ضرب صيغة الفعل {فعُل، فعِل} في المادة الأصلية أي؛ الأصل المفترض [ق و م /في قام] أو [ح و ل /في حال]... ينتج عنه كيانات رياضية لأنها نتيجة

1 – المبرد، المقتضب، ج1، ص3.

2 – محمد الخطيب ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص321.

التركيب بين الصيغة والمادة الأصلية أو كما يرى بين: **ك**: التي تمثل أبواب الفعل؛ أي صيغته، وبين **كَ**: التي هي وحدة المادة الأصلية[1].

وهذا القياس لا ينتج بالضرورة أمثلة كلها موجودة في الاستعمال، وإنما ينتج أمثلة يقتضيها التركيب، ومنه يكون القياس اعتباريا وليس قياسا ملموسا، يقول:"...قد لا يحصل هذا التكافؤ في الاستعمال، وتقوم عناصر مخالفة–كما في استحوذ–مقام العناصر المكافئة –كما في استحاذ–(لنظائرها كما يقول النحاة)، فالقياس هو مفهوم رياضي اعتباري قبل أن يكون تكافؤا ملموسا محصلا، وذلك على الرغم من اكتشافه في الأول في الواقع الملموس."[2]

ومنه استطاعوا –من خلال هذه الثنائية الخاضعة للتجريد الرياضي– أن يقفوا على طبيعة العلاقات الحقيقية للمفردات والتراكيب داخل التركيب، لا كما نادى به تمام حسان من أن ندرس كل حالة على حالتها فيصبح عندنا قواعد لكل حالة، دون التمسك بقواعد عامة بل تكون هناك قاعدتان وثلاث وأربع، كما يرى تمام حسان الذي يؤكد ذلك أيضا في أحد أقواله حينما رأى أن توزن كل كلمة على حسب صورتها الحقيقية كي يظهر الوزن التغيرات الصوتية التي لحقت بها، ناقد في ذلك تجريد الصرفيين القائم على وحدة الصيغة والميزان اللذين هما في نظره " ليس بمجد فتيلا بالنسبة للأغراض العملية للتحليل الصرفي، بل الأجدر أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال، ولو اتحد هذا وذاك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين الهامين"[3]

فهذه الآراء التي ناد بها رواد الدرس الوصفي الحديث لا تتفق والتأسيس النحوي الذي يهدف إلى تفسير أحكام النحو كل حكم على حدة، ثم يجمع تفسيرات الأحكام في تفسير من مستوى آخر نتيجة قياس شيء على شيء كقياس نصب اسم إنَّ على المفعول به، وكقياس الرفع

1 –ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص164.

2 – المرجع نفسه، ص166.

3 – تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص145.

في الفاعل على المبتدإ، وحكم المضاف على الاسم المجرور وكل ذلك رغبة في الحصول على القاعدة الواحدة لا القواعد المتعددة.

ومن هذا المنطلق ذكر داود عبده كلاما موضوعيا ينتصر فيه للقاعدة العامة الموحدة لا القواعد المتعددة والمشتَّة، إذ يقول:" ليس هناك لغوي جاد ينكر أن من أهم أهداف البحث اللغوي الأساسية، اكتشاف القواعد العامة في اللغات في التحليل اللغوي، أفضل من القواعد المتعددة، وقد أصبح هذا المبدأ المعروف منذ القديم لدى الفكر النحوي أشد رسوخا بعد ازدهار الدراسات الحديثة في علم اللغة وعلم اللغة النفسي؛ لأن هذا المبدأ متصل بطبيعة اللغة ذاتها، فالمتكلم يطبق القاعدة اللغوية بنفس الطريقة في كل مجال تنطبق عليه هذه القاعدة، ولا يخرج عن ذلك إلا إذا اختلف المجال اختلافا يبرز هذا الخروج...وعلى اللغوي أن يكشف السبب الذي جعله يخرج عن القاعدة العامة"[1].

فالنحويون القدماء اتخذوا طرد القاعدة عن طريق ربط بعضها ببعض وذلك لتقديم تفسيرات كلية للظاهرة النحوية في إطار النحو، ومنه لم يضيفوا كل تغير صوتي يطرأ على الكلمة إلى الوزن كالذي ناد به د.سقال ديزيره وكل الوصفيين من قبله من أن **استقام** على وزن **استفال**، وليست على وزن استفعل، و**اصطبر** على وزن **افطعل**، وليست على وزن افتعل، و**ادّكر** على وزن **افّعل** وليست على وزن افّتعل، و**اتصل** على وزن **اتَّعل** وليست على وزن افتعل... .[2]

بل إنَّ النحاة جعلوا المواءمة بين الصورة المنطوقة والأصل الذي تنتمي إليه؛ أو قُلْ بين الجملة المنطوقة والبنية الأساسية، وهي أمور اقتضتها الصنعة النحوية بعد أن لاحظ النحاة كثرتها في الكلام المنطوق، وقد ردُّوها بسهولة إلى الأصل.

ثم إن رأي علي أبو المكارم فيه نظر– عندما وصف مقولة الأصل والفرع في باب القياس عندما قال:" بأنها لا ترتبط بمقاييس ثابتة، وعدم ربطها بمقاييس تحدد أنماطها، وتسجل أبعادها

1 – داود عبده، دفاع عن الأصل المقدر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد1، العدد1، الكويت، ص167.

2 – ينظر: سقال ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1996، ص203.

مكَّن الباحث أن يُلْحِق ما يشاء بما يشاء، معتبرا ما يشاء من الظواهر أو النصوص أصلا، وما يشاء من النصوص والظواهر فرعا لذلك الأصل، قد أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم تقنينها، ومن ثم انفتح الباب –عن سعته–للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسره"، وهذا النظر نبرره بأنَّ النحو الذي وصل إلينا في أبوابه "كأعضاء جسم الإنسان، لكل باب وظيفة، كما أن لكل عضو في جسم الإنسان وظيفة، ولكل وظيفة قيود تحدد عملها، ولا تؤدَى هذه الوظائف إلا بوجود روابط كلية تجمع الأعضاء، كاتصالها، وجريان الدم فيها، وكذلك النحو، تلتقي أبوابه على نحو مخصوص؛ لتشكل اللغة التي تنشد إلى بعضها بعضا بروابط مختلفة"[1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن العلاقة بين الأصل والفرع ضبطت انطلاقا مما جرده النحاة من قواعد وضوابط منظمة توضح درجة وخصوصية كل منهما، ومن هذه الضوابط كما استقراها محمد الخطيب من كتب النحاة هي كتالي[2]:

- أن الانتقال من الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل.
- الفروع أبدا منحطة عن درجة الأصول، وما شابه بالشيء فلا يصرف تصريفه ولا يقوى قوته.
- فما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره.
- وللأصول من التصرف ما ليس للفروع.
- لا يكون الفرع أوسع تصرفا من أصله.
- وللأصول ما ليس للفروع من التمكن في الأحكام والاتساع فيها.

فالأصول لقوتها يُتصرّف فيها، والفروع لضعفها يتوقف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها فلا يتسع في الفرع الاتساع الذي في الأصل.

1 – حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص181.

2 – ينظر: محمد الخطيب ضوابط الفكر النحوي، ص325-326

ثم إن قاعدة النحاة التي تقول: "إن الواو والياء–في الأصل المفترض– متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعري الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى ما لابدَّ من صحة الواو والياء فيه، أن يخرج عن الصّحة منبهة على أصل بابه، فإنهما يقلبان ألفا"[1] فرغم عدم متانتها لكثرة مجالات أو تنوع تطبيقاتها، ولتعدد شروط تطبيقها من جهة أخرى، ولكثرة الشواذ التي تخرج عنها من جهة ثالثة لا ينقص من تفكير النحاة في تجريد وتصنيف الكلمات الصوتمية الخاضعة للإعلال، وما تساؤل أحمد الحمو عن سبب القلب إلا ويعود ربما عن غير دراية من أن الصرفيين يقولون: أن القلب يعود لطبيعة المعلول، وإلى طبيعة ثقله، كون (الواو والياء) في نظرهم يخضعان لمبدأ الخفة والثقل، وقد جاء بكثرة قلبهما لثقلهما، خاصة وأنهم يقولون أن الضمة التي هي من جنس الواو ثقيلة لهذا ناسبت الفاعل، والفتحة لخفتها والتي هي من جنس الألف ناسبت المفعولات جميعا لكثرت ورود المفعولات وتعددها في التركيب.[2]

فالنحاة هنا يراعو مبدأ الخفة والثقل في حرفي الواو والياء، يقول ابن يعيش:" إذا نطقت بالضمة فقد نطقت ببعض الواو، فآذنت بتمامها، فإذا رجعت عنها إلى الياء فقد نقضت أول كلامك بآخره، وخالفت بين طرفيه، فإذا بدأت بالضمة وجئت بالياء فقد جئت بغير المتوقع".[3]

فهذا وإن دل فإنه يدل على أن النحاة يراعون الاقتصاد في الجهود، فلا يحدث القلب من الأصل إلى الفرع دون تحليل علمي معمق، فكلما التقت كسرة مع الواو كلما سبب ثقلا في الجهود الصوتية ،كما في أصل (ميزان الفرع) الذي هو (مِوْزان الأصل)، فتحذف الواو وتنوب عنها الياء التي هي من جنس الكسرة لتناسب خفة الأصوات، "ومردُّ هذا القلب في كل من الحالتين يعود إلى السياق الذي ترد فيه كل منهما، وهذا السياق يتمثل بوجه عام في وجود

1 – بن جني الخصائص، ج1، ص147.

2 – الأردبيلي، محمد عبد الغني، شرح الانموذج، تحقيق: لخضر شعلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1992، ص69.

3 – ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص260.

الكسرة مع الواو/IW/ ووجود الضمة مع الياء/UY/ وهو ثقيل أو مما يخلق عدم تجانس بين الصوتين، فعليه تسعى كل من الواو والياء إلى مجانسة الحركة التي تسبقها".[1]

وهذه الرؤية العلمية ليست مرتبطة بالقضايا الصوتمية فقط، وإنما تنبه لها النحاة أثناء الظواهر الإعرابية، لهذا أعربت الأسماء الستة بالحروف، "لأنها ثقيلة بسبب تعدد يقتضيه تحقيق معانيها ..ومع أن أواخرها حروف تصلح أن تكون علامة الاعراب، فلم يزيدوا عليها الحركات لئلا يزداد الثقل".[2]

**ثانيا: تأصيل ثنائية الأصل والفرع في ضوء الظواهر التوليدية التحويلية**

النحو العربي في تفسيره للظاهرة اللسانية على أساس الأصل والفرع لم يكن تفسيرا اعتباطيا وإنما هو تفسير يعتمد الرؤية اللسانية القائمة على المنهج الوصفي البنائي على أساس الترتيب:

- الفهم والإدراك الذاتي للظاهرة (أولا)
- التحليل والتفسير (ثانيا)
- والمنهجية قائمة على ركيزتين: الأصل والفرع (وما يتفرع عنها كنظرية الحمل)، ومنه تنقسم البنية النحوية إلى بنيتين:

بنية أساسية ← الأصل← محمول عليها (مقيس عليها).

بنية ثانوية ← فرع ← محمولة مقيسة.

والحمل أهم ظواهر القياس النحوي وهو أربعة أضرب:

حمل فرع على أصل –حمل أصل على فرع–حمل نظير على نظير– حمل ضد على ضد

1 – عبد الواحد عبد الحميد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ص176.

2 – الأردبيلي، شرح الأنموذج، ص56.

ولم يصل النحاة إلى جملة هذه الظواهر–مجموع قواعد التركيب اللغوي (جملة الأصول والفروع) –إلا بعد نتيجة الاتصال بين ثمرة منطق اللغة ومنطق العقل (syntactic system) والأثر المتبادل بينهما في هذا التمثيل البياني[1]:

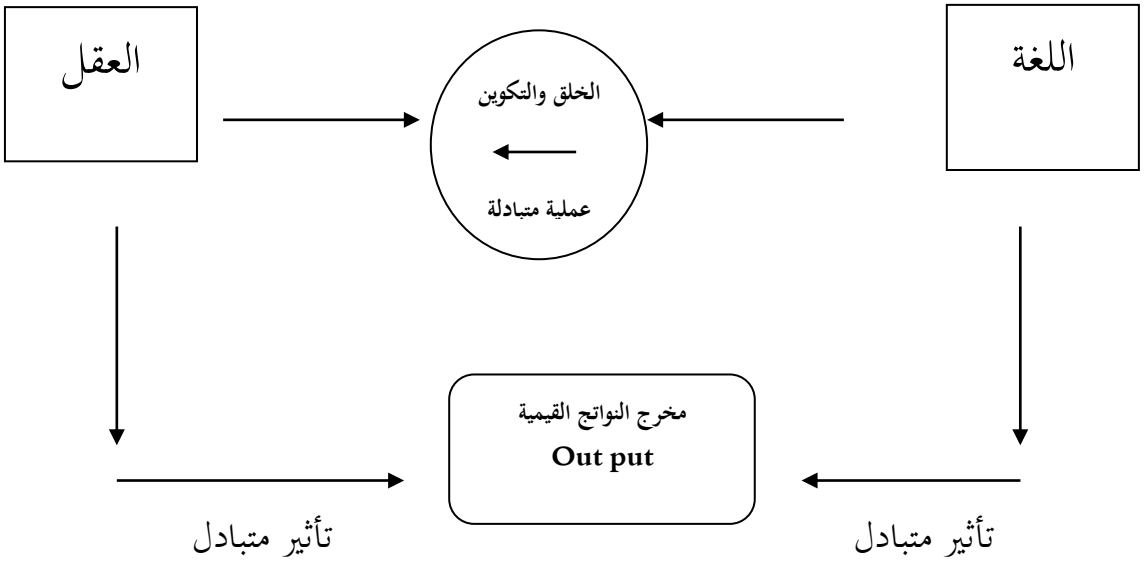


وهذه الانطلاقة جسدتها ونهجت نهجها المدرسة التوليدية التحويلية؛ إذ بظهور كتاب البنى التركيبية لتشومسكي أخذت اللسانيات منعطفا آخر في التحليل غير ما كان سائدا في الدراسات البنيوية الوصفية، لكون مؤسس هذه النظرية قاد ثورة علمية نجم عنها ظهور أنموذج جديد للتفكير في اللغة أفرز مجموعة من الإشكاليات وجب أن يعتني بها اللغوي، وضمنها الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلم عوض الاهتمام بسلوكه الفعلي.

ومقابلة الذهني ب السلوكي في هذه المقولة يبرز المنطق العقلاني الذي اعتمده تشومسكي حيث ما انفك يبدي أوجه التقارب بين نظريته والآراء العقلية الديكارتية، بغية الوصول إلى هدف هذه النظرية المتمثل فيما يسمى بالتفسير أو استيفاء التفسير الذي لا يتوقف عند نظام الضوابط فحسب بل أن يشرح لماذا هي على ما هي عليه البنى والتراكيب، وذلك لا يتم إلا بعد فهم وإدراك معمق للظاهرة –كالذي اتخذه نحاتنا المؤسسون–.

1 – فصيح مقران، المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، دار الوسام العربي، ص369.

ومنه يرفض تشومسكي تحويل اللغة إلى مجرد تراكيب شكلية مجردة من المعنى والعقل، كما يرفض معاملة الإنسان على أنه آلة تتحرك حسب قوانين تحدده قوانين معينة، "لأن اللغوي بطبعه يهتم بالإجراءات التحليلية لاستخلاص وجوه النحو من المادة اللغوية".[1]

ومن كل ما سبق وقبل أن نؤصل ما جاء به تشومسكي من ثنائية البنية العميقة والسطحية والتوليد والتحويل مع ما تتقاطع به نظرية النحو العربي وتحديدا ثنائية الأصل والفرع نتوقف عند ما يعرف بالتفسير الذي جاءت به النظرية التوليدية التحويلية والذي يقابل التعليل في النحو العربي باعتبار أن التفسير والتعليل خدم للجوانب التحويلية من البنية الأصل إلى البنية الفرع، فما هو التفسير؟ وما علاقته بالتعليل النحوي؟

يرى حسن خميس الملخ أن الهدف من دراسة التفسير في النظرية التحويلية عقد حوار بينه وبين التعليل في النحو العربي؛ إذ التفسير نظام من التعليلات على شكل مجموعة من النظريات والمبادئ تُفسر انتظام الظاهرة اللغوية أيا كانت اللغة التي تمثلها[2]، معتمدا في ذلك على منطق الاستنباط Deductive الذي يعتمد هو الآخر على المنطق الرمزي واستخدامه في استنباط قواعد لسانية عامة[3]؛ أي أن التفسير في النظرية التوليدية التحويلية مجموعة نظريات حديثة تُفسر أحكاما نحوية مقررة سابقة عليها زمانا.

ولهذا فهي لست جزءا من نحو أي لغة في العالم، ولم يؤد الأخذ بها –في حدود العلم–إلى تقديم نحو تنتظمه نظرياتها، أي أنها نظريات منفصلة عن نحو اللغة لا يؤد عدم الأخذ بها إلى انهيار نحو أي لغة، ثم إن التفسير غايته اكتشاف مبادئ موحدة تفسر الصواب في أي لغة من اللغات

1 – تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخداماتها، ترجمة: محمد فتيح، ص59.

2 –ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص231.

3 – عبد القادر بن عسلة، تعليمية القواعد في ضوء المنهج التحويلي التوليدي، منشورات مخبر اللغة العربية والاتصال، د–ط، وهران، الجزائر، 2006، ص261.

البشرية الطبيعية للإجابة عن السؤال الأساسي الكبير "" ما الذي يمكن لدراسة اللغة أن تسهم به في فهمنا للطبيعة البشرية؟[1]

والذي ألجأ تشومسكي للتفسير هو أن أي لغة بشرية طبيعية –كما ينقل عنه فهمي حجازي –تخضع لنظام دقيق يختفي وراء قواعدها[2]، في النحو والصرف؛ أي يخفي بنى عميقة ترادف عما يطلق عليه في النحو العربي بالبنى والتراكيب الأصلية، ولا يمكن الوصول لهذه البنى إلا بعد تفسير شامل للغة، وتفسير اللغة سعي للبحث عن السر الذي يجعل القاعدة النحوية صحيحة منتجة لعدد لا نهائي من التطبيقات، وهذا ما يؤمن به نحاة العربية عموما عندما يتطلبون وجه الحكمة في القواعد التي وضعوها للنحو العربي.

وبهذا التأسيس من المسلّم به أن نقبل بوجود بنية سابقة على الجملة المحذوفة منها استغناءً، وذلك في حديث النحاة عن الاستغناء بمذكور واحد لعلم المخاطب به، يقول سيبويه:" ومما يقوي ترك نحو هذا العلم المخاطب، قوله عز وجل:" والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات" فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأوَّل استغناء عنه.[3]

فتناول المادة اللغوية كما جاءت في الآية الكريمة يدل على أن العبارة المحذوفة التي أصلها ((والذاكرات الله كثيرا)) تدل على بنية عميقة محذوفة يلجأ النحوي إلى تفسيرها وتعليلها، لأنَّ البنية السطحية للجملة" قد يكون لها بنية عميقة فيها عناصر أساسية غير متحققة في البنية السطحية فيصبح تجاوز الوصف بالتقدير مطلبا علميا له ما يسوغه".[4]

وما رأي تشومسكي إلا الرأي نفسه الذي يلتقي فيه مع سيبويه الذي قال بحذف معمولا معينة بعد ((الذاكرات)) استغناء بمعمولات ((الذاكرين))؛ كون سيبويه قال بحذف المفعول من الحافظات والذاكرات لدلالة ما تقدم وهذا التفسير يرى منه فيصل إبراهيم صفا أمر واقعيا لقوله:

1 – ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص237.

2 –محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص147.

3 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 74.

4 – حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص237.

"...من المسلّم به أن نقبل بوجود بنية سابقة على الجملة المحذوفة منها استغناء، هذه البنية هي التي يمكن أن نطلق عليها البنية العميقةDeep structure التي تمر بمرحلة أخرى تالية، قبل أن تظهر للسطح، هي مرحلة ما تحت السطح S–Structure، فإذا كانت فكرة الاستغناء تلك فكرة واقعية –وهي كذلك– تقوم على أساس من النصوص اللغوية، أصبح حديثنا عن بنيتين: إحداهما عميقة والأخرى ظاهرة متحولة عن أصل، أمر من صميم الواقع، وبالتالي فإنه يكون من المحتم أن نطلب أحيانا إلى الباحث أن يرجع إلى الصورة التي كانت عليها الجملة قبل حدوث الحذف استغناء".[1]

وبهذا نصل إلى أن التفسير والتعليل يلجآن أحيانا إلى التقدير الذي يعتبر ضرورة علمية تبعا لقول جودث كرين في تحليله نتائج تجارب سيكولوجية مؤسسة على نظرية تشومسكي إذ قال: "يبدو على الأساسين النظري والتجريبي أن التصورات الخاصة بثنائية المستوى للبنية العميقة والبنية السطحية ضرورية لتفسير مقدرة المتكلم على تجسيد معاني الجملة"[2].

وتفسير مقدرة المتكلم على تجسيد معاني الجملة يقودنا إلى ترسيخ المعيار الذي رفضه رواد الاتجاه الوصفي التقريري، لأن هدف المعيار ضبط ما ينتجه المتكلم أو الكاتب من ألفاظ أو جمل ضمن أحكامها، لأنَّ دلالة الحكم من علّته، فعندما يُعلل النحوي أصل رتبة الفاعل فإنه يقول على كلمة زيد في جملة قرأ زيد الكتاب فإنه يوجب الرفع والتأخير على المفعول والتقدم على الفعل، "لأن المعيار يرتبط بالصّوغ القياسي Analogic creation فعلته وظيفية وليست نظرية أو بعيدة عن الاستعمال".[3]

والمعيار بحث نظري تفسيري، لأن المعيارية تبدو موقفا ثابتا من اللغة عبر عنه الدكتور عبد السلام المسدي بقوله:" إن علم النحو لما كان في جوهره معياريا يؤكد في ذاته قانون ((ما يجب))،

1 –فيضل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي، ص182.

2- Greene, judith,psycholinguistics : chomsky and psychology ,harmondsur orth,1972, P202.

3 – حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص187.

فإنه يتضمن في منعطفاته بالاستتباع الحتمي (أحيانا) إقرارا بأنه تقنين مغاير (نسبيا) ل (ما هو كائن) بالفعل أو لما هو صائر بالقوة."[1]

## 1–الأصل والفرع ومعطيات النظرية التوليدية التحويلية في الكتابات العربية المعاصرة:

لعله من اليسير أن نُعرّف بأهم الظواهر التوليدية التحويلية والتي أصلها رواد الاتجاه التأصيلي في النظرية النحوية العربية القديمة تحت مقولة الأصل والفرع وهي كتالي:

### 1–1–النحو التوليدي:

يهتم تشومسكي بالقدرة الإبداعية للغة الإنسانية، وهي قدرة عقلية تُمكّن المتكلم أن ينتج جملا يفهمها دون أن يكون قد سمعها من قبل، وهذه القدرة الإبداعية تتسم بقواعد توليدية وأخرى تحويلية، إذ إن الأولى نظام من القواعد التي تقدم وصفا تركيبيا للجمل بطريقة واضحة، وكل متكلم تكلم لغة يكون قد استعملها واستبطن نحوا توليديا، وهذا لا يعنى أنه على علم بالقواعد الباطنة التي يكون قد استعملها أو سيكون على وعي بها، ومن هذا التأسيس يهتم النحو التوليدي بما يعرفه المتكلم فعلا، وليس ما يمكنه أن يرويه من معرفته.[2]

### 1–2–النحو التوليدي التحويلي:

يكون التحويل الذي يشير إليه تشومسكي في تغيير مواقع عناصر الجملة، أو بحذف أحد العناصر، أو بجمع هذه العناصر، ومنه يكون آلية من الآليات التي تهتم بنقل البنى العميقة إلى متوسطة وسطحية؛ أي أن المنهج التحويلي يتحدث عادة" عما يسمى قوانين الأساس Base Rules أو قوانين التركيب الأساسيStructure grammar Phrase وهما بمعنى، والتحويليون يصوغون مثل هذه القوانين على نحو رياضي منطقي صارم، هذه القوانين يفترض أن تقدم إمكانات محددة في بناء الجملة، كما يفترض منها أن توضح الآلية التي تجعل المتكلم باللغة قادرا

1 – عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص93.

2 – ينظر: حمادي فاطمة، أحمد بن عجمية، النحو العربي في ضوء النظرية التوليدية، مجلة: جسور المعرفة، مجلد6، عدد3، 2020، ص223.

على أن يصوغ عدد غير محدد من البنى الجملية، وقادرا كذلك على اكتشاف البنى غير الأصولية؛ إذ من الواجب أن تكون هذه القوانين على قدر كبير من الدقة والانضباط والقياسية، هي إذا معيارية إلى حد بعيد، وعليه يتم تحليل الجمل التي تصاغ اعتمادا على هذه القوانين في سلسلة خطية مترابطة من المكونات المباشرة Constituents Immediate.

وهذه القوانين تمثل المرحلة الأولى في منهج دراسة اللغة تحويليا، أما المرحلة الثانية فتمثل في ما يسمى بالتحويلات Transformations، هذه المرحلة لا يتم فيها العمل بذلك القدر الكبير والصارم من الشكلية المعهودة في المرحلة الأولى، غير أنها (أي المرحلة الثانية) لا تنفك من الشكلية كليا، هذه التحويلات ليست إلا قوانين تربط بين البنية الباطنية الناتجة عن المرحلة الأولى، والبنية الظاهرية، ويفترض بالبنية الباطنية أن تتضمن معنى الجملة الأساسي، تبدأ قوانين التركيب الأساسي (الأصلي) في المرحلة الأولى بالجملة (ج) ثم تبدأ بالتفريع إلى المكونات المباشرة ومنها إلى المكونات الثانوية حتى ينتهي الأمر إلى بلوغ ما يسمى بالمكونات النهائية.

ومن أهم التحويلات التي توصل البنية الباطنية إلى السطحية: الحذف، والتعويض، والتمدد، والتقليص، والإضافة، والتبادل، والنسخ، والتقديم...الخ، ومما يجدر ذكره أنه حين يصل البناء إلى مرحلة البنية الظاهرة (السطحية) شبه النهائية Sub– Structure ، حيث تدخل البنية في مرحلة التطبيق والقوانين المورفيمية الصوتية Morphophonemis Rules التي تعطي للبنية شكلها النهائي (من خلال دمج الوحدات الصغرى ذوات المعاني في كلمات) (أي تعطي المورفمات ذاتيتها الصوتية النهائية التي قد تختلف من وضع إلى آخر)، نحصل في النهاية على البنية الظاهرة النهائية Surface structure.[1]

### 1–3–البنية العميقة والبنية السطحية:

سبق أن بينا أن البنية العميقة في تحولاتها ليست إلا قوانين تربط بين البنية الباطنة الناتجة عن المرحلة الأولى والبنية الظاهرة، ومنه تكون الأولى أساس ذهني مجرد لمعنى معين يوجد في الذهن

1 – ينظر: محمد على الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، 1981، ص21–42

ويرتبط بتركيب جملي أصولي؛ أي أن البنية العميقة تتضمن معنى الجملة الأساس قبل أن تبدأ بالتفريع، ويتضح ذلك بالمخطط التالي:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| بنية عميقة مجردة | ← | قواعد تحويلية | ← | بنية سطحية |

والجدير بالذكر أن "البنية العميقة والسطحية ترتبط بما يسمى في النحو العربي بالتقدير، حيث ميز النحاة العرب ومنذ سيبويه بين التركيب الباطني الذي يمثل النمط المثالي والذي يعد موافقا لقواعد وشروط الصحة اللغوية والتركيب، وبين تفسير المعنى الدقيق وهذا المستوى المضمر"[1]، ذلك لأن النظرية النحوية العربية قبل أن تعلل ما هو كائن في الاستعمال اللغوي الصحيح، تعلل ما يجب أن يكون لأنها بناء نظري لنحو اللغة العربية بوصفها مثالا، وعلل النحو بناء تفسره بوصفه واقعا[2]، ومن هنا ينشأ مفهوم الانزياح الذي يعني أن خروج أي استعمال عن أصله النظري يعد انزياحا عن الأصل يوجب تعليله، كأن التعليل جسر يربط بين الأصل النظري وصورته العملية المستعملة في اللغة العربية.[3]

هذا وقد حاول رواد اللسانيات العربية الحديثة المتأثرين بهذه النظرية تأصيل هذه الظواهر ضمن ما يعرف في النحو بمقولة الأصل والفرع وهذا تفصيل لمجمل آرائهم:

1 –عبد القادر بن عسلة، تعليمية القواعد في ضوء المنهج التحويلي التوليدي، منشورات مخبر اللغة العربية، وهران الجزائر، 2006، ص35.

2 –إن هذا الكلام يحوي على أن النحاة جردوا القواعد وصنفوها تبعا لاعتبار رياضي –وهو ما يعرف في العصر الحديث بالجداء الدكارتي، فعلى سبيل المثال في تجريد البنى اللغوية قبل أن يعللوا ما هو كائن في الاستعمال عللوا ما يجب أن يكون؛ أي عللوا ما تقتضيه القسمة التركيبية يقول الرضى الأستراباذي:" فيما يخص قسمة الثلاثي المجرد للأسماء "إنما كانت القسمة تقتضي اثنتي عشر لأن اللام للإعراب أو للبناء فلا يتعلق به الوزن...وللفاء ثلاثة أحوال: فتح وضم وكسر، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بساكن وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاثة، والسكون، وثلاثة في الأربعة اثنتا عشر، سقط المثالان [فِعُلَ، و فِعِلَ] لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل المخالفة"، ينظر: الأستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص35.

3 – ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص117.

### 1–4–عبده الراجحي:

أصَّل عبده الراجحي هذه المقولة في النظرية التوليدية التحويلية لكون أنصار هذه النظرية عرضوا لقضية الأصل والفرع في مواضع مختلفة، منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة Marked وتلك التي بلا علامة، وقرروا أن الألفاظ غير المعلمة هي الأصل...والأكثر قربا إلى البنية العميقة، لأن المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى سطحية.

ويضيف عبده الراجحي في قول آخر: "ومما هو من قضية الأصل والفرع حديثهم عن ظاهرة القلب المكاني التي نقدها الوصفيون"[1]، إذ ردَّ لها العقليون الاعتبار؛ لكونها الأساس في التفسير اللغوي، ومنه يرى في هذه الثنائية أنها قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية سطحية، وما تأصيله هذه الثنائية في الظواهر التوليدية التحويلية إلا تبصرا فيما بلغه الدرس الحديث، ومن ثم استئناف النظر في النحو العربي للكشف عن جوانب التفكير اللغوي عند العرب يتفق وعلم اللغة الحديث، إذ يقول:"غني عن البيان لا نريد أن ننسب إلى النحو العربي سبقه إلى هذا المنهج، ولكننا –نقصد كما أشار تشومسكي–أن نؤكد ما سمي "بالنحو التقليدي" كان أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية في دراسة اللغة، وأن ما نحتاجه الآن قد يكون في الأغلب –إعادة أصوله على أسس أكثر علمية".[2]

### 1–5–داود عبده:

جاءت تحليلات داود عبده متضمنة للمبادئ التوليدية التحويلية، بعد أن نقد معطيات ومبادئ الاتجاه الوصفي الذي ينظر للغة نظرة شكلية إذ يقول:" ويخيل إلي أن عددا من هؤلاء اللغويين المعاصرين قد بلغ في التعصب للمنهج الوصفي حد التظرف، فكاد يجرد علم اللغة مما يستحق أن يسمى من أجله علما، فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب، فلأي علم

1 – عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص145.

2 – نفسه، ص143.

ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟... في اللغة نحن نحتاج إلى عالم لغوي لكي يذكر لنا أن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة كتب، قام، باع، مدَّ، قضى، غزا، نسي، ولكل هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته، فأي عربي مثقف يستطيع أن يلاحظ هذا. ما نحتاج إليه هو تفسير عدد من الظواهر اللغوية المتعلقة بهذه الأفعال".[1]

والباحث وإن لم يعلن إعلانا صريحا عن الانتساب للمنهج التوليدي التحويلي إلا أنه اعتمد القواعد التوليدية التحويلية التي ركز عليها رائد النظرية الغربية تشومسكي، ويظهر ذلك حينما رادف بين البنية التحتية والأصل، والبنية الظاهرة للفظ والفرع، يقول:" يتطلب التفسير الصحيح لكثير من قضايا اللغة العربية أن نرد كثير من الكلمات إلى أصل أو بنية تحتية undertying structoure تختلف عن ظاهر اللفظ...، فالفعل ردّ مثلا يجب اعتبار أصله رَدَدَ، وكذلك يجب اعتبار البنية التحتية لكلمة يرُدُّ إلى يرْدُدُ، وأَحَسّ، أحْسَسَ، ويحس، يحْسِسُ، واحتلَّ، احْتَلْلَ، واستمرّ، استمْرر، وأسنة، أسننة، ومفر، مفرر، ومجن، مجنن، وأعز، أعزز...".[2]

### 1–6–عبد الواحد عبد الحميد:

تعد ثنائية الثبات والتغير في النحو العربي ثنائية متساوقة في خطين؛ إذ يمثل الثبات مبدأ الوصف، ويمثل التغيير مبدأ التعليل، ولا يمكن الوصول إلى البنية العميقة إلا باجتهاد تبعا لقول ابن جني في الخصائص: "وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه. نعم، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيئ به، وتستمد التنبيه على الأسباب المطلوبة منه".[3]

فهذه معايير سبق فيها ابن جني ومن معه تفسير التغيير الطارئ على البنية العميقة قبل تشومسكي، وهذا ما آثره عبد الواحد عبد الحميد الذي انتصر لتقسيم النحاة اللبنى الصرفية إلى أصول وفروع، لأن سمة القواعد في النحو سمة رياضية، والسمة كما هو مقرر في الرياضيات تبرهن قبل القياس عليها.

1 – داود عبده، دراسات في علم أصوات اللغة العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، 1979، ص15.
2 – نفسه، ص27–28.
3 –ابن جني الخصائص، ج1، ص54–55.

ويرى الباحث التونسي عبد الواحد عبد الحميد أن تقسم الصرفيين البنى إلى أصول وفروع ما هو إلا افتراض علمي بعيد عن التخمين الذين يراه دعاة المنهج الوصفي "وهو حكم ينم عن عجلة واضحة في إطلاق الأحكام، كما ينم عن قراءة غير متأنية للنظرية أو النظريات النحوية القديمة، وعن نظرة قاصرة في فهم التراث النحوي واللغوي عموما، وليست التصورات والافتراضات الصوتية(الفنولوجية) في تصور النحاة من باب ما ذهب إليه هؤلاء، وإنما هي من باب الافتراض العلمي الذي تقره مسائل التصريف والاشتقاق في العربية، وليس من باب الوهم في تصور النحاة أن نرجع قال إلى فَعَل وخاف إلى فَعِل وطال إلى فعُل، وليس من باب التخمين أيضا أن نرجع قال وخاف وطال إلى الواويّ لا إلى اليائيّ، فكل هذا له ما يدل عليه للبرهنة على صحّته ومقبوليته"[1]

ذلك لأن من طبيعة العقل البشري أن يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة مهما كان نوعها، فيطمح إلى تفسيرها، وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها، ومنه حاول الباحث أن يوافق بين النحو العربي واللسانيات التوليدية التحويلية، وهو من باب توارد الخواطر أن نجد هذا التوافق العجيب بين النحو العربي والنحو التوليدي وذلك بالرغم من الهوة الزمنية الفاصلة بينهما، واختلاف الخلفيات المعرفية المتحكمة في كل منهما، واختلاف المنطلقات وبيئة النشأة، هذا التوافق الذي نلفت الانتباه إليه يثير في الحقيقة دهشة كبيرة بالنظر إلى الشبه الحاصل بين النظريتين ...وخاصة ما تعلق ببعض التصورات والافتراضات وتطبيق القاعدة وضبط سياقاتها والشروط الملازمة لتطبيقها[2]

هذا وقد حاول أن يوافق بين النظريتين في مجال الصرف وتحديدا في مجال الأصل والفرع وهي كالتالي:

1 – عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية، العدد الرابع، 2014، ص13.

2 –نفسه، ص17.

- اللجوء في التحليل اللساني إلى الاستعمال، والتعويل على الحدس اللغوي أو ما يطلق عليه السجية اللغوية عند اللغويين العرب القدامى.
- افتراض الصيغة المجردة أو ما يعبر عنه بالأصل في مقابل الصيغة المنجزة، وإذا كانت الصيغة المنجزة أو المتحققة التي ينطق بها المتكلم المستمع هي من باب حاصل المنطوق، فإن الصيغة المجردة هي من باب الافتراض، ولا يعني الافتراض هنا التخمين مثلما يرى بعض علماء اللغة المحدثين، وإنما هو افتراض له ما يقره ويبين صحته، وذلك بالنظر إلى آليات الاشتقاق وتوليد الصيغ بعضها من بعض.
- التحول من الصيغة المفترضة إلى الصيغة المنجزة، يتم وفق تطبيق جملة من القواعد في مجملها هي قواعد إعادة الكتابة، أي أن نعيد كتابة العنصر أو مجموع العناصر "أ" بالعنصر أو مجموع العناصر "ب"، وما إعادة الكتابة هذه إلا توليد صيغة من أخرى، تتحقق في سياقات معينة تحدُّ يُمنة بالعنصر "س" ويسرة بالعنصر "ع" هذا فضلا على بعض الشروط الملازمة للقاعدة وذلك للتقليل أكثر ما يمكن من الشواذ التي تفلت من تطبيق القاعدة، وهذه القوانين يفيض بها النحو العربي، وذلك من قبيل "قلب حرف العلة ألفا"، وقلب" الواو ياء" والعكس والحذف لالتقاء الساكنين وإدغام المثلين".

ومنه تكون هذه القواعد نسقا نحويا تخضع فيه لترتيب معين، بحيث لا يمكن تقديم قاعدة على أخرى، أو إخلال بهذا الترتيب، أي أن القاعدة الأولى لا بد أن تطبق قبل الثانية، والقاعدة الثانية لا بد أن تطبق قبل الثالثة وهكذا دواليك، فلو أخذنا على سبيل المثال توليد صيغة "قال" من قَوَلَ/ وللوصول إلى الصيغة السليمة انطلاقا من الصيغة المفترضة نطبق ثلاث قواعد متتالية: هي قاعدة الإيهان، وقاعدة القلب، وقاعدة الإشباع، ولا سبيل إلى تقديم قاعدة على أخرى.

ومما تمكن ملاحظته بشأن هذه القواعد أن لها الأولويات في التطبيق، بمعنى لا يجب تطبيق قاعدة على حساب أخرى، وذلك إذا ما تشابهتا، مما يجعل قاعدة معينة أقوى من قاعدة أخرى،

وهذا من نحو تطبيق قاعدة "التقاء الساكنين" على حساب قاعدة الإشباع، وذلك في حالة وجود حرف ساكن بعد حرف المد واللين.

تراعي هذه القواعد في التطبيق حالات أمن اللبس، فيمتنع تطبيق قاعدة ما إذا كان تطبيقها يؤدي إلى الالتباس، سواء أكان في المعنى أو الصيغة، ومن هذه الحالات عدم تطبيق قاعدة الإدغام على أمثلة من قبيل جَلبب أو استحَنْك، لأن في تطبيقها إبطال للإلحاق[1].

### 1–7–محمد الخطيب:

ينطلق محمد الخطيب مما انطلق به رواد الاتجاه التفسيري والتأصيلي؛ ومنه يرى أن النحاة استطاعوا من خلال هذه الثنائية أن يقفوا على حقيقة طبيعة المفردات والتراكيب داخل النظام اللغوي بقوله:" هذا ما يحفل به التحويليون أيما احتفال –مستشهدا بأحد أقوال عبده الراجحي في هذه المسألة– إذ يرى المنهج التحويلي: "أن قضية الأصل والفرع قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية سطحية...وفي العربية مثلا لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل قال على أن أصله (قال) وأن الفعل باع أصله باع مع وجود (يقول) و(يبيع) بل علينا أن نعرف أصل الألف فيها. ولا نستطيع أيضا أن نغفل عن أن (الطاء) في (اصطبر) و (اضطرب) ليست طاء وإنما (تاء) وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حد وصف الظاهرة كما هي، ودون أن يجد تفسيرا لها، ومن هذا التفسير البحث عن الأصل"[2]، ذلك لأن هذه الثنائية ضبطت وفق قواعد منضمة توضح درجة خصوصية كل منهما.[3]

### 1–8–نهاد الموسى:

يعتبر نهاد الموسى من رواد الاتجاه التأصيلي الذي يحاول الكشف عن جوانب من التفكير اللغوي عند العرب تتفق وعلم اللغة الحديث، ولم يغب عنه تأصيل معطيات النظرية التوليدية التحويلية في مقولة الأصل والفرع.

---

1 –ينظر، نفسه، ص17–18.

2 – محمد الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص322.

3 – ينظر: نفسه، ص335.

فمن أصول نظرية التحويل والتفريع " النظرية التحويلية التوليدية" التمييز في اللغة بين نوعين من الجملة: بسيط ومركب، وتقوم الجملة المركبة على الجملة البسيطة، أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة كما في عدّ جملة "كان" وأخواتها، و"كاد" وأخواتها، و"إن" وأخواتها، وباب "ظن" فروعا متحولة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية وفق خطوات ثابتة مطردة.[1]

فالجمل:

كان زيد يدرس.

كاد زيد يدرس.

إن زيدا يدرس.

ظننت زيدا يدرس.

فروع لأصل واحد هو الجملة الاسمية "زيد يدرس".

ولنا في شواهد النحاة في هذه المسألة ما يثير الدهشة من فطنتهم المتجاوزة النظر السطحي للتراكيب، إلى البحث عن البنى العميقة التي تفسر التراكيب، فمن المعلوم عندهم أن المفرد أصل، والمركب فرع، وعندما يقع تركيب موقع الكلمة الفردة–لعارض تركيبي–التي يظهر عليها أثر الحكم في الأصل وقوعا استبداليا، يسمح بتحقيق الصورتين: الفرع والأصل في الاستعمال اللغوي، مثل الجمل التي لها محل من الإعراب، والمصادر المؤولة وبعض مواقع أشباه الجمل.

فالعلة المانعة من ظهور الخبر الأصلي في جملة (زيد ينام) أن الجملة الفعلية ينام وقعت موقع الاسم المفرد نائم، ففسر النحاة هذا التناوب في الموقع بتقدير الجملة الفعلية في محل الاسم المفرد وحكمه، لأن المفرد هو الأصل، فتكون الجملة عارضة.[2]

1 – ينظر: نهاد الموسي، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص37–38.

2 –ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص119.

### 1–9–محمد حماسة عبد اللطيف:

تعتبر النظرية التوليدية التحويلية معيارا مساعدا في البحث عن أصل الصيغ اللغوية، وذلك لجملة ما قدمته هذه النظرية من ظواهر تفسيرية، وهذه الظواهر جاءت موافقة للنحو العربي وللقياس الذي اعتمده النحاة العرب في وضع قواعدهم[1]، ويرى حماسة عبد اللطيف أن ثنائية الأصل والفرع من الظواهر التي قامت عليها علوم العربية، ومن خلال هذه الثنائية قامت نظرية الإعلال والإبدال والقلب المكاني، في مفردات اللغة العربية، والنحويون عنده لم يكونوا متكلفين فيما ذهبوا إليه من خلال هذه الثنائية التي تتفق ومعطيات علم اللغة التوليدي.[2]

وبعد تناوله لكثير من القضايا التحويلية التي ترتبط بالأصل والفرع في النحو العربي سواء في باب التراكيب أو باب الكلم خلص إلى أن مفهوم البنية العميقة كان موجودا في معالجة النحاة وإن عبروا عنه بطرق مختلفة كقولهم أصله كذا أو هو على تقدير كذا، وفكرة التحويل التي تنتقل من الأصل المفترض في بنيته العميقة إلى المقتضى الظاهر الموجود الممثل في البنية السطحية في الفكر اللساني الحديث، قد وجد بشكل أو بآخر في الفكر النحوي العربي القديم؛ أي بعد أن تناول النحاة فكرة المواءمة بين العمق المقدر والسطح الظاهر، فهناك دائما نموذج أو معيار أو أصل تجريدي في الغالب يحاول الكلام الحي تنفيذه وإخراجه للوجود، وقد جمع النحويون القدماء بين النموذج التجريدي، والتعبير الواقعي المنطوق، وجعلوا إحداهما هو النموذج المجرد–أساسا للآخر– وقاسوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرد[3].

### 1–10–خليل أحمد عمايرة:

يعتبر خليل عمايرة كذلك من رواد الاتجاه التفسيري الذي يعقد حوارا بين النحو العربي والجوانب التوليدية التحويلية لأنه يرى" أننا نستطيع أن نأخذ من المدرسة التوليدية التحويلية شيئا

1 – ينظر: صلاح الدين حسنين، المنهج التوليدي والقياس، مجلة الفيصل، العدد124، الرياض،1987، ص34.

2 – ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، دار غريب، د–ط، مصر، 2006، ص44–45.

3 – ينظر: نفسه، ص21.

من المنهج، وشيئا من المصطلحات، ونحور في معنى المصطلحات ودلالتها، لتنطبق على اللغة العربية"[1]، ومنه يرى أن هناك أصلا يعتبر بنية عميقة، وفرعا يعتبر بنية سطحية، لقوله: "من الأسس الرئيسة التي تقوم عليها نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية أنها تعتمد على ركن خفي لم يبرز ذكره كثيرا مع أنه يمثل حجر الأساس فيها وهو الاعتماد على أصل وفرع في الجمل، فالأصل فكرة والفرع كيفية إخراج هذه الفكرة والأصل بنية عميقة، فرعها البنية السطحية كيفما تكون، وفي الجملة التي تحمل البنية السطحية كلمات أصل، وأخرى فروع يرمزون للأولى بكلمة unmarked word والثانية marked word، والأولى عندهم وثيقة الصلة بالبنية الأصل (البنية العميقة deep structure) والثانية لها صلتها الوثيقة بالبنية الفرع (البنية السطحية surface structure)[2]، فكما أن هناك تحويلا في التركيب من تركيب باطني إلى تركيب ظاهري منطوق، فكذلك هناك تحويل في الجانب الصوتي والصرفي، فهما لا يقلان عن النحو في اعتماد علمائها الفكرة الذهنية المجردة القائمة على الأصل والفرع في بناء قواعد الصرف وقوانين الأصوات وهذا لا يخفى على أحد من المثقفين فضلا عن المتخصصين.[3]

هذا وقد حال الباحث الربط بين البنية العميقة ومرادفها في النحو بالأصل، والبنية السطحية ومرادفها الفرع في علم النحو وأصوله، والأصوات، والصرف، وسنقتصر على نماذجه في المستوى الصوتي والصرفي، إذ يرى أن الخليل بن أحمد أثناء تجريده للوحدات الصوتية وضعها وفق أصول ممثلة في الرموز" أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ،... وحددوا مخرج كل من هذه الأصول في جهاز الأصوات ثم بينوا صفته دون الاعتبار لكيفية خروجه دون الارتباط بغيره.

فالأصل في صوت النون أن يكون هكذا(نَ) بفتحة كما عند اللغويين عامة ...ولكن هذا الصوت يخرج إلى فروع ندركها في المباني التالية: منفك، من رأى، منقلب، من يئس...وهذا ما

1 – خليل عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، دار وائل، ط1، عمان الأردن، 2004، ص262.

2 – نفسه، ص255.

3 – ينظر: نفسه، ص255-258.

يذهب إليه علم اللغة المعاصر وبخاصة أحد أبرز من يعتمد عليه تشومسكي في الجانب الصوتي في نظريته التحويلية، وهو رومان ياكبسون في التفرقة بين الفونيم والألفون، فالفونيم هو الأصل، وأما الألفون فهو الفرع، وهو الكيفية الصوتية التي يأتي عليها الفونيم إذا ما دخل في تركيب صرفي.[1]

وكذلك حاول الإشارة إلى أن البنية العميقة والسطحية وجدت في المستوى الصرفي أي كما تمثلها النحو وساق أمثلة من نحو[2]:

الأصل:(قول)، والفرع (قال)، وإن لم يكن الأصل مستعملا.

الأصل: (بيع)، والفرع (باع)، وإن لم يكن الأصل مستعملا.

الأصل: (ردد)، (شدد)، والفرع (ردّ، شدَّ)، وهما مستعملان.

**ثالثا: الأصل والفرع ومعطيات النظرية العرفانية الحديثة**

**1–النظرية العرفانية–أسسها المعرفية والتأسيسية:**

ظهرت النظرية العرفانية مع الكثير من الباحثين الغربيين الذين كانوا في الأصل متتلمذين على النظرية التشوميسكية، ثم ما لبثوا حتى أسسوا نظريتهم العرفانية التي تنطلق من "مُسَلّمة عامة لا تخص لسانا دون آخر، وأهمها أنَّ اللغة؛ أيَّة لغة هي جزء من العرفان البشري بما يعني أن تناول هذه الملكة بالدّراسة لا يكون بمعزل عن القدرات الذهنية والتجارب البشرية التي للإنسان، وأنَّ اللغة بما هي ملكة ينبغي أن تكون في تعامل مع الملكات الأخرى ولا تكون في عزلة عنها".[3]

والعرفانيون ينطلقون من القدرات الذهنية التي هي في الأصل –الركيزة الأساسية في النظرية التوليدية التحويلية–وراهنوا عليها بعد أن رفضها جل فلاسفة اللغة[4]، حتى أصبحت رمزية اللغة عندهم ترتبط بالذهن، أو ما اصطلح عليه العرفانيون بالذهنوية.[5]

1 –ينظر: نفسه، ص258.

2 – نفسه، ص258.

3– توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، ص 11.

4 – ينظر: راي جاكندو، علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، دار سيناترا، تونس، 2010، ص 9-10.

5 – المرجع نفسه، ص 9.

ولم تتأسس هذه النظرية إلا بعد العمل الدؤوب الذي خلفه رواد علم النفس المعرفي الذي يعد الركيزة الأساسية التي انبثقت منها النظرية العرفانية، ذلك لأن علم النفس المعرفي والذي هو أحد فروع علم النفس العام يهدف إلى محاولة فهم سلوك الإنسان من خلال فهم ما يجري داخل عقل الإنسان من عمليات مختلفة قبل حدوث الاستجابة، ومحاولة فهم أسلوب تناول الإنسان للمعلومة وتكوين المعرفة.[1]

فهذا الأخير يسعى علماؤه لتحقيق فهم طرق التعامل مع المعرفة من لحظة حدوث المثير حتى لحظة الاستجابة؛ لهذا عرَّف: سُولسو" علم النفس المعرفي على أنَّه العلم الذي يدرس كيفية اكتساب المعلومة عن العالم من حولنا، وكيف يتم تمثيل هذه المعلومة وتحويلها إلى معرفة.[2]

ولم يكن علم النفس المعرفي الوحيد الذي يدرس العمليات التي من خلالها تدخل المعلومة الحسية إلى الدماغ، وكيف يتم تنظيمها وخزنها، واستعادتها، بل كان للنظرية التوليدية الدور البارز كذلك في الاشتغال على البنية التصورية التي يتخذها الدماغ وذلك من خلال ربطه الملكة اللغوية الإبداعية بالدماغ؛ أي أن الملكة اللغوية متموضعة في الذهن البشري.

ونظرا لقصور الجانبين– (التوليدية/ علم النفس العرفني)– على في فهم التمظهر الذي بين الدماغ والجسد والمحيط الذي يمثل إطارا تفاعليا عرفانيا، أخذ بعض رواد المدرسة التوليدية التحويلية ممن هم تلامذة تشومسكي مؤسسة النظرية التوليدية التحويلية من أمثال" لانقار، وجاكندوف، ولا يكوف، وطارسكي، وطالمي) إلى محاولة تغيير الوضع الحالي وعدم ترك القاطرة تمر دون أن يكون لهم فيها مكان، فسارعوا إلى مسابقة الركب بالرغم من اصرار تشومسكي على المكون الدلالي والبرنامج الأدنوي، ومركزية الإعراب، حيث اقتنعوا بمحدودية النظرية التوليدية التحولية التي أصبحت تلاقي صعوبات جمة في الواقع اللغوي".[3]

1 – عدنان يوسف العتوم، علم النفس المعرفي النظرية والتطبيق، دار المسيرة، ط1، عمان، 2004، ص23.

2 – نفسه، ص24.

3 الصالح غيلوس، التلقي والإنتاج في ضوء العرفانية تنظير وإجراء، دار الساطع للطباعة والنشر، د.ط، الجزائر، 2017، ص99.

ومن هذا التأسيس انصرفوا إلى تأسيس الاتجاه العرفاني في الدراسات اللسانية، يربط بين اللغة كقيد عرفاني لا ينفصل عن الدماغ والمحيط (البيئة التي يعيش بها الكائن المعرفن)، ويرى الأزهر الزناد، باعتباره رائد هذا الاتجاه في الدراسات العربية" أن العلوم العرفانية علوم متضافرة تدرس العرفنة من حيث طبيعتها (ما هي العرفنة) ومن حيث اشتغالها (كيف تشتغل العرفنة) ومن حيث وظيفتها (ماذ تفعل العرفنة)".[1]

ويجيب عن هده الأسئلة بأّن العرفنة هي معالجة المعلومة في الدماغ، وما تفعله العرفنة يتمثل في تمكين الفرد من السلوك الذكي من قبيل حل المشاكل وفهم الأشياء، وتشتغل العرفانية اشتغال الحاسوب حيث تشفر المعلومات في شكل تمثيلي رمزي تعمل عليه قواعد تشبه الخوارزميات في لغة البرمجيات الحاسوبية، واتسعت دائرة العناية في العرفنة لتشمل موقع الجسد في العالم ، ومنه تحولت العناية من رصد الأنشطة الذهنية الصرف إلى ما به يكون ممارسة المهارات والملكات العرفانية في عالم الأشياء والواقع، وهو ما يطلق عليه المناسبة البيئية.[2]

والمعنى في الدراسات العرفانية النابع من المعلومات التي تتضمنها اللغة المسقطة على العالم الخارجي تعد جزءا من البنية التصورية (البنية الذهنية) تبعا لقول الصالح غيلوس: "الدلالة اللغوية تعد جزءا من البنية التصورية المتمثلة في قواعد تكوين التصورات وسلامتها فهي ترمز إلى القيم المرتبطة بالبنية البعدية، وتتمظهر من خلال توليفات القيم المتعلقة بشبكة الفضاء التصوري".[3]

وشبكة الفضاء التصوري كما حددها الجشطالتيون ترتبط بعدد من القوانين منها قانون الإدراك وقانون التشابه والتقارب والاستمرار والإغلاق، وهي القوانين التي اتخذها لنقاكر –كما سنرى فيما بعد –كأساس لما يعرف بمقولة الطراز ذلك لأن العرفانيين اتخذوا من هذه المقولة وسطا من الوسائط المعرفية التي تساعد الإنسان على تنظيم العالم وفهمه عن طريق المشابهة

1 – الأزهر الزناد، نظرية لسانية عرفانية، منشورات الاختلاف، محمد علي الحامي، الدار العربية للعلوم، د–ط، د–ت، ص34.

2 ينظر: نفسه، ص34–35.

3 – الصالح غيلوس، التلقي والإنتاج في ضوء العرفانية، ص100.

والتدرج، فما الطراز؟ وما المقولة؟ في التأسيس العرفاني، وما الفرق بين المقولة في الفكر الفلسفي والمقولة في التأسيس العرفاني، وكيف نؤصل مفاهيم لنقاكر وكليبر ودي بوا في ثنائية الأصل والفرع القائمة هي الأخرى على تأسيس عرفاني أساسه التدرج والتضمين بين البنى والتراكيب؟

## 2–مقولة الأصل والفرع والمفاهيم العرفانية–رؤية تأصيلية:

إن العرفانيين لم يتكلموا على نظرية الطراز والمقولة إلا بعد أن لاحظوا أن إسقاط المعلومات التي يمدنا بها العالم الخارجي على الأشياء المجردة، ودون تنظيم المعارف على شكل أطر، واعتمادا على مبدأ المشابهة، "فإننا لن نستطيع احتواء العالم من جهة، ولن نستطيع التفكير والقيام بالتعميمات والإسقاطات الضرورية لاستمرار الكائن البشري في الوجود من جهة ثانية، ثم إن هذه العمليات تضمن للذاكرة شرط الاقتصاد الذي يضمن بدوره قدرة الذاكرة على الاستيعاب".[1]

ومصطلح الطراز في الأدبيات العرفانية يعتبر ترجمة لما يعرف بـ protoype وهو من الناحية اللغوية مركب من protos في اليونانية بمعنى الأول، وtupos النمط، فهو إذا النمط الأول، أما في الاصطلاح العرفاني la linguistique cognitive فهو يعني –على العموم– أفضل ممثل لمقولة ما، فهو نموذجها من حيث اشتماله على أبرز الخصائص التي تميز مجمل أفرادها، كأن يعتبر النسر نموذجا للطير لكونه يختزل أبرز صفاته".[2]

تأسست نظرية الطراز مع أبحاث روش Roch ضمن نظرية الأنماط النموذجية التي استطاعت أن تقدم إجابات مقنعة في الصواتة والمعجم، ومن خلالها مرت هذه النظرية بـ"مرحلتين أساسيتين، فهي إذا نظريتان اثنتان: النظرية الأصلية وفيها تقتضي المقولة وجود طراز يمثل في الذهن مرجعية عرفانية ترتب في ضوئها أفراد المقولة ترتيبا تفاضليا بحسب شدة مشابهتها لذلك الطراز أو ضعفها"[3]، وسنرى فيما بعد كيف يصدق هذا الإجراء على ما يعرف في النحو العربي بعمل

1 – عبد الإله سليم، بنيات المشابهة في اللغة العربية مقاربة معرفية، دار توبقال، ط1، المغرب، 2001، ص6.
2 – عبد الله صولة، المقولة في نظرية الطراز الأصلية، حوليات الجامعة التونسية، العدد 46، 2002، ص369.
3 –نفسه، ص 370.

الفروع كعمل اسم الفاعل الذي يرتب ترتيبا تفاضليا على الصفة المشبهة وذلك بحسب مشابهتهما للفعل الطرازي.

والنظرية الموسعة theorie etendue تقوم لا على الإقرار بوجود طراز يكون أفضل ممثل للمقولة بوجود أفراد تتفاوت درجات مشابهتها له، بل تقوم على مبدأ التشابه الأسري ressemblance de famille ولو في خصيصة واحدة بين المعنى المركزي أو القاعدي للمقولة وبين المعاني المشتقة منه.[1]

### 2–1–المقولة:

المقولة نشاط ذهني يكون في معظم الأحيان عن غير وعي منا، "فالإنسان يكتسب المعلومة وينظمها بواسطة المقولة، ويفهم العالم والناس والأفكار بواسطتها أيضا، وهو كلما تراءى له شيء على هيئة شيء آخر عد ذلك منه مقولة".[2]

وتجدر الإشارة إلى أن روش أحدثت ثورة وزملاءها العرفانيين على المقولة الكلاسيكية، وهدمت نظام المقولة الكلاسيكية ناقلة بذلك المصطلح من الميدان الفلسفي إلى الميدان البسكولوجي[3]، ذلك لأن نظام المقولة لا يرجع إلى الشروط الضرورية الكافية، كما أن مجموعة من الأشياء إلى مقولة واحدة لا يرجع إلى المصادفة[4]، ذلك لأن التشابه الأسري هو الذي ينظم الانتماء، وذلك من خلال الربط بين عناصر المقولة، لأن المشابهة عملية عرفانية تعبر عن رغبة بشرية في النظر إلى العالم كأفق تتوحد فيه الموضوعات والأحداث والانفعالات ولا تتنافر، وما رغبة الإنسان في العالم إلا إدراك التشابه في الاختلاف والتقريب بين الموضوعات".[5]

1 – ينظر: نفسه، ص370.

2 –نفسه، ص371.

3 – البوعمراني، مفهوم التشابه الأسري بين نظرية الطراز والنظرية الموسعة، ضمن كتاب مقالات في علم الدلالة العرفاني، مكتبة علاء الدين، 2009، ص64.

4 –ينظر: نفسه، ص64.

5 – عبد الإله سليم، بنيات المشابهة في اللغة العربية، ص9.

ويشير البوعمراني إلى أن اعتماد التشابه الأسري ورفض نموذج (ش–ض–ك) اقتضى تفسيرا جديدا للمقولة، فنحن لا ندمج شيئا ما في مقولة ما إذا أثبتنا أن له السمات التعريفية لتالك المقولة، بل بمقارنتها بطراز هذه المقولة، لكون الطراز هو المعبر النموذجي للمقولة، وبقية العناصر تنضوي تحت هذه المقولة على قاعدة التشابه الملاحظ مع الطراز.

ذلك لأن النظرية العرفانية تقوم على مقولة الطراز القائمة على مبدأ التَّشابه والتَّدرج.

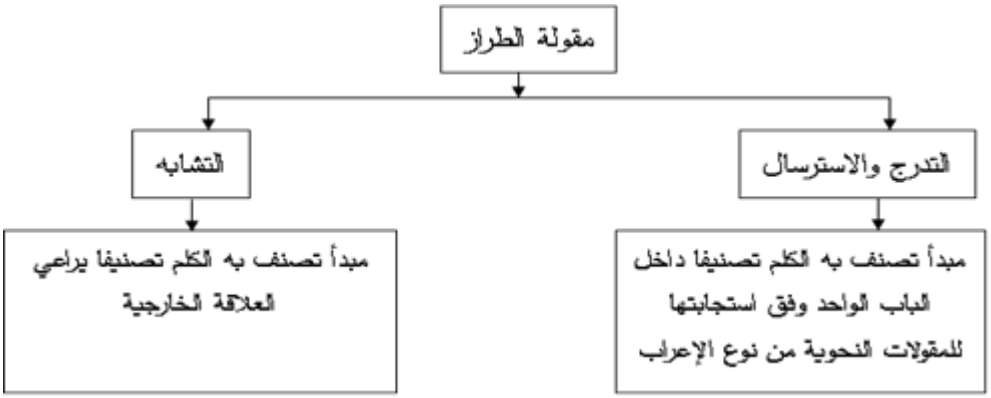


فيتعامل المبدآن في مقولة الطراز (المشابهة والتدرج) "تعاملا ثنائيا، بحيث أنه كلما ازدادت درجة الشبه بين عنصر اسمي وعنصر فعلي مثلا قلت درجة تَمَكُّنه في بابه، واقترب أكثر من الباب المجاور له، وكلما اقترب منه فقد مقولته الأصلية واكتسب مقولات مجاورة"[1]، فتعامل المبدآن في المقولة الطرازية يصدق على كل ما ألحقه النحاة العرب وقاسوه على الأصول في المستوى التركيبي، وهي النظرة التي نقدها ابن مضاء من القدماء والوصفيون المحدثون مثلما بيناه سابقا، كاعتبار الأسماء والحروف فروعا للفعل في العمل، لكون الاعتبار قائما على قياس الشبه.

## 2–2–الاسترسال والمشابهة في ثنائية الأصل والفرع ونظرية الطراز والمقولة:

عادت المشابهة مع النظرية العرفانية مع لنقاكر[2]، ضمن ما يُعرف بالأسمنة اعتمادا على آليات حديثة، لكون هذه النظرية لا تَفْصل بين الأشياء كالفصل بين الصرف والمعجم والإعراب لبيان الاسمية أو الفعلية للكلمة ضمن علاقة الاسترسال والتجنب، فتتلاشى الحدود كتلاشي الحدود بين عمل الأسماء في مشابهتها للأفعال.

1 – توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، ص 60.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص 60.

وبهذا يكون الاسترسال والمشابهة في الأسمنة (المشتقات العاملة عمل الفعل) بالتعامل بين بنية فعلية وأخرى اسمية، وحاصل هذا التعامل بنية مزيج بين البنية المؤسمنة (كاسم الفاعل والمفعول...) التي تحمل شيئا من دلالات الفعل (كحمل اسم الفاعل دلالة الحدث ولزمان من الفعل)، وآخر من دلالة الاسم كدخول علامات الاسم على المشتقات (التعريف والتنوين...)[1]، وبهذا يكون الفعل ورث الأسماء عملها، فكان الفعل أصلا في العمل، والاسم فرعا عليه لأن الأسماء العاملة جرت في لفظها ومعناها على لفظ الفعل، فعملت في الاسم الرفع والنصب مثلها مثل الفعل بشروط حددها النحاة[2].

وعليه فالمشابهة بين الأصل والفرع قبل أن تكون آلة قياس من اصطناع النحاة –كما يرى علي أبو المكارم، وقبله تمام حسان وابن مضاء–هي عملية إدراكية نابعة من نظرة المتكلم إلى الكلام كيف ينجذب بعضه إلى بعض، أو باصطلاح العرفانيين أن " المشابهة من الآليات التي ينظم بواسطتها الذهن إدراكه للموضوع وغيرها خاصة الأشكال"[3]، أو كما يرى العرفانيون أننا نتصور الشيء (ب) مثل (أ) نظرا لورود سمات في (ب) تشبه السمات في (أ)، فقياس الفرع على الأصل لعلة الشبه "ليْسَ ضربا من التقريب بين الأبواب، والأصناف اللغوية مصطنع، بل يترتب عليه إجراء تعاملي يقرب بين الاستعمالات، ويجعل الفروع تسلك مسالك الأصول"[4].

ويتضح هذا عند ابن جني الذي يقول: "العرب إذا شبَّهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشَّبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبَّهوا الفعل المضارع بالاسم أعربوه، وتمَّمُوا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه"[5].

1 – ينظر: المرجع نفسه، ص 189 بتصرف.

2 – ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو، ص 161.

3 – عبد الإله سليم، بنيات المشابهة في اللغة العربية مقاربة معرفية، ص5.

4 – توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، ص 59.

5 – ابن جني، ج1، ص 304.

وتساعد المشابهة القائمة بين الأصل والفرع على الاقتصاد في التسميات وعلى دفع أي إمكان لتعدد التصورات ولا نهائيتها، كما أنه يساعد على إقرار الانسجام والعلاقات عوض الاعتباط والتنافر، ذلك لأن هذه النظرية تتعلق بتصنيف المقولات تبعا لدرجة انتمائها إلى النموذج الأصل، مما يجعل بعض النماذج ممثلة للنموذج الأصل أكثر من غيرها، والنموذج الأصل هو النموذج الأكثر مركزية، وهو يشكل مرجعية معرفية بالنسبة إلى غيره، وهذه المرجعية هي مرجعية طرازية.

ويشير عبد الحميد نوري أن نظرية النموذج الأصل(الطراز) تتعلق بالمسارات المعرفية أو الآليات الذهنية المعتمدة في تصنيف الأشياء والتمييز بينها، ومقارنة بعضها ببعض، وتقديم بعضها على بعض، وحصر المقولة الواحدة مقابل مقولات أخرى، وتنتظم العناصر المختلفة داخل المقولة الواحدة للحكم على أيها أقرب أو أبعد من النموذج الأصل[1].

فالمعروف أن الفعل يعمل أصالة ومنه يعتبر طرازيا أو نموذجا أصلا، وما عمل من الأسماء إلا ويعتبر فرعا، والفرع على درجات داخل المقولة قربا وبعدا من النموذج الأصل (الفعل الطرازي)، ولعل بالمثال يتضح المقال، ذلك لأن انتماء عنصر إلى نموذج أصلي يكون بالنظر إلى درجة الشبه بين العنصر والنموذج الأصل، ففرع الأصل في النحو العربي يتمتع بخصائص القوى التي في النموذج الأصل كعمل اسم الفاعل الذي يتمتع في عمله بالقوى أكثر من فرع الفرع كعمل الصفة المشبهة التي تعتبر فرعا لاسم الفاعل والذي يعتبر بدوره فرعا للفعل في العمل وهذه بعض النماذج كما جاءت في كتب النحاة عن عمل الفروع:

**أ–اسم الفاعل (فرع الأصل):**

يعتبر اسم الفاعل أقوى المشتقات عملا لمشابهته الفعل المضارع لفظا ومعنى لعلل ذكرها النحاة، وعمله مقيد بشروط لأنه لا يتصرف تصرف الفعل، فعمل الرفع في الفاعل والنصب في

1 – ينظر: عبد الحميد نوري، مقولة الأصل والفرع في النحو العربي ومدى ملاءمتها لنظرية النموذج الأصل، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد6، 2014، ص521.

المفعول، ولكونه فرع الفعل وأقوى الفروع عملا جاز فيه أن يتقدم الخبر على عامله نحو قولنا: هذا ضارب زيدا، وهذا زيدا ضارب، فقدم المفعول به على اسم الفاعل جوازا، يقول الزجاجي"... ولا يتقدم مفعوله على عامله (يقصد اسم الفعل) لأنه لم يقو قوة اسم الفاعل، ولم يجئ على تقديمه وتأخيره إضمار اسم الفاعل فيه فلذلك كان أنقص رُتبة من اسم الفاعل"[1].

**ب–اسم المفعول (فرع الأصل):**

يلي اسم الفاعل في قوة العمل اسم المفعول لأنه يشبه الفعل المضارع هو الآخر لفظا ومعنى، ومعموله الثاني المبني على الزوج المرتب (اسم المفعول مع نائبه) يجوز فيه التقديم والتأخير[2] نحو: إن هذا رجل ثوبا مكسو، إن هذا رجل مكسو ثوبا، أما في علاقة اللزوم فجمهور النحاة يمنعون أن يتقدم معمول اسم الفاعل الأول على عامله اسم المفعول مع بقاء العمل.

**ج–الصفة المشبهة (فرع الفرع):**

الصفة المشبهة فرع الفرع، لكونها فرع اسم الفاعل الذي هو بدوره فرع الفعل المضارع، ومادامت فرع الفرع لا يجوز أن يتقدّم معمولها عليها، وعلى هذا أكثر النحويين، يقول الزجاجي: (والصفة المشبهة باسم الفاعل هي أنقص مرتبة من المصدر، لأنها ليست توقع فعلا سلف منك إلى غيره، وإنما تعمل فيما هو من سببها)[3]، فلا يقال: وجها مررت برجل حسن، لأنَّ عملها يقتصر على رفع الفاعل الذي هو سبب فيها لا أجنبي عنها، لأنَّ علة الفرع توصف غالبا بالضعف، "ولأنَّ المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء".[4]

أما اتهام تمام حسان بأن أقيسة النحاة وتشبيههم الفرع بالأصل قائم على المضاهاة والأقيسة المنطقية فقول مردود عليه، لكون النحاة لم ينظروا لها نظرة [ش، ض، ك]، ونسند رأينا هذا برأي توفيق قريرة الذي يقول: "...إن ثنائية الأصل والفرع مقياسا ثالثا في التصنيف والمقولة

1 – لزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص135.

2 – حيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو (غير كامل)، بغداد، 1984، ص110

3 – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص135.

4 – ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ص59.

غير مقياسي الحدود والعلامات، ولقد سمح لهم تأصيل أقسام الكلام وتفريعه باختيار عنصر لغوي عُدَّ مركزا، وفرعوا بقية العناصر داخل القسم عليه"[1] ، لكون نظرة الفلاسفة والمناطقة تقتضي جُملة من الإجراءات في التصنيف أهمها أنَّ السمات إما أن تتوفر جميعا أو لا تتوفر، ومقولة الأصل والفرع مبنية على التشبيه والتدرج للعناصر.

والمشابهة التي بين الأصل والفرع كما قامت في عقول العرب، وحددها النحاة تعتبر مشابهة نووية في معمار الذهن البشري يتقاسمها كل الناس، وما تلاشي الحدود بين الفعل الذي يعد في هذا المضمار الأصل الذي تتجلى فيه بشكل واضح خصائص العمل، وهو الأقرب والأكثر انتماء إلى الأصل المتعلق بالعمل وبالنموذج الأصل(الطراز)، في الوقت الذي تحتل فيه الأسماء المشتقة (اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل...) واسم الفعل، وحتى بعض الحروف مرحلة دنيا، فتكون أقل تمثيلية وأقل انتماء.

والدليل على أن الأفعال هي الأصل في العمل أنها ترفع وتنصب، وتعمل مضمرة، وأنها تعمل في كل حالات تصاريفها في الماضي والمضارع وفي النفي والإثبات والتحقق والاحتمال وغيرها، وهو ما عبر عنه هرنجر: بنموذج قوة الكلمة أو نموذج القيمة الذي يعد في حقيقة الأمر أكثر الأجزاء عمقا وتفضيلا في نحو التبعية، وقد فهم –كما يقول– هرينجر– على أنه نظرية حول أوجه التبعية والعلاقات بين أجزاء الكلام في مرحلة أولى.[2]

ذلك لأن الكلمات تختلف فيما بينها في القيمة التي تحملها، فالأفعال تختلف عن الصفات، والصفات تختلف عن الأسماء وهكذا، بل إن الأفعال تختلف في حد ذاتها فيما بينها في القيمة التي تحملها كل مجموعة مشتركة إلى حد وجب تقسيمها إلى أقسام تحتية عدة.

والانتقال من الفعل الطرازي إلى اسم الفاعل ثم إلى الصفة المشبهة يطلق عليه في الأدبيات العرفانية بالدرجة التمثيلية التي تقتضي الهرمية أو التدرج يقول كلبير: "إن درجة التمثيلية لعنصر

1 – توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، ص 66.

2 –ينظر: سعيد حسن بحري، عناصر النظرية النحوية محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، مكتبة الأنجلوا المصرية، ط1، مصر، 1989، ص3.

معين تتوافق مع درجة انتمائه إلى المقولة"[1]، أي أن الكيانات تتفاوت في درجة الانتماء إلى المقولة الطرازية التي تتمحور حولها جملة من أقل تمثيلية، فمثلا الدوري والبطريق والفروج مثلا كيانات لها الدرجة نفسها من الانتماء في النظرية القديمة؛ أي نظرية الشروط الضرورية الكافية ، أما في نظرية النماذج الأصلية (الطرازية) فإن درجاتها متفاوتة ومختلفة، حيث أن الدوري يعتبر أحسن الطيور وأفضلها، وهو المالك للخاصيات النموذجية للطائر من غيره[2]، ولو شئنا أن نسقط الأمثلة الحسية المادية على الأمثلة النحوية لرأينا كيف أن الفروع من المشتقات تتفاوت على أساس التدرج في العمل النحوي قربا وبعدا من النموذج الأصل الذي هو الفعل على النحو التالي: الفعل← اسم الفاعل← الصفة المشبهة← صيغة المبالغة← اسم التفضيل.

وتلاشي الحدود بين الفعل والأسماء المشتقة لا يبرز في الخاصية المعجمية وحدها، وإنما يتعدها إلى التقارب في البنية الفنولوجية والدلالية والإعرابية، فعندما قال النحاة إن اسم الفاعل مشتق من الفعل المضارع لا يعني ذلك أنه مشتق اشتقاق معجمي لا غير مع إضافة مورفمات على عناصر الاسم المؤسمن، وإنما تنبه النحاة إلى ما فوق البنية الفنولوجية والمورفولوجية إلى البنية الدلالية الإعرابية في قولنا:

غادر الطالبُ الكلية ← بنية إسنادية أساسية

زيد مغادرٌ الكلية← بنية إسنادية مؤسمنة

فإن اسم الفاعل المؤسمن (مغادرٌ) أشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث، ومنه يكون الاسم المؤسمن قد أدى إلى إبراز المكون الإدراكي للفاعل باعتبار علاقته المخصوصة بالفعل وهذا ما يصطلح عليه العرفانيون (بالتجنيب)، أي جنب مسار العلاقة التي في الفاعل، ولم يجنب معلم العلاقة التي في المفعول، باعتبار أن الفعل يجنب مسار العلاقة مع معلمها (الفاعل مع المفعول) نحو:

1 - Kleiber , la semantioue de brototype categorie et sens lexicale . puf paris ,1999, p51

2 – ينظر: البوعمراني، مفهوم التشابه الأسري بين نظرية الطراز والنظرية الموسعة، ص67-68.

غادر الطالب الكلية

↓ ↓

مسار العلاقة الزمنية معلم العلاقة الزمانية

وكذلك اسم المفعول المؤسمن أُشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل أي جنب المعلم الذي هو المفعول به أي الكلية في المثال السابق، وتجدر الإشارة إلى أن الفعل باعتباره نموذج أصل (طرازي) فهو يجنب العلاقة بين المسار أي الفاعل (زيد)، والمعلم أي المفعول (الكلية)، والفاعل في جملة غادر زيد الكلية يتحرك عبر مسار يكون في نهايته خارج المعلم.

فتلاشي الحدود بين الفعل الطرازي (الأصل) والمشتقات (الفروع) يثبت أن النحاة لا يراعون الاشتقاق أنه مشتق من مفرد، بل ربطوا الاشتقاق بسياقه النحوي، وذلك يكون عبر الاتصال والتضافر بين البنية الفنولوجية والدلالة الإعرابية، يقول الأستراباذي:"ويبنى اسم المفعول من الفعل المتعدي مطلقا، فإن كان متعديا إلى واحد فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد نحو: ضربت زيدا فهو مضروب، وإذا تعدى إلى اثنين ليسا بمبتدإ وخبر، فهو يطلق على كل واحد منهما نحو: أعطيت زيدا درهما، فكل واحد من (زيد) و(درهم) معطى، وكذلك أقرأت زيدا الكتاب".[1]

ويعلق توفيق قريرة عن قول الأستراباذي بقوله:" هذا ضرب من الأسمنة لا يمكن فيه فصل الدلالة المعجمية ل(مضروب) أو (معطى) عن البنية النحوية التي تولد منها، بل إنه لا يمكن أن يتميز (معطى) الدال على الدرهم من (معطى) الدال على زيد إلا باستحضار كامل الجملة، وهذا يعني أن اسمنة اسم الفاعل واسم المفعول لم تتم من الفعل مفردا معلقا عن السياق، بل كانت من الفعل بما هو علاقات بين الحدث ومختلف أطرافه، وفي ذلك دليل على أن الأسمنة إنما كانت بتعامل بنية المعجم والتركيب".[2]

1 – الأستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1996، ج3، ص428.

2 – توفيق قريرة، المنوال العرفاني في دراسة الأسمنة والأسماء المتصلة بالفعل في العربية، حوليات الجامعة التونسية، العدد 57، تونس، 2012، ص192-193.

ومنه نقول إنّ الفروع أي المشتقات ترتبط بمضمون الجملة لهذا قالوا في اسم المفعول إنه ما اشتق من فعل لمن وقع عليه(المعلم)، وقالوا في اسم الفاعل ما أشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث(المسار)، فجنب اسم الفاعل مسار العلاقة، في حين جنب اسم المفعول معلم العلاقة باصطلاح العرفانيين.

فالفرع– اسم الفاعل– ورث من الأصل الطرازي (الفعل) العمل لإعرابي، وورث من الفاعل الدلالة على الحدث، ومنه كان اسم الفاعل والمفعول عند النحاة يدلان على الحدث والذات الفاعلة أو المفعولة، وهما دلالتان استمدتا من الفعل وتعلقه بفاعله ومفعوله إلى أن كانت المسألة عندهم قياس فرع على أصل باعتبار اسم الفاعل والمفعول فرعين للفعل.

ونشير بهذا إلى أن النحاة وهم يراعون عمل الكلمات في الجمل استأنسوا بنظرية الحمل والمجاورة التي قادت إلى الاسترسال بين التراكيب، لهذا أعربوا بعض الكلمات، وعللوا إعرابها اعتمادا على سلوك إعرابي مجاورا له، نحو: إعراب الإضافة اللفظية التي في المشتقات حملا على البنى المؤسمنة التي رأسها اسم مشتق(المصادر واسم الفاعل...)التي هي محمولة في إعرابها على الفعل، فجملة ضاربُ زيد و حسنُ الوجه الصفة فيهما مضافة إلى معمولهما لكونهما ينتميان إلى الإضافة اللفظية، وإعرابهما هنا محمول على عمل الفروع، أي على عمل اسم الفاعل والصفة المشبهة كما في جملة: عمرو ضاربٌ زيدا، وحسُنٌ وجهه، المحمولان أيضا على عمل الفعل في جملة: حسُنَ وجهه، وضرب عمرو زيدا.

غير أن النحاة تنبهوا في الإضافة المعنوية التي تعتبر الصفة فيها غير مضافة إلى معمولها إلى أنها لا تعرب حملا على البنى المؤسمنة (الفروع) حتى وإن كان رأسها اسم مؤسمن أي مشتق (مصدر أو اسم فاعل) نحو: مصارع مصر، فمصر هنا ليست صفة مضافة إلى معمولها كما في الإضافة اللفظية ومنه حملها النحاة على باب غلام زيد في إعرابها[1]، على عكس جملة: مصارعُ الثور التي

1 – حملها النحاة على هذا المبدأ لأن فيها نقصان مقولي وهو عنصر الزمن الذي هو من شروط عمل الفعل واسم الفاعل، إذ أن هذا الأخير يدل على ذات فاعلة وحدث وزمان، وهي شروط تابعة لعمله، لهذا حملها النحاة على المركب الاسمي اللإضافي الخالي من الزمن نحو: غلام زيد.

حملها النحاة في إعرابها على الفروع، ذلك لأن الإضافة هنا الصفة فيها مضافة إلى معمولها، ومنه تُحمل على الجملة: الرجل مصارعٌ الثور.

ولو عدنا إلى نموذج قوة الكلمة Valenz الذي أشار له هرينجر لوجدنا أن –النموذج الأصل أو الطراز– على اختلاف الترجمة يتسم بجملة من الخصائص التي تفوق العناصر المشبهة به والمحمولة عليه، بيد أن هرينجر قد عني في نحوه بإبراز معالم تعليل المركز–أي الفعل باعتباره نموذج أصل– وذلك حين يعد الفعل بصيغه المختلفة وإمكاناته المتعددة العقدة المركزية في الجملة، وعلة ذلك أن التأثير الأعظم يعزا إلى محمول الجملة فيما يتعلق بالأجزاء(الفاعل والمفعول..) ذات التبعية الداخلية المتبادلة[1] لكونه يحدد الأجزاء التي يجب أو يمكن أن تضمها الجملة.[2]

وهذا ما تنبه له النحاة حينما قسموا العوامل إلى أصول وفروع، وذلك من خلال الربط بين القوة والعمل، وهو عمل سبقوا به– وخاصة سيبويه– العرفانيين المحدثين في نظرتهم التراتبية الإسترسالية للأشياء، وذلك حينما تنبهوا إلى الإجراء التعاملي الذي يقرب بين الاستعمالات ويجعل الفروع تسلك مسالك الأصول، إذ يقول:" باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى المفعول، والمفعول الذي لم يتعده إليه فعل فاعل ولا يتعد فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل، وليس بفعل ولم يقوى قوته وما أجري من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك...وهي التي تبلغ أن تكون في القوة كأسماء

1 – يريد من خلاله أن الفعل حتى وإن كان مسيطرا يتسم بالقوة، فإنه لا يمكن أن ينفصل عن أجزائه الفاعل والمفعول، وطرازيته تفقد دونهما، فما قوة ضرب دون الفاعلية التي في خالد، ودون التعدية التي في زيد في جملة ضرب خالد زيدا.

2- Heringer , H.J, Ennige ergebnisse und probleme der dependenz grammatik , in : der deutschunterricht ,22,1979, P77.

الفاعلين والمفعولين...وليست لها قوة أسماء الفاعلين كما ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل".[1]

فنص سيبويه يشير إلى البناء التدرجي للقوة المرادفة للعمل النحوي، إذ تقع قمة هذا التدرج وتعزا إلى الفعل وفي أسفله قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول، وهي قوة تقل كلما انتقلنا من درجة إلى أخرى بحيث أنه لا يجوز معها مطابقة العنصر في الدرجة السابقة عن العنصر العامل في الدرجة اللاحقة، وتتوالى درجة القوة على النحو التالي:

1. قوة الفعل.
2. قوة اسمي الفاعل والمفعول.
3. قوة الصفات.
4. قوة ما يجري مجرى الفعل.
5. قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول.

فهذه نظرة طرازية قائمة على تصور عرفاني يشمل الاسترسال والتدرج بين تركيب عناصر الكلم لأن "القول بأصلية قسم من أقسام الكلام وفرعية آخر يكون استنادا إلى درجة استجابتها للشروط التي تكفل تحقيق مفهوم من المفاهيم النحوية أو مقولة من المقولات، فإن كان تحقيق المقولات فيه أو المقولة أكثر عُدّ أصلا، وإلا فإنه يكون فرعا على غيره".[2]

فصدارة الأفعال في العمل يعود لقوتها، فهي تتقدم على اسم الفاعل والمفعول والمصادر والصفات وما يجري مجراها، وكذلك يتقدم اسمي الفاعل والمفعول على ما يجري مجراهم، باعتبار أن اسم الفاعل والمفعول فروعا للفعل، في حين الصفات وما جرى مجرى اسم الفاعل والمفعول يعتبران فروع الفرع أي فروعا لاسم الفاعل الذي هو بدوره فرعا للفعل.

1 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص32.

2 – توفيق قريرة، الاسم والإسمية والإسماء، ص59.

ذلك لأن العرب وهم يمارسون عملية تصنيف الأشياء في العالم كان على أساس صورها أو قشطلتها من وجوه شبه إجمالية silitudes أي أن المقولة" تتم وفق مبدأ المشابهة والتأليف ...على أن يكون في هذه المشابهة محور إليه ترد عناصر المقولة، فهو ميزان المشابهة وهذا المحور هو الطراز le protoype"."[1]

فالملاحظ كذلك أن سيبويه ومن جاء بعده من النحاة أثناء تجريدهم للوحدات النحوية في باب العمل الإعرابي لاحظوا أن الحروف العاملة عمل الفعل لا تتحقق فيها المقولات والأحكام إلا نسبة قليلة من أحكام الفعل لأنها مشبهة به ومحمولة عليه، ومنه كان تأثيرها محدود لأنها تختلف عن الفعل في جوانب عدة ولا تقوى قوته ومثال ذلك ما ذكره سيبويه أثناء تعليله لعمل فروع الأصل وفروع الفرع، يقول: "فإذا قلت: ما منطلق عبد الله أو ما مسيء من أعقب. رفعت ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا، كما أنه لا يجوز أن نقول إن أخوك عبد الله على حد قولك إن عبد الله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته فكما لم تصرف (إنّ) كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم يقو قوته، فكذلك ما".[2]

وعن ضعفها في قوة العمل النحوي يقول الزجاجي:" وإن المشددة وأخواتها ...لا يتقدم خبرها عليها ولا اسمها لأنها لم تتصرف تصرف الأفعال، فلذلك لم يجز ما جاز في الأفعال"[3]، ذلك لأن الأصل فيها عدم العمل وما عملها وأخواتها إلا تشبيها بالفعل، والمشابهة كما رأينا في التصور العرفاني تعتبر مبدأ من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المقولة، حيث إنه يتم الانتماء إلى مقولة ما على أساس درجة التشابه بالنموذج الأصل.

وعليه فإن النموذج الأصل تتكثف فيه الخصائص النموذجية، وتتحدد علاقته ببقية أفراد المقولة انطلاقا من درجة المشابهة، وبالتالي يكون النموذج الأصل(الطراز) المرجع التصنيفي الأساسي للمقولة، وهذا بالضبط ما ذهب إليه لانقاكر في معرض حديثه عن المقولة اللسانية

1 – البوعمراني، مفهوم التشابه الأسري بين نظرية الطراز والنظرية الموسعة، ص372.

2 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص21 أو 59.

3 – لزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص136.

حيث ميز بين نوعين، يتعلق الأول بالنموذج الأصل categorization by prototype ويتعلق الثاني بما سماه المنوال ذي الأساس الخطابي، وهما لا يتعارضان جوهريا بل يعالجان حسب لانقاكر باعتبارهما ظاهرة موحدة، وهو يربطهما بالتصور الشبكي للمقولات المركبة ربطا عضويا، وكلاهما عنده يبرهن على وصف معقول اللغة الطبيعية".[1]

ووصف اللغة الطبيعية لا يكون على أساس تعادلي فعن (ما النافية الحجازية) يقول عنها ابن الصبان:" هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع الفرع لأنها محمولة على ليس وليس محمولة على كان"[2]، وهذا يدل على أن العناصر داخل المقولة الواحدة لا تعد نماذج متعادلة، بل إن انتظامها الداخلي يعكس ضربا من التدرج، بدءا بالنموذج الأصل وانتهاء إلى النموذج الأقل تمثيلية، مرورا بنماذج وسطية تقف في مرحلة وسطى بين هذا وذاك، ولو شئنا إسقاط هذا الكلام العرفاني على نماذج الأمثلة النحوية التي أشرنا لها فيما سبق لكان التالي:

1–بالنسبة لـ(ما) الحجازية:

أ–النموذج الأصل: هو الفعل

ب–النماذج الوسطية: هي فرع الأصل الذي هو ليس

ج–النموذج الأقل تمثيلية: هو فرع الفرع وهو ما الحجازية

2–بالنسبة لـ (لا) النافية للواحد المشبهة (ليس)

أ–النموذج الأصل: وهو الفعل ضرب– الأصل–

ب–النماذج الوسطى: ليس –فرع الأصل–

ج–النماذج الأقل تمثيلية: لا النافية للواحد المشبهة بليس–فرع الفرع–

3–بالنسبة لـ (لات) المشبهة ب(ليس):

1 – عبد الحميد عبد الواحد، محمد خروف، المقولة في نظرية النموذج، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية، العدد الثالث، 2016، ص103.

2 – محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط1، مصر، ج1، 2002.

أ–النموذج الأصل: وهو ليس

ب–النماذج الوسطية: لا –فرع الأصل–

ج–النماذج الأقل تمثيلية: لات –فرع الفرع –

4–بالنسبة لـ(لا) النافية المشبهة بإنّ

أ–النموذج الأصل: الفعل

ب–النماذج الوسطية: إنَّ الناسخة المشبهة بالفعل–فرع الأصل–

ج–النماذج الأقل تمثيلية: لا النافية المشبة بإنَّ – فرع الفرع–

ومنه يمثل النموذج الأول حسب كليبر المستوى الأعلى، في حين تمثل النماذج الوسطية المستوى القاعدي، وتمثل النماذج الأقل تمثيلية المستوى الأدنى[1]، وإن كان هو طبقها على الأمثلة الحسية، ونحن نقلناها من الحس إلى الأمثلة النحوية الموروثة من الدرس العربي القديم.

ونظرا لكثرة الأمثلة التي يمكن أن نثبتها تأصيلا في نظرية المقولة والطراز المبنية على أساس الاسترسال بين الأشياء، فإننا نتوقف عند الإسناد في الجملة، الذي يخضع بدوره لمقولة الأصل والفرع، ومنه يكون الإسناد في الاسم أصل وفي الفعل فرع، ذلك لأن الاسم يكون مسندا ومسند إليه، في حين أن الفعل لا يكون إلا مسندا، يقول ابن الحاجب:"... وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الأسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين، مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح بأن يكون مسندا ومسند إليه، والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسند إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما"[2]، هذا وقد حاول توفيق قريرة أن يتمثل كلام ابن الحاجب الذي لم يشر إليه وفق الشكل المسترسل التالي:[3]

1 – ينظر: عبد الحميد عبد الواحد، محمد خروف، المقولة في نظرية النموذج، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية، العدد: الثالث، 2016، ص106.

2 – ابن الحاجب النحوي المالكي، الكافية في النحو، شرحه: رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995 ج1، ص8.

3 – توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء، ص65.

| | |
|---|---|
| الاسم(م) (م إ) | تمام مقولي |
| الفعل(م) | نقصان مقولي |
| الحرف ⊘ | عدم مقولي |

الشكل (1) مسترسل الاسم والفعل والحرف اعتمادا على الأصل والفرع في الإسناد

# خـــــاتمة

**خاتمة:**

الأصل والفرع نظرية من جوانب النظر النحوي، جاءت مبثوثة في مسائل الصوت والصرف والإعراب والعامل، ترتبط أحيانا بأصل الوضع، وأحيانا بالأصل التاريخي، وأحيانا بالأصل القواعدي، تلتمس أسسها من التعليل ومن القياس ومن الاستعمال اللغوي، كثر حول تعليلها الخلاف بين النحاة فتنوعت الآراء والمشارب والمنطلقات، والحق أنها نظرية ينبني النحو وفق بنائها، فتكاد لا تجد مسألة إلا وتجد لها أصلا وفرعا، ومنه خلص هذا البحث في نهايته إلى النقاط التالية:

- الأصل في المفهوم النحوي هو ما اتصف بالقوة والكثرة والتصرف في بابه.
- الفرع في المفهوم النحوي هو ما اتصف بالضعف وعدم التصرف.
- في المفهوم النحوي لا يمكن أن يتساوى الأصل مع الفرع، وإنما ينحط عنه درجة ودرجات.
- انبثقت فكرة الأصل والفرع من الدراسات الفقهية، غير أن توظيفها في الدراسات النحوية غير التوظيف في الدراسة الفقهية.
- تعددت العلاقة في دلالة كل من مصطلح الأصل والفرع إلى تعدد العلل والمسائل النحوية
- خضعت فكرة الأصل والفرع للاستدلال الذهني، وعُللت من خلال مقولات المنطق في بعض الجوانب.
- فكرة الأصل والفرع في التصنيف كانت مسألة عربية اجتهادية نحويه خالصة لا يشوبها التأثير.
- صنَّف النحاة الأصوات الأصول تبعا لاعتبار المعنى، فكل حرف من شأنه أن يغير المعنى عند استبداله، فهو وحدة صوتية لها رمز كتابي ومعنى وظيفي.

- صنف النحاة الأصوات الفرعية تبعا للتأديات النطقية لكونها جاءت نتيجة التعاملية بين الأصوات التي تحصل عند تركيب الحرف في الكلمة؛ فينتج عنه تفاعل بين الأصوات داخل مدارج الكلام.
- الفروع الصوتية متولدة عن الحروف الأصول، فنزلت الأصوات الأصول منزلة الأم للأصوات الفروع.
- تقرّر عند النحاة أنّ نشأة الحروف الأصول خاضعة لأصل الوضع، والأصوات الفروع خاضعة للعوامل الجغرافية والزمانية.
- تقسيم الحروف إلى أصول وفروع يكشف لنا التفات النحاة العرب منذ زمن الخليل إلى الجانبين: الصوتي والتلفظي، وهي نظرة أكثر موضوعية لشمولها.
- إحصاء علماء العربية للحروف الأصول لم يُثبت إلا بعد أن أحصوا المخارج بالسماع لعدد الكبير جدا من فصحاء العربية.
- لم يحدد النحاة أصل حروف المعجم إلا بعد أن ذاقوا الحروف وجرّدوا مخارجها وصفاتها.
- توصل النحاة بحسهم اللغوي إلى أن الحروف الأصول التسعة والعشرين موجودة في جهاز النطق لكل عربي بالرغم من اختلافاتهم القبلية.
- بنى النحاة تأصيل الحروف الأصول على الشكل الكتابي لوجود صورة كتابية لها، إضافة إلى أنَّها الحروف المتفق عليها عند العرب كافة.
- يعود خلاف النحاة في حروف المعاني إلى اتجاهين: اتجاه قيد البحث واعتمد العقل فقال بالبساطة، واتجاه آمن بفكرة خضوع اللغة للتطور ولفعل الاستعمال فقال بالتركيب.
- نظر البصريون إلى الحروف كقوالب جامدة لا تقبل الاشتقاق ولا الوزن ولا البحث عن الأصل فقالوا بالبساطة والبساطة أصل والتركيب فرع.
- حروف الحروف كلها أصلية هي قاعدة أخرى علَّل بها الكوفيون أصالة بعض الحروف.
- الفروع في البنى الصرفية تنحط عن الأصول الصرفية.

- الفرع الصرفي يبنى على الأصل الصرفي بزيادة علامة عليه لفظية، وخطية عليه.
- يتصف الأصل الصرفي المفترض بالقلة في الاستعمال، لكون الاعتلال هو الكثير المطرد.
- جاء الأصل الصرفي المفترض منبهة على أصل بابه أو على ما يقتضيه نظام نظائره.
- تتسم القاعدة الصرفية بردّ الفرع إلى أصله بالقاعدة الرياضية.
- أسس النحاة فكرة الأصول والفروع بعد استقراء شامل ودقيق للمادة اللغوية، وإلا لما تأتّى لهم أن يحكموا على هذا بالأصل وذاك بالفرع؛ إذ إن معرفة الأصل توجب عليهم يلموا بالمسألة، ونظائرها المطردة، وبالتالي يحيطوا بكل التفريعات والأجزاء التي تنطلق من المسألة الأم.
- الأصل في فلسفة العامل النحوي لا يعني أنه الأسبق في الاستعمال كالأصل الصرفي المفترض، وإنما يعني ما كان أثبت في الذهن وأولى في الإحساس من غيره.
- ترتبط نظرية الأصل والفرع في باب العمل النحوي بباب الاختصاص، غير أن بعض الفروع جاءت عامة وإن لم تختص لعلَّة المشابهة.
- جاءت الأفعال أصولا في نظرية العامل لقوة تصرفها.
- نظرة النحاة للأفعال على أنها أصول في العمل لكونها تعمل ظاهرة ومضمرة ومتقدمة عن معمولاتها ومتأخرة.
- إن نظرة النحاة للعوامل الأسماء على أنها فروع تتفاوت في العمل لكونها تخضع للاسترسال والتدرج في العمل.
- كلما قرب الفرع –من الأسماء–من الأصل –الأفعال–في علَّة المشابهة كلما عمل عمل أصله.
- كلما قرب الفرع في حروف المعاني من الأصل الأفعال في علَّة المشابهة كلما عمل عمل أصله.
- تتفاوت الفروع في العمل بحسب التدرج والاسترسال بين الفرع والأصل.

- نقد المحدثين لثنائية الأصل والفرع لم يخرج من نطاق فلسفة المنهج الوصفي الذي تأثر به بعض الباحثين العرب المعاصرين.
- نقد المحدثين لثنائية الأصل والفرع لم يقدم بديلا موحدا للقاعدة الصرفية والنحوية.
- اتفقت كثير من المفاهيم التوليدية التحويلية مع ما جاء به النحاة في ثنائية الأصل والفرع، إذ تقابل البنية السطحية الفرع وتقابل البنية العميقة الفرع.
- توافق نظرة النحاة لثنائية الأصل والفرع نظرة العرفانيين التي تقوم على التشابه الأسري بين أفراد المقولة من حيث أن كلاهما ينظر لدرجة الانتماء والتمثيلة التي جاءت مماثلة في عمل الأسماء وحروف المعاني.

**توصيات:**

-يوصي هذا البحث بتكثيف النظر وإعادة النظر في المسائل اللغوية والنحوية التي قامت عليها الدراسة النحوية العربية، وعدم الاكتفاء ببحوث النحو التعليمية التي تستبعد في الغالب قضايا مهمة من قضايا التشكيل النحوي، وقضية الأصل والفرع من المسائل النحوية لعلميتها في بعض الأحيان وجب أن تقرأ قراءة ثانية بالاستناد على الفهم الصحيح لما قاله نحاتنا الأوائل منهم خاصة.

-توصي هذه الدراسة بتتبع قضية الأصل والفرع من خلال الاستئناس بتطور اللغة العربية عبر لهجاتها وفق منهج مقارن يمتد من اللغات السامية للوصول إلى حقائق واضحة.

-توصي هذه الدراسة بربط قضية الأصل والفرع مع التجريد الرياضي للمسائل النحوية، وعدم الوقوف عند الوصف والاستقراء، لكون هذه القضية تحتاج إلى التفسير الذي يتطلب وجه الحكمة في وضع القواعد.

-توصي هذه الدراسة بأن الفهم الصحيح لقضية الأصل والفرع من خلال ربطها بالمسائل الرياضية ونظريات علم اللغة الحديث من شأنه أن يسهل حوسبة اللغة العربية التي باتت مطلبا ضروريا في عصرنا الحالي.

# قـــــائمة

# المصادر والمراجع

**القرآن الكريم**

**قائمة المصادر والمراجع:**

**1-المصادر والمراجع باللغة العربية:**


1. إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، د-ط، بغداد، 1966.
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة، 1978.
3. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التراث، د.ط، القاهرة، 1951.
4. أحمد حسن حامد، التضمين في العربية بحث في البلاغة والنحو، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، لبنان، 2001.
5. أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والحرفية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.
6. أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والحرفية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.
7. أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط2، دمشق سوريا،
8. أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط2، دمشق سوريا، 2008.
9. الأردبيلي، محمد عبد الغني، شرح الأنموذج، تحقيق: لخضر شعلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1992.
10. الأزهر الزناد، نظرية لسانية عرفانية، منشورات الاختلاف، محمد علي الحامي، الدار العربية للعلوم، د-ط، د-ت.
11. الأستراباذي، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982.
12. الأستربادي، رضي الدين، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1996.
13. أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي، دار غريب القاهرة، 2001.

14. ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ط4، مصر، 1961.
15. ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، 1957.
16. أنيس فريحة، نظرات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، 1959.
17. البطليوسي أبو محمد عبد الله، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعود، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، سلسلة كتب التراث العربي، بغداد 1980.
18. بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، منشورات الدار الجزائرية، ط1، الجزائر، 2015.
19. البوعمراني، مفهوم التشابه الأسري بين نظرية الطراز والنظرية الموسعة، ضمن كتاب مقالات في علم الدلالة العرفاني، مكتبة علاء الدين، 2009.
20. تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب-النحو-فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، د.ط، القاهرة، 2000.
21. تمام حسان، الخلاصة في النحو، عالم الكتب، مصر، 2000.
22. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 2000.
23. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1998.
24. توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 2011.
25. توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد علي، ط1، تونس2003.

26. ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، الخاطريات، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ.
27. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1952.
28. ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق، 1993.
29. جواد كاظم عناد، تجاور الصوامت العربية-قراءة أخرى، دار تموز، دمشق، 2011.
30. ابن الحاجب النحوي المالكي عثمان بن عمر، الكافية في النحو، شرحه: رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.
31. حسام سعيد النّعيمي، الدراسة اللّهجية والصوتية عند ابن جني، بغداد، 1980.
32. حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، ط1، عمان، 2006.
33. حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، 2001.
34. حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، د.ط، الأردن، 2000.
35. حسن يوسف عبد الفتاح الصعيدي، الإفصاح في فقه اللغة، مكتبة الإعلام الإسلامي، ط1، قُمْ، إيران، 1415هـ.
36. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1997.
37. حيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو (غير كامل)، بغداد، 1984.
38. خالد الأزهري، العوامل المائة النحوية في أصول علماء العربية لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: زهران البدراوي، دار المعارف، ط1، القاهرة، د-ت.

39. ابن الخشاب أبو محمد عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، ط2، دمشق، 1972.

40. الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين صالح قباوة، ط5، (غير كامل) 1995.

41. خليل عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، دار وائل، ط1، عمان الأردن، 2004.

42. الداني، أبو عمرو عثمان ابن سعد، الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراء وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، تحقيق: محمد الجزائري، دار المغني، السعودية، الرياض، 1999.

43. داود عبده، دراسات في علم أصوات اللغة العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، 1979.

44. رانيا سالم سلامة الصرايرة، صراع الأنماط اللغوية دراسة في بنية الكلمة، دار الشروق، ط1، عمان الأردن، 2002.

45. راي جاكندو، علم الدلالة والعرفانية، ترجمة: عبد الرزاق بنور، دار سيناترا، تونس، 2010.

46. الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، د.ط، بيروت لبنان، د.ت.

47. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن لمبارك، دار النفائس، ط2، 1983.

48. ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1996.

49. سعيد حسن بحري، عناصر النظرية النحوية محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، مكتبة الأنجلوا المصرية، ط1، مصر، 1989.

50. سقال ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، ط1، بيروت لبنان، 1996.

51. سميرة رفاس، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية تحلية العنوان، دار أم الكتاب، ط1، مستغانم الجزائر،2004.

52. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد الإسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1982.

53. -سينا أبو علي، منطق المشرقين، تقديم: شكري النجار، دار الحداثة، ط1، بيروت لبنان، 1982.

54. السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، 2003.

55. السيوطي، همع الهمع، تحقيق: عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975.

56. الشثري سعد بن ناصر، الأصول والفروع، دار كنوز إشبيليا، ط1، الرياض السعودية، 2005.

57. الصالح غيلوس، التلقي والإنتاج في ضوء العرفانية تنظير وإجراء، دار الساطع للطباعة والنشر، د.ط، الجزائر، 2017.

58. الصميري عبد الله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982.

59. الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، ط3، 1992.

60. عامر فائل بلحاف، الخلاف النحوي في الأدوات، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2011.

61. عبد الإله سليم، بنيات المشابهة في اللغة العربية مقاربة معرفية، دار توبقال، ط1، المغرب، 2001.

62. عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، د.ط، الجزائر، 2012.

63. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، القاهرة، مصر، 1957.

64. عبد الرحمن فرهود، أسعد خلف العوادي، دراسات في ظواهر نحوية، تقديم: فاخر الياسري، دار الحامد، عمان الأردن، 2009.

65. عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1993.

66. عبد القادر بن عسلة، تعليمية القواعد في ضوء المنهج التحويلي التوليدي، منشورات مخبر اللغة العربية والاتصال، د-ط، وهران الجزائر، 2006.

67. عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، دار صفاء للنشر، ط2، الأردن، 2010.

68. عبد الواحد عبد الحميد، الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، ط1، تونس، 2004.

69. عدنان يوسف العتوم، علم النفس المعرفي النظرية والتطبيق، دار المسيرة، ط1، عمان، 2004.

70. ابن عصفور الأشبيلي علي ابن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1971.

71. ابن عصفور الأشبيلي علي ابن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة للنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987.

72. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1988.

73. العكبري، اللباب في علل الإعراب والبناء، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، 1955.

74. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973.

**75.** علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار، ط1، القاهرة، 2008.

**76.** عمر بن ثابت الثمانيني، شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سلمان البعيمي، مكتبة الراشد، ط1، الرياض، 1999.

**77.** غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمان، ط2، الأردن، 2003.

**78.** ابن فارس أحمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1966.

**79.** فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردة، طبع دار نوبار، ط1، القاهرة، 2000.

**80.** الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، ط1، القاهرة، 1955.

**81.** فصيح مقران، المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، دار الوسام العربي، ط1، الجزائر، 2011.

**82.** ابن فلاح اليمني، المغني في الحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000.

**83.** فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي-في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، الأردن، 2010.

**84.** القرطبي، أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب، الموضح في علم التجويد، تحقيق، غانم قدوري الحمد، دار عمان، الأردن، د-ت.

**85.** الكفوي أبو البقاء، الكليات، اعداد محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، ط2، دمشق، 1982.

86. الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق: عبد الله الحسيني، ومحسن العميري، جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة 1989.

87. لبطليوسي، عبد الله بن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1980.

88. لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، دار العالم العربي، دبي، 2003.

89. المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، د–ط، دمسق، سوريا.

90. محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، ط2، بيروت لبنان، د–ت.

91. محمد الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، 2006.

92. محمد بن عبد الله، الكفاية في النحو، تحقيق: اسحق محمد يحي جاد الله الجعبري، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 2005.

93. محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط1، مصر، 2002.

94. محمد بن مالك الأندلسي، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت، 2001.

95. محمد حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، دار غريب، د–ط، مصر، 2006.

96. محمد خير الحلواني، المغني الجديد للصرف، دار الشروق العربي، بيروت لبنان، د–ت.

97. محمد خير الحلواني، الواضح في النحو، دار المأمون، ط6، 2000.

**98.** محمد عبد الغني الأردبيلي، شرح الأنموذج، تحقيق: لخضر شعلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د-ط، الجزائر، 1992.

**99.** محمد على الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، 1981.

**100.** محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

**101.** المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت لبنان، 1992.

**102.** المرعشي، جهد المقل، 4ظ، نقلا عن غانم قدوري الحمد الدراسة الصوتية عند علماء التجويد.

**103.** مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، ط2، 1405هـ.

**104.** مصطفى حركات، الصوتيات والفنولوجيا، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1998.

**105.** مصطفى حركات، اللسانيات العامة واللغة العربية، المكتبة العصرية، ط1، بيروت لبنان، 1998.

**106.** ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوق ضيف، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1982، د-ت.

**107.** المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أو لبية الوسم الموضعي، مركز النشر الجامعي، تونس، د-ت.

**108.** مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1958.

**109.** الموزعي ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، عائض بن نافع العمري، دار المنار للطبع والنشر، القاهرة، 1993.

**110.** نصر حامد أبو زيد، النص والسلطة الحقيقية-إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي، الداء البيضاء، ط5، المغرب، 2006.

**111.** نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، ومكتبة وسام، ط2، الأردن، 1987.

**112.** ابن هشام الأنصاري جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.

**113.** ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، د.ط، بيروت، د.ت.

**114.** ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش علي، شرح الملوكي في التصريف لابن جني، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب سوريا، 1973.

**2-المعاجم:**

**1.** جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسة والأنجليزية واللاتينية، دار الكتاب، بيروت لبنان، 1982، ج1.

**2.** ابن فارس أحمد أبو الحسن، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979.

**3.** الفيومي أحمد بن محمد، المصباح المنير، د.ط، القاهرة، د-ت.

**4.** ابن منظور، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1993.

**5.** هيثم هلال، معجم مصطلح الأصول، دار الجيل، ط1، 2003.

**3-الندوات:**

**1.** عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للّغات، السجل العلمي للندوة، استخدام الحاسوب في تقنيات المعلومات، الكويت، 1987.

**2.** محرز بودية، في إعادة قراءة النّحو العربي، أعمال الندوة العلمية الثانية، مراجعة المنصف عاشور، سرور اللحياني، مخبر تحليل الخطاب، كلية الآداب والفنون، منونة، 2014.

**4- المجلات:**


1. أحمد الحمو، محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، مجلد 20، العدد 3، الكويت، 1989.
2. تمام حسان، المصطلح البلاغي العربي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، مجلد 7، العدد 3-4، 1987.
3. توفيق بن زايد محمد الفهمي، فلسفة الأصل النحوي دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد08، العدد 12، المملكة العربية السعودية.
4. توفيق قريرة، المنوال العرفاني في دراسة الأسمنة والأسماء المتصلة بالفعل في العربية، حوليات الجامعة التونسية، العدد 57، تونس، 2012.
5. حسن خميس الملخ، المحظورات الصوتية الأدائية في العربية، مجلة النجاح للأبحاث، مج28، عدد9، الأردن، 2014.
6. حمادي فاطمة، أحمد بن عجمية، النحو العربي في ضوء النظرية التوليدية، مجلة: جسور المعرفة، مجلد6، عدد3، 2020.
7. داود عبده، دفاع عن الأصل المقدر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد1، العدد1، الكويت.
8. ساكر مسعود، غربي بكاي، مقولة فرع الأصل وفرع الفرع بين علاقتي اللزوم والبناء دراسة في نظرية العمل النحوي، مجلة علوم اللغة وآدابها، عدد1، مجلد14، 2022.
9. سعاد علي، استصحاب الحال في الخطاب النحوي وتداعياته في مسائل الخلاف، بحث بمجلة الدراسات اللغوية، مجلد1، العدد 4، 1420.
10. سليمان القضاة، ظاهرة الأمهات في النحو العربي، حوليات الجامعة التونسية، عدد 36، 1995.

11. صلاح الدين حسنين، المنهج التوليدي والقياس، مجلة الفيصل، العدد 124، الرياض،1987.
12. عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية، العدد الرابع، 2014.
13. عبد الحميد عبد الواحد، محمد خروف، المقولة في نظرية النموذج، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية، العدد الثالث، 2016.
14. عبد الحميد نوري، مقولة الأصل والفرع في النحو العربي ومدى ملاءمتها لنظرية النموذج الأصل، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد 6، 2014.
15. عبد الله صولة، المقولة في نظرية الطراز الأصلية، حوليات الجامعة التونسية، العدد:46، سنة 2002.
16. مصطفى غلفان، جدلية العلم وتاريخية اللسانيات والتراث اللغوي العربي نموذجا، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج28، عدد 7، العراق، 2020.

**5-الرسائل الجامعية:**

1. عبد الحليم عبد الله، الأصول في كتاب سيبويه دراسة في الأصول النحوية والصرفية في الكتاب، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 2005.

**6-المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:**

1. Kleiber , la semantioue de brototype categorie et sens lexicale . puf , paris ,1999.
2. Kuhn, (T), La Structure Des révolutions Scientifique, 1970.
3. Greene , judith, psycholinguistics : chomsky and psychology , harmondsur orth,1972.

4. Heringer , H ,J, Ennige ergebnisse und probleme der dependenz grammatik , in : der deutschunterricht,1979.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

**المحتوى** **الصفحة**

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة .....01

## مدخل

## مفاهيم الدرس اللغوي العربي القديم في مرآة اللسانيات بين المزايا والعيوب

I-مزايا الدّرس اللّغوي في ضوء مكتسبات النّظرية .....12

أولا: مزايا الدرس الصوتي في ضوء مكتسبات النظرية .....12

ثانيا: مزايا التحليل في المستوى المفرداتي في ضوء مكتسبات النظرية .....14

ثالثا: مزايا التحليل التركيبي في ضوء مكتسبات النظرية اللسانية .....17

II-ثغرات ونقائص الدرس اللّغوي العربي القديم في ضوء مكتسبات النّظرية .....18

أولا: ما يتعلق بأقسام الكلِم .....19

ثانيا: ما يتعلق بالجملة وأحكامها-موضوعها أنموذجا .....21

1-النقد في موضوع الجملة بالتضييق .....21

2-النقد في موضوع الجملة بالتوسع .....22

ثالثا: النقد في التحليل اللغوي .....23

## الفصل الأول

## ماهية الأصل والفرع في التفكير النحوي العربي القديم من حيث دلالة النشأة وحد التصنيف والارتباط

I -الأصل والفرع بين ماهية المفهوم والنشأة ودلالة الاستعمال .....26

أولا: مفهوم الأصل.....26
ثانيا: مفهوم الفرع.....28
II -**مفهوم الأصل والفرع (في نظر بعض علماء العربية)**.....29
أولا: تصنيف حسب الأصل في صيغ الأفعال.....30
ثانيا: تصنيف حسب الأصل في صيغ الأسماء.....30
ثالثا: تطور مفهوم الأصل والفرع من حيث النشأة ودلالة الاستعمال.....34
رابعا: القيمة الاصطلاحية لمرادفات الأصل والفرع وتنوع العلاقة بينهما في التعليل النحوي.....36
III -**الأصل والفرع وحد الارتباط بالعلة المنطقية والاستدلال الذهني**.....43
أولا: الأصل والفرع والاستدلال الذهني في بابي القياس.....45
ثانيا: الأصل والفرع وعلة البساطة والتركيب.....46
1-رأي البصريين في بساطة الأدوات وتركيبها.....46
2-رأي الكوفيين في تعليل بساطة الأدوات أبسيطة هي أم مركبة.....48
ثالثا: الأصل والفرع وعلة الخفة والثقل.....51
رابعا: علة المنع في الأصل والفرع بين المدرستين.....53
خامسا: علة المشاكلة ودلالتها على الأصل والفرع.....53
سادسا: الأصل والفرع ومقولتا العرض والذات.....56
IV -**الأصل والفرع ومقياس التصنيف والمقولة بين التأثر الأرسطي والتجديد النحو**.....58
أولا: المقياس الدلالي (صناعة الحدود).....59
1-الحد وأقسامه كما تمثله النحاة.....60
1-1-حد الاسم.....61
1-2-حد الفعل.....62
1-3-حد الحرف.....63

ثانيا: مقولة الأصل والفرع وأساس التصنيف في أجناس الكلم.....64

## الفصل الثاني

## أثر ثنائية الأصل والفرع في توجيه الظاهرة اللغوية من مستواها غير دال إلى المستوى التركيبي الأكبر

I-الصوت العربي وتجاذب نظرية الأصل والفرع تأثيرا وتقسيما.....71
أولا: في معرفة الأصوات الأصول.....71
1-عدد الأحرف الأصول في الدراسات النحوية التقليدية.....73
2-عددها عند علماء التجويد في ضوء الدراسات الحديثة.....74
ثانيا: الحروف الفرعية ماهيتها وعددها.....76
1-الحروف الفرعية.....76
1-1-ماهيتها.....77
1-2-عددها في السلسلة الكلامية.....77
1-3-ما استحسن من الأصوات (الحروف) في السلسلة الكلامية –دراسة وصفية تحليلية-.....78
1-3-1-النون الخفية.....78
1-3-2-الهمزة بين بين.....79
1-3-3-الألف التي تمال إمالة شديدة.....80
1-3-4-الشين التي كالجيم.....81
1-3-5-الصاد التي كالزاي.....81
1-3-6-ألف التفخيم.....81
1-4-ما أُستقبح من الأصوات(الحروف) في السلسلة الكلامية.....82
1-4-1-الكاف التي بين الجيم والكاف.....82

1-4-2-الجيم التي كالكاف ..... 83
1-4-3-الجيم التي كالشين ..... 83
1-4-4-الضاد الضعيفة ..... 83
1-4-5-الصاد التي كالسين ..... 83
1-4-6-الظاء التي كالثاء ..... 84
1-4-7-الطاء التي كالتاء ..... 84
1-4-8-الباء التي كالميم ..... 84
II-**الأصل والفرع في بنية الأدوات** ..... 85
أولا: تناوب بنى الأدوات بين الأصلية والفرعية ..... 86
1-باب الأحاد ..... 87
1-1-لام الاستغاثة ..... 87
1-2-نوني التوكيد ..... 87
1-3-التاء المربوطة ..... 87
1-4-سين الاستقبال ..... 88
2-باب الثنائي ..... 89
2-1-أمْ ..... 89
2-2-أنْ الزائدة ..... 89
2-3-مُذْ ..... 89
2-4-ذا ..... 90
2-5-لا الناهية ..... 90
2-6-وا ..... 90
3-باب الثلاثي ..... 90

3-1-أنّ.....90
3-2-بَلَى.....92
3-3-لات.....92
3-4-هيا.....92
3-5-هات.....92
4-باب الرباعي.....93
4-1-ألاَّ.....93
4-2-لعلَّ.....93
4-3-هلمَّ.....94
4-4-بينا.....94
III-**تصنيف وتجرد البنى الإفرادية إلى أصول وفروع**.....95
أولا: تغير الأصل بتصريف الكلمة لفظا ومعنى.....96
1-تغير الأصل من المفرد إلى المثنى إلى الجمع.....96
2-تغيير الأصل من النكرة إلى المعرفة.....97
3-تغير الأصل من المذكر إلى المؤنث.....98
**ثانيا: تغيير الأصل بتوليد كلمات لفظا ومعنى**.....99
**ثالثا: تغير الأصل لفظا فقط لعرض**.....101
1-في الإعلال بالقلب.....102
1-1-إبدال الألف همزة.....102
1-2-إبدال الألف واوا أو ياءً.....105
1-2-1-في إبدال الألف واو.....105
1-2-2-في إبدال الألف ياء.....106
2-في الإبدال.....107

3-في الإدغام .....108
**IV-فلسفة العامل النحوي وتأثير نظرية الأصل والفرع**.....109
أولا: العامل النحوي-قراءة في المفهوم.....110
ثانيا: فلسفة العامل النحوي وتجاذب الأصلية والفرعية .....112
1-الأصل والفرع في ترتيب الأسماء العاملة.....113
1-1-عمل المشتقات وتجاذب الأصلية والفرعية .....113
1-1-1-عمل المصدر-فرع الأصل-وإجرائه مجرى الفعل.....113
1-1-2-عمل اسم الفاعل-فرع الأصل-وإجرائه مجرى الفعل.....115
1-1-3-عمل اسم المفعول-فرع الأصل-وإجرائه مجرى الفعل معنى وعملا .....117
1-1-4-عمل الصفة المشبهة –فرع الفرع-وإجرائها مجرى اسم الفاعل .....118
1-1-5-عمل أسماء التفضيل-فرع الفرع-وإجرائها مجرى أفعل التعجب .....118
1-2-تجاذب الأصلية والفرعية في غير المشتقات من الأسماء .....120
1-2-1-عمل أسماء الفعل –فرع الأصل-وإجرائهم مجرى الفعل معنى وعملا.....120
2-عمل الحروف المشبهة بالفعل وتجاذب الأصلية والفرعية.....120
2-1-عمل إنّ وأخواتها المشبهة بالفعل –فرع الأصل-وإجرائها مجرى الفعل.....121
2-1-1-ما حمل على إن –فرع الفرع-وجرى مجراها.....122
2-1-1-1-لا النافية للجنس المشبهة بإن .....122
2-1-2-ما حمل على ليس وجرى مجراها.....123
2-1-2-1-ما النافية الحجازية.....123
2-1-2-2-لا النافية للواحد المشبهة بليس.....124
2-1-2-3-إنْ النافية المشبهة بليس-فرع الفرع- .....125
2-1-2-4-لات المشبهة بليس -فرع الفرع- .....125
3-نظرة المحدثين-دعاة التيسير-لعمل فرع الفرع في حروف المعاني.....126

# الفصل الثالث

# نظرية الأصل والفرع في الدراسات اللغوية الحديثة-دراسة في ضوء النقد الوصفي والنظريات ما بعد الوصفية

I-نقد المحدثين المتأثرين بالمنهج الوصفي لمقولة الأصل والفرع .....130
أولا: النقد العام لمقولة الأصل والفرع.....130
ثانيا: النقد الخاص في ضوء الكلمة الصوتمية .....133
1-فيصل إبراهيم صفا.....133
1-1-الإعلال بالحذف وخداع الصورة الكتابية.....133
1-2-الإعلال بالقلب وخداع الصورة الكتابية .....136
2-الطيب البكوش.....136
3-أحمد الحمو .....138
II-رأي في نقد الوصفيين في ضوء الموروث النحوي والنظريات ألما بعد وصفية.....141
أولا: نقد الوصفيين في ضوء الموروث النحوي.....141
ثانيا: تأصيل ثنائية الأصل والفرع في ضوء الظواهر التوليدية التحويلية .....147
1-الأصل والفرع ومعطيات النظرية التوليدية التحويلية في الكتابات العربية المعاصرة.....152
1-1-النحو التوليدي.....152
1-2-النحو التوليدي التحويلي .....152
1-3-البنية العميقة والبنية السطحية .....153
1-4-عبده الراجحي .....155
1-5-داود عبده.....155
1-6-عبد الواحد عبد الحميد .....156

1-7-محمد الخطيب.....159
1-8-نهاد الموسى.....159
1-9-محمد حماسة عبد اللطيف.....161
1-10-خليل أحمد عمايرة.....161
**ثالثا: الأصل والفرع ومعطيات النظرية العرفانية الحديثة**.....163
1-النظرية العرفانية-أسسها المعرفية والتأسيسية.....163
2-مقولة الأصل والفرع والمفاهيم العرفانية-رؤية تأصيلية.....166
2-1-المقولة.....167
2-2-الاسترسال والمشابهة في ثنائية الأصل والفرع ونظرية الطراز والمقولة.....168
خاتمة.....183
قائمة المصادر والمراجع.....188
فهرس المحتويات.....202

**الملخص**:

عرف الدرس اللغوي العربي نظريات وظواهر نحوية، تأسست من خلال الاستقراء العلمي للنحو العربي، بعد أن صنف النحاة بحس تجريدي الأبواب النحوية التي انبثقت عنها علل تعلل البنى والتراكيب لأغراض علمية وتعليمية، ومن هذه النظريات ثنائية الأصل والفرع التي كونت صنفا مستقلا في التعليل والتصنيف النحوي، لكونها نظرية تستند مرة على اللهجات العربية، ومرة أخرى على التفكير الرياضي العقلي، فكان للأصل مزية القوة والتفرد في بابه، وكان للفرع منزلة الضعف والانبناء بالزيادة والمقايسة على أصله.

وفي هذه الدراسة نعرف بهذه النظرية، وبفلسفتها في التفكير النحوي، وبأثرها في كل مستوى من مستويات الدرس اللغوي، لننتقل بعد ذلك للآراء التي خلفتها في الساحة اللغوية الحديثة في فلسفتها المعرفية، التي تضاهي إلى حد كبير ما هو حاصل في النظرية اللسانية الحديثة كمحاولة تأصيلية.

**الكلمات المفتاحية**: الأصل، الفرع، الدرس اللغوي، القديم، الحديث

## ***Abstract*** *:*

*The Arabic linguistic lesson witnessed grammatical phenomena and theories that had been established from the scientific reading of the Arabic grammar after the grammarians, with an abstract sense, classified the grammatical sections that resulted in the irregularities of some structures for educational and scientific proposes. Among these theories, we find the duality of the ''origin and branch'' that formed an independent category in the grammatical classification because it relies sometimes on the Arab dialects and some other times on the logical mathematical reasoning. Thus, the origin is unique and strong while the branch is weak and is built with addition and comparison to the origin.*

*In this study, we shall define this theory, its philosophy in the grammatical thought, and its effect on all the levels of the linguistic lesson. Then, we shall see the views that it left in the modern linguistic scene in its epistemological philosophy that resembles what happened to the modern linguistic theory as an originalizing attempt.*

***Key words****: origin; branch; linguistic lesson, past; present*